



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة – الدراسات العليا

دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة

في التنبؤ عن الفشل المالي

(دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للاوراق المالية)

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة

من الطالب

عبدالجبار علوان جبر الجياشي

إشراف

الاستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور العامري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

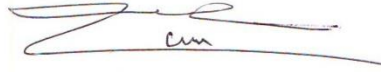
نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾

صدق الله العظيم

(سورة يوسف: من الآية 76)

إقرار الاستاذ المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة " دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن
الفشل المالي " (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية) قد
جرت بإشرافي في جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
علوم في المحاسبة.

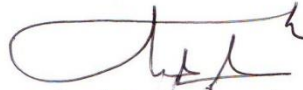


أ. د. سعود جايد مشكور

2017 /7/ 25

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة .



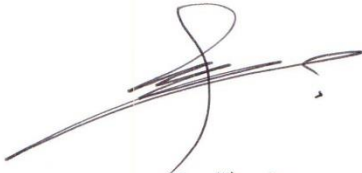
أ. م. د. علي عباس كريم

رئيس قسم المحاسبة

2017 /7/ 27

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة " دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي" (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية) للطلاب (عبدالجبار علوان جبر)، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية، وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.




م . د . جعفر طالب كريم

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

2017 / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة " دور القوائم المالية المعدلة بالاقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي" (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية) وقد ناقشنا الطالب (عبدالجبار علوان جبر) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ 2017/11/21 ونقر بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة وبتقدير (جيد جداً) ، ولأجله وقعنا .

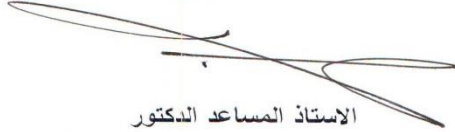


الأستاذ المساعد الدكتور

بكر ابراهيم محمود

كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

عضواً

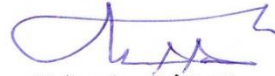


الاستاذ المساعد الدكتور

عبدالرضا حسن سعود

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة سومر

رئيس اللجنة

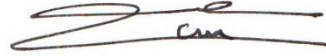


الاستاذ المساعد الدكتور

علي عباس كريم

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

عضواً



الاستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

عضواً ومشرفاً

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة.

الاستاذ الدكتور

مجيد عبد الحسين هاتف

عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ وكالة

2017/ /

الاهداء ...

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه ، الى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وعلى اهل بيته وصحبه وسلم .

الى من رخصوا دماءهم وضحو بأرواحهم ، لنحيا ويبقى الوطن ، شهداء العراق اجلالاً واکراماً ...

الى من نقط لي الحروف

الى معلمي الاول ومثلي الاعلى ... والدي

الى من خص الله الجنة تحت اقدامها ... والدتي

اللذان لم يمهلهم القدر مشاركتي في حياتي

الى من ستنزل ارواحهم حاضرة في نفسي ما بقيت حيا

أمي ... أبي... اللهم أرحمهما وأغفر لهما كما ربياني صغيراً

الى رفيقة دربي وشريكة حياتي ... زوجتي ... تقديراً واحتراماً ...

الى الامل المتجدد ... أولادي ...

الى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته الى اليوم .

الى كل من عرفني وسيعرفني إن شاء الله .

الى كل هؤلاء وبكل معاني الحب والوفاء أهدي ثمرة جهدي .

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة ، الحمد لله الذي لا يُحمد غيره أحد ، الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير لتوفيقه لإنجاز هذه الدراسة ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد واهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه ومن سار على منوال شريعته الى يوم الدين وبعد ..

إن واجب الوفاء والعرفان بالجميل يُلزمنا بأن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الدراسة بمساندة معنوية او رأي سديد او مساعدة علمية ، جزاهم الله تعالى عني خير الجزاء وأمدهم بالعافية ووفقههم في الدين والدنيا والآخرة انه سميعٌ مجيب .

يُسعدني ويشرفني ان اتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني وتقديري إلى أستاذي الفاضل **الاستاذ الدكتور سعود جايد مشكور العامري** لتفضله بالإشراف على دراستي هذه وللجهود الكبيرة والقيمة وتوجيهاته العلمية السديدة التي كان لها الأثر الكبير في اعداد الدراسة وانجازها بهذا الشكل .

وبكل اعتزاز اقدم شكري للأساتذة الكرام الخبير اللغوي والخبير العلمي لتقويمهم الدراسة ...

كما يُسعدني ويشرفني أن أسجل شكري الى اساتذتي الافضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة ، واعبر عن امتناني وتقديري بأرائهم وملاحظاتهم التي ستعزز هذا الجهد وتفتح له الباب الى النور .

ومن باب الامانة العلمية والاعتراف بالجميل أقدم أسمى تحيات الشكر والعرفان الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلةً بالأستاذ **الدكتور مجيد عبدالحسين هاتف** ، والاساتذة الافضل في قسم المحاسبة ، الاستاذ المساعد **الدكتور ناظم شعلان التميمي** ، والاستاذ المساعد **الدكتور علي عباس** ، والاستاذ المساعد **مجيد عبد زيد** ، وجميع العاملين في الكلية لما بذلوه من جهد وتعاون كبيرين اسهم في تخطي المرحلة .

كما اتقدم بالشكر الى جميع العاملين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثني لما قدموه من تعاون ولاسيما العاملين في مكتبة الكلية .

كما اتقدم بالشكر الخاص الى زملاء الدراسة اخوتي واخواتي لتعاونهم واخلاصهم .

واخيرا اتقدم بالشكر لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل من بعيد او قريب ، وان يوفق الله الجميع .

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية الشريفة
	اقرار الأستاذ المشرف
	اقرار الخبير اللغوي
	اقرار لجنة المناقشة
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
ت - ج	قائمة المحتويات
ح	قائمة الاشكال
خ - د	قائمة الجداول
ذ - ر	المستخلص
2 - 1	المقدمة
22 - 3	الفصل الأول منهجية الدراسة ودراسات سابقة
8 - 3	المبحث الاول: منهجية الدراسة
22 - 9	المبحث الثاني : دراسات سابقة
76 - 23	الفصل الثاني فاعلية القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي
56 - 23	المبحث الأول : القوائم المالية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار واساليب المعالجة
23	اولاً : التضخم الاقتصادي
25	ثانياً: مشاكل التضخم الاقتصادي في الوظيفة المالية والمحاسبية

26	ثالثاً: مشاكل القياس المحاسبي عند تغيرات الاسعار (التضخم)
	رابعاً : اثر تغيرات الاسعار على القوائم المالية
27	خامساً : اهمية واهداف تعديل القوائم المالية
32	سادساً : ادوات تعديل القوائم المالية
34	سابعاً : طرائق تعديل القوائم المالية
37	ثامناً : اساليب تعديل القوائم المالية
37	
76 - 57	المبحث الثاني : الكشف المبكر عن الفشل المالي بأسلوب التنبؤ
57	اولاً : مفهوم الفشل المالي
59	ثانياً : انواع الفشل المالي
60	ثالثاً : اسباب الفشل المالي
63	رابعاً : مراحل الفشل المالي
66	خامساً : الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات
74	سادساً : طرائق ووسائل علاج الفشل المالي
120 - 77	الفصل الثالث اجراءات تعديل القوائم المالية والتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات الصناعية العراقية
109 - 77	المبحث الأول : اجراءات تعديل القوائم المالية في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج
77	اولاً : وصف الشركات عينة الدراسة
79	ثانياً : معطيات الدراسة
81	ثالثاً : تعديل القوائم المالية التاريخية بالقوة الشرائية العامة
120 - 110	المبحث الثاني : التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج
110	اولاً : عناصر القوائم المالية التاريخية والتاريخية المعدلة
111	ثانياً : احتساب المؤشرات المالية وتطبيق انموذج التنبؤ عن الفشل المالي
124 - 121	الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

122 - 121	المبحث الاول : الاستنتاجات
124 - 123	المبحث الثاني : التوصيات
130 - 125	قائمة المصادر
	قائمة الملاحق
ملحق 1	البيانات المتعلقة بالشركات عينة الدراسة

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	الأنموذج الفرضي للدراسة	1
65	مراحل الفشل المالي	2

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47 - 45	تصنيف البنود النقدية وغير النقدية	1
50	مكاسب وخسائر القوة الشرائية	2
50	نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية في اوقات التضخم	3
71	Kidaالنسب المالية والوزن النسبي لأنموذج	4
73	Sherrodفئات درجة المخاطرة لأنموذج	5
74	Z-score Modelفئات القدرة على الاستمرار لأنموذج	6
80	الارقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية	7
81	الارقام القياسية في بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي	8
82	بند الاراضي حسب الكلفة التاريخية المعدلة	9
82	كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة	10
83	كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة	11
84 - 83	كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة	12
84	كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة	13
85	كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة	14
85	بند الاراضي حسب الكلفة التاريخية المعدلة	15
86	كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة	16
87 - 86	كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة	17
87	كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة	18
88	كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة	19
89 - 88	كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة	20
89	كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة	21
90	كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة	22
91 - 90	كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة	23
91	كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة	24
92	كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة	25
93	كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة	26
94	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنفود 12/31	27
95	كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 12 / 31	28
96	مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية	29
97	الميزانية العمومية كما في 12 / 31	30
98	مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين	31
99	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنفود 12/31	32
100	كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 12 / 31	33
101	مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية	34

102	الميزانية العمومية كما في 12 / 31	35
103	مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين	36
104	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود 12/31	37
105	كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 12 / 31	38
106	مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية	39
107	الميزانية العمومية كما في 12 / 31	40
108	مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين	41
110	عناصر القوائم المالية التاريخية	42
111	عناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة	43
112	المؤشرات المالية لأنموذج (Altman Z-score) واوزانها	44
112	معيير التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)	45
113	نسبة المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5)	46
113	نسبة المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5)	47
119	نتائج المتغيرات (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5) وقيمة Z	48
120	مقارنة قيمة Z ومعيير التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة	49

المستخلص

تهدف الدراسة الى كشف الفشل المالي في وقت مبكر ومساعدة الشركات على مواجهته باستعمال القوائم المالية المعدلة . أخذت الدراسة بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البيانات المحاسبية ، اذ تم الاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة وعلى أساس الأسعار القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي ، ومن ثم توفير المعلومات المفيدة بغية مساعد الفئات المستعملة لها في اتخاذ القرارات المناسبة والتوصل إلى نتائج اكثر دقة وموضوعية عند استعمالها في الكشف المبكر عن الفشل المالي .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق اسلوب القوة الشرائية العامة في عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (من 2013 إلى 2015) باستعمال الأرقام القياسية العامة ، للكشف عن حالات الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة من خلال تطبيق انموذج (Altman Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي على القوائم المالية المعدلة ، ففي الخطوة الاولى أجرت الدراسة اختبار تطبيق اسلوب التعديل لتحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي ، ومن ثم اجري اختبار دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخدمة في تطبيق انموذج التنبؤ بالفشل المالي .

توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان هنالك إمكانية لدى الشركات على تعديل بياناتها المحاسبية باستعمال اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) ، وان تعديل البيانات المحاسبية تبعاً لهذا الأسلوب يؤدي إلى تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم التوصل إلى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية تبيّن الوضع المالي الفعلي للشركة ، وتطبيق انموذج التنبؤ عن الفشل المالي سنوياً وإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي الحقيقي من سنة لأخرى ، كذلك أظهرت الدراسة ان الشركات بإمكانها تجنب الوقوع في الفشل المالي عند الكشف عنه في وقت مبكر لان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة ونادراً ما يصيب الشركة بصورة مفاجئة .

أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة مستعملو القوائم المالية في التعرف على آثار

الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للشركة ، وضرورة تطبيق احد النماذج المستعملة في التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات ومعرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها المستقبلية .

المقدمة

يعتمد نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها الجهات المعنية على مدى صحة ودقة المعلومات المقدمة إليها من قنوات متعددة، وتعد المحاسبة اليوم من القنوات المهمة في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة منها ، وبغية جعل المحاسبة أداة فاعلة في عملية توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، لا بد من أن تتكيف معطياتها مع البيئة الاقتصادية التي تمارس وظيفتها فيها ، لاسيما حين يحصل ظرف اقتصادي معين مثل التضخم ، إذ أن تحقيق هذا الهدف يجعل المحاسبة نظاماً متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموضوعية التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للقوائم المالية .

يعد مبدأ الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة قبولاً عاماً في القياس المحاسبي، وقد استخدم هذا المبدأ منذ نشوء المحاسبة وتطورها عبر مراحل من الزمن حينما كانت المحاسبة وتطبيقاتها التي تمارسها الشركات في العالم مستقرة وغير متأثرة بالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية ، غير ان مبدأ الكلفة التاريخية سرعان ما تعرض للانتقاد واحيانا للرفض من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الأكاديمية بسبب عدم صلاحيته بشكل تام للتطبيق في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية .

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية ، وفي ظل اقتصاد يشكو من ارتفاع عام في الاسعار ، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية ، وان هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التي يسببها الارتفاع العام في الأسعار، لذلك جاءت الدعوات إلى استبداله بطريقة تحافظ على جوهر هذا المبدأ من حيث سلامة وموضوعية التطبيق والقياس المحاسبي في زمن الأزمات المالية والاقتصادية .

ونظراً لملازمة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في غالبية اقتصاديات دول العالم، إلى درجة أنها أصبحت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد، وما تحمله من آثار سلبية على البيانات المحاسبية، لأن المحاسبة تعتمد على ثبات وحدة النقد وأساس الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ، لذلك يتطلب الأمر تعديل البيانات المحاسبية التي تتمثل في عناصر كل من كشف الدخل والميزانية العمومية بغية رفع الآثار التضخمية الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار لتصبح معبرة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي الحقيقي للشركة، لكي تتمكن من خلالها الشركات من معرفة حقيقة تجاه نشاطاتها وتصحيح مسارها باستمرار.

ومن هنا ازداد الاهتمام من قبل المنظمات المحاسبية والدولية بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي من شأنها مساعدة الشركات في مواجهة خطر الأزمات المالية وتجنب الوقوع في الفشل المالي مبكراً. إذ يتمثل الفشل المالي في العملية التي تبدأ فيها الشركة بالسير في طريق طويل من التعثرات المالية قد تنتهي بها إلى الإعسار ثم الإفلاس ، الأمر الذي يتطلب اتباع

إجراءات واساليب تكون كفيلة بالكشف عنه في وقت مبكر، الغرض منها تحذير الإدارة قبل الوقوع فيه لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية التي تحول دون إفلاس الشركة وتصفيتها . وهنا يمكن القول ان هنالك تحديات ومخاطر يتعين على الشركات مواجهتها ، تتمثل هذه المخاطر بمخاطر التعرض للفشل المالي لاسيما الشركات التي لا تطبق المعايير الدولية ، والتي تتجاهل اثر التغير في المستوى العام للأسعار على بياناتها المحاسبية وتعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية .

ولتحقيق اهداف الدراسة قد تم تقسيم الدراسة على اربعة فصول :

خصص الفصل الاول لمنهجية الدراسة ودراسات سابقة من خلال مبحثين، إذ تضمن المبحث الأول المنهجية التي اعتمدها الدراسة، فيما تضمن المبحث الثاني عرض جهود الباحثين من خلال عرض دراسات سابقة ومساهمة الدراسة الحالية .

وتضمن الفصل الثاني الجانب النظري والاستعراض المرجعي لتكوين تصور علمي حول متغيرات الدراسة المتمثلة بالقوائم المالية المعدلة والتنبؤ عن الفشل المالي من خلال مبحثين ، تضمن المبحث الاول القوائم المالية في ضل الارتفاع في المستوى العام للأسعار واساليب المعالجة، فيما تناول المبحث الثاني الكشف المبكر عن الفشل المالي بأسلوب التنبؤ.

اما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال مبحثين ، خصص المبحث الاول لإجراءات تعديل القوائم المالية في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج، فيما خصص المبحث الثاني لتطبيق انموذج (Altman Z-score) للتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج .

ثم جاء الفصل الرابع ليوضح أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الجانب النظري والجانب التطبيقي ، بالإضافة الى التوصيات الموجهة الى الجهات ذات العلاقة .

الفصل الأول

منهجية الدراسة ودراسات سابقة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث بيان الطريقة العلمية وتحديد مسار التطبيق العملي من خلال المنهجية التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة كقاعدة اساسية من قواعد البحث العلمي لتحديد المشكلة وايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها لتحقيق الهدف الاساسي من الدراسة .

اولاً: مشكلة الدراسة

لاتزال غالبية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعيش أزمات اقتصادية وحالات عدم الاستقرار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهتدة بالفشل المالي في ظل حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود .

تكمن المشكلة الأساسية للدراسة في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في اوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال وصافي المركز المالي للشركات ، إذ أن القوائم المالية لا تقدم معلومات محاسبية تتسم بالدقة والموضوعية ومن ثم لا يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المحاسبية الدقيقة المطلوبة في التنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي ، وحينما تكون نتائج المعلومات المحاسبية غير دقيقة ولا تتسم بالموضوعية فان القرارات المتخذة كذلك تكون غير صحيحة .

ثانياً: أهمية الدراسة

يعتمد مستعملو البيانات والمعلومات المحاسبية على اختلاف توجهاتهم (سواء كانوا من داخل الشركة او من خارجها) على المخرجات النهائية التي تتمثل بالقوائم المالية الختامية في جميع القرارات ذات الصلة بالشركة، وهذا يتطلب ان تكون تلك القوائم ذات فاعلية في التعبير عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي . وبذلك تكمن أهمية الدراسة في الآتي :-

1- مساعدة الشركات على مواجهة الآثار السلبية لحالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحثها على تطبيق المعيار الدولي (29) والقاعدة المحلية (8) ذات العلاقة في تعديل القوائم المالية لما لها من مردود ايجابي في تحديد نتيجة اعمالها ومركزها المالي بشكل اكثر واقعية .

- 2- تكون المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدلة بأسلوب القوة الشرائية العامة ذات دلالة ومصدقية لاحتسابها على اساس عناصر محاسبية متجانسة القيمة وبالتالي يمكن ان يعتمد عليها الإداريين والمحللين الماليين في تقييم الوضع المالي للشركة .
- 3- تساعد في توفير معلومات محاسبية معبرة عن نتيجة الأعمال وصافي المركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي تكون ملائمة للتنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي ، خاصة في اوقات الارتفاع في مستوى العام للأسعار.

ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :-

- 1- تسليط الضوء على ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومعالجة آثارها السلبية على القوائم المالية .
- 2- بيان مدى قدرة القوائم المالية المعدلة على اساس القوة الشرائية العامة في تحديد نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .
- 3- تسليط الضوء على مفهوم الفشل المالي في الشركات وبيان أهمية الكشف عنه في وقت مبكر من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية .
- 4- بيان تأثير القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة على التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات .

رابعاً: فرضية الدراسة

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الآتيتين :-

1- الفرضية الاولى

- H0 :** لا يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة على دلالة ومصدقية المؤشرات المالية المشتقة منها.
- H1 :** يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة على دلالة ومصدقية المؤشرات المالية المشتقة منها.

2- الفرضية الثانية

H0 : لا يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة في التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ عن الفشل المالي .

H1 : يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة في التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات من خلال تطبيق أنموذج Altman Z-score للتنبؤ عن الفشل المالي .

خامساً : انموذج الدراسة

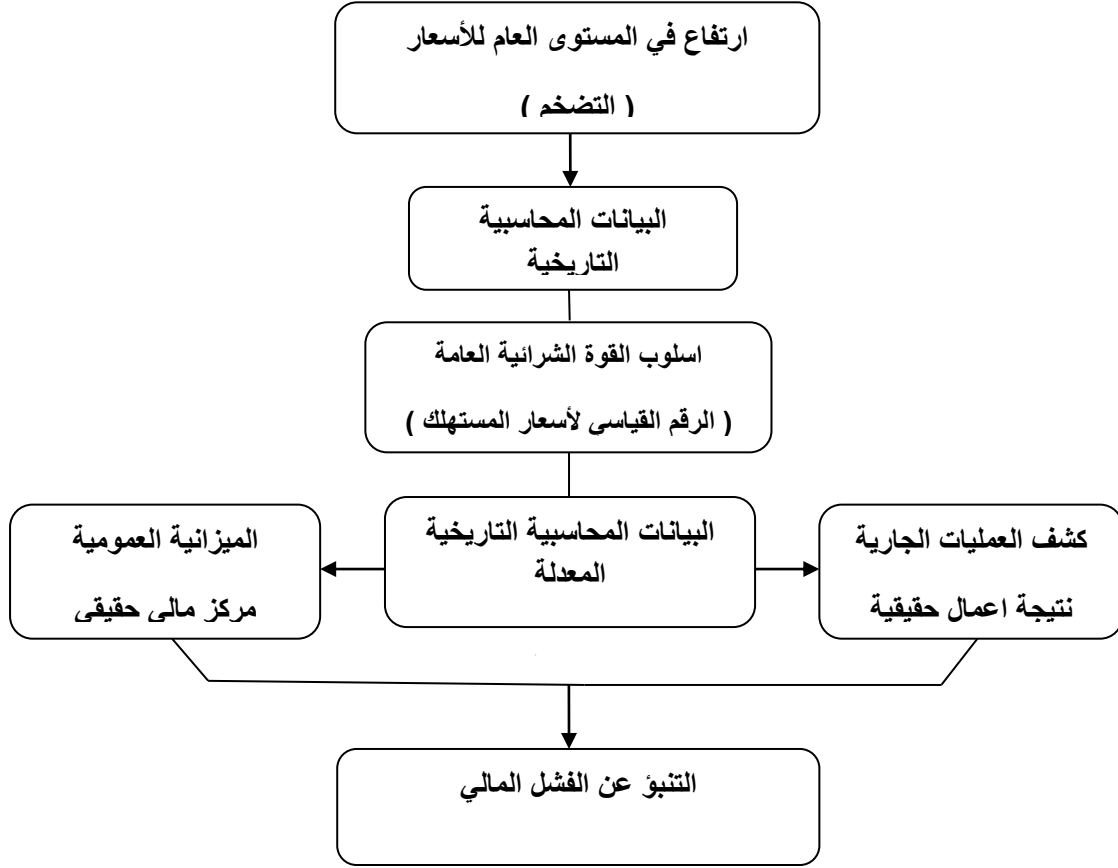
في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق اهدافها ، تم بناء انموذج فرضي للدراسة لتشخيص تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية من جهة ، وتشخيص دور القوائم المالية المعدلة على التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات من جهة اخرى ، من خلال متغيرين هما :

- 1- المتغير المستقل : القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة.
- 2- المتغير التابع : التنبؤ عن الفشل المالي .

ويمكن تلخيص انموذج الدراسة وفق الشكل الآتي :-

شكل (1)

الأنموذج الفرضي للدراسة



المصدر: اعداد الباحث

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (22) شركة ، اما عينة الدراسة فقد اختار الباحث الشركات الصناعية الآتية

-:

- 1- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة
- 2- الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م - مختلطة)
- 3- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

وقد تم اختيار شركات القطاع الصناعي باعتبارها الشركات الانتاجية الرئيسة لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد الوطني ، وتطورها ونجاحها يساعد على تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل كثيرة ، وجاء اختيار الشركات وعينة الدراسة كونها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويمكن الحصول على بياناتها المحاسبية ضمن التقارير والقوائم المالية المنشورة للسنوات التي تغطيها الدراسة ، إذ توافرت لدى الباحث رؤية متكاملة حول العينة وقدرتها على تمثيل المجتمع بالكامل .

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالاتي :

- 1- **الحدود المكانية** :- تتمثل الحدود المكانية للدراسة ببعض شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بالشركات الآتية :-
 - أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة
 - ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية- بغداد (ش . م- مختلطة)
 - ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة
- 2- **الحدود الزمانية** :- تم تطبيق الدراسة على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للفترة المالية من 2013 الى 2015 .
- 3- **الحدود البحثية** :- تتمثل الحدود البحثية بمتغيرات الدراسة (القوائم المالية المعدلة ، والتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات) .

ثامناً : اسلوب ومنهج الدراسة

من اجل تغطية الجانب النظري والجانب التطبيقي للدراسة استعان الباحث بالاتي :

اولاً: الجانب النظري

تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي لوضع الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام المصادر العربية والاجنبية المتاحة من الكتب والرسائل والاطاريح بالإضافة الى المقالات الاجنبية المنشورة في المواقع الالكترونية التي ترتبط بموضوع الدراسة ، بهدف اغناء الجوانب النظرية للدراسة قدر الامكان .

ثانياً: الجانب التطبيقي

تم الاعتماد على الاسلوب التطبيقي التجريبي لإعداد القوائم المالية وتعديلها من خلال الادوات الآتية :-

- 1- التقارير السنوية المنشورة عن الشركات عينة الدراسة وللمدة من (2012 - 2015) في دليل سوق العراق للأوراق المالية / السوق النظامية .
- 2- التقارير السنوية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنشورة عن وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – قسم الأرقام القياسية وللمدة من (2012- 2016) .
- 3- استخدام اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل القوائم المالية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة .
- 4- استعمال انموذج (Z-score) Altman للتنبؤ عن الفشل المالي بالاعتماد على القوائم المالية المعدلة للشركات عينة الدراسة وحسب الصيغة الرياضية الآتية:-

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

المبحث الثاني

دراسات سابقة

تعد ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما لها من آثار سلبية على فاعلية القوائم المالية في التعبير عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات ، من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا لدى الكثير من الباحثين ، بالإضافة الى الازمات المالية التي تتعرض لها الشركات ، والتنبؤ بها في وقت مبكر وكيفية الكشف عنها ، فكانت هنالك الكثير من الابحاث والدراسات في هذين المجالين . ورغم اختلاف هذه الدراسات فيما بينها من حيث المنهجية المتبعة ، والاسلوب المستعمل ، او متغيرات الدراسة ، او الحدود الزمانية والمكانية الا انها كانت متوجة نحو اهداف متقاربة .

ونظرا لندرة البحث في مجال كلٍ من أثر القوائم المالية المعدلة والكشف عن الفشل المالي مجتمعين حاول الباحث جمع بعض من الدراسات السابقة باللغتين العربية والاجنبية التي تناولت موضوع تعديل القوائم المالية وكذلك التنبؤ بالفشل المالي مجتمعة او كلا على حده للاستفادة منها في الجوانب النظرية ، والتطبيقية والتحليلية .

ومن اجل الالمام بموضوع الدراسة قام الباحث بتقسيم المبحث على ما يأتي :-

1- دراسات سابقة عربية واجنبية تناولت تعديل القوائم المالية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

2- دراسات سابقة عربية واجنبية ذات صلة بالتنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات .

3- تحليل ومناقشة دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها .

اولا : دراسات سابقة ذات صلة بتعديل البيانات المالية

1- دراسات عربية :

❖ دراسة : (محمد ، 1989)

عنوان الدراسة : " التغير في المستوى العام للأسعار واثره على الكشوفات المالية "

- هدفت الدراسة الى بيان الآثار السلبية للتغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية ، واعتماد الاساليب المحاسبية لمعالجة تلك الاثار وتحديد نتيجة الاعمال والمركز

المالي بالشكل الحقيقي من خلال دراسة تطبيقية اجريت على القوائم المالية للمنشأة العامة لصناعة الالمنيوم في الناصرية للفترة المالية (من 1979 الى 1987) .

- **اهم ما توصلت إليه الدراسة** ان ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار (التضخم) من الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم ومنها العراق ، وان القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في ظل تلك الظروف لا تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة واهم الاساليب المتبعة في قياس هذه الظاهرة هي الارقام القياسية الاسعار ، كذلك بينت الدراسة ان اهم ما يميز الاسلوب المتبع لتعديل البيانات المحاسبية (محاسبة المستوى العام للأسعار) هو التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية .
- **اهم ما اوصت به الدراسة** هو خلق وعي محاسبي لمشكلة التغير في المستوى العام للأسعار لجميع الكوادر المحاسبية في مختلف القطاعات لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على البيانات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية التقليدية ، والتعرف على الوسائل والاساليب التي تحد من تلك الاثار ، كذلك اوصت الدراسة بإعداد ملاحظات اضافية او تفسيرية عن العناصر المحاسبية التي تتأثر بشكل كبير بتغيرات الاسعار كمرحلة اولى ، ثم الانتقال الى مرحلة التعديل الشامل على شكل كشوفات مالية معدلة ترفق مع الكشوفات التقليدية .

❖ **دراسة : (الجبوري ، 2002)**

عنوان الدراسة : " الأثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية للمنشآت "

يتمثل نطاق هذه الدراسة في بيان آثار التضخم وانعكاسها على البيانات المالية للمنشآت وذلك بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة / الموصل للمدة من 1988 ولغاية 2000 .

- **هدفت الدراسة** الى تسليط الضوء على بيان أهمية اثر التضخم على القوائم المالية للمنشآت ، وذلك من خلال القيام بتعديل البيانات المحاسبية التي تشملها تلك القوائم المالية باستعمال مؤشر الأرقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وحسب طريقة القوة الشرائية العامة (محاسبة التضخم) والعمل على معالجة هذه البيانات المالية لكي يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات من قبل متخذي القرارات في ظل ظروف يسودها التضخم .
- **اهم ما توصلت إليه الدراسة** هو ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) يعد التحدي الكبير لمصادقية البيانات المحاسبية في التعبير عن حقيقة الوضع المالي ونتيجة

النشاط ويكون انعكاسها سلبيا على دقة هذه البيانات وقدرتها على التعبير بوضوح تام عن أنشطة المنشآت وواقعها المالي ، كما اثبتت الدراسة ان هنالك توافقاً بين مفاهيم محاسبة التضخم والعديد من المفاهيم المحاسبية الشائعة الاستعمال .

• **اهم ما اوصت به الدراسة** هو أهمية تعميق الوعي بالآثار السلبية المترتبة على البيانات المحاسبية من جراء استمرار ظاهرة التضخم ، وعلى المحاسبين ومستخدمي البيانات المحاسبية التعامل مع ظاهرة التضخم على انها مشكلة محاسبية هامة تؤثر على نتائج العمل المحاسبي .

❖ **دراسة : (وادي ، 2006)**

عنوان الدراسة : " اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية"

تناولت هذه الدراسة تحليل القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للمدة (من 2000 الى 2004) .

• **هدفت الدراسة** إلى اختيار طريقة ملائمة لإظهار آثار التضخم على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في فلسطين ، وذلك بتعديل الأرقام المحاسبية التي تشتمل عليها هذه القوائم طبقاً للتغيرات في المستوى الخاص للأسعار، ومن ثم تعديل المخرجات بالمستوى العام لأسعار المستهلكين في فلسطين ، واختبار الأنموذج المقترح للتطبيق وهو انموذج الكلفة الاستبدالية المعدلة ، ومن ثم المقارنة بين البيانات المعدة على أساس الكلفة التاريخية والبيانات المعدة على أساس الكلفة الاستبدالية المعدلة لمعرفة الآثار المترتبة على مخرجات القوائم المالية عند أخذ آثار التغيرات في الأسعار في الحسبان . وقد تم اختبار الأنموذج المقترح على إحدى الشركات الصناعية في فلسطين .

• **اهم ما توصلت إليه الدراسة** هو أن هنالك فروقاً جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس الأنموذج المقترح وبين تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقاً لأساس الكلفة التاريخية مما يعني أن إتباع أساس الكلفة التاريخية يؤدي إلى إظهار مخرجات القوائم المالية بصورة مضللة وغير مطابقة للواقع .

• **اهم ما اوصت به الدراسة** هو العمل على تطوير بعض المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لتتلاءم مع التغيرات في الاسعار ، وتقديم قوائم مالية معدلة ضمن التقرير السنوي للشركات في صورة قوائم مستقلة ، وان يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه في القوائم المالية المعدلة .

❖ دراسة : (القرشي ، 2006)

عنوان الدراسة : " دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة " (دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العربية للاستثمارات الصناعية)
أجريت هذه الدراسة على القوائم المالية للشركة العربية للاستثمارات الصناعية في العراق للفترة الممتدة (من 1979 الى 2003) .

- هدفت هذه الدراسة الى دراسة الحلول التطبيقية في إعداد وعرض القوائم المالية وبيان أثر التعديلات عليها وعلى مدى تحسين مستوى اتخاذ القرار خلال فترة التضخم الجامح باستعمال المعايير المحاسبية المعتمدة ، وقدمت الدراسة دليلا عمليا حول الطريقة التي تستعمل فيها القوائم المالية المعدلة لاتخاذ قرارات مختلفة تساعد في تحسين المركز المالي ونتيجة النشاط .
- اهم ما توصلت اليه الدراسة هو البحث عن أساليب محاسبية جديدة ، بحيث تجعل القوائم المالية متفقة مع الواقع الاقتصادي المعاصر وما ينطوي عليه من بيئة تضخمية ، ويشتمل ذلك على القوائم المالية المؤقتة التي تعد احد المصادر المهمة لتقديم المعلومات لان إعداد هذه القوائم في ظل ارتفاع الأسعار وفق الكلفة التاريخية يؤدي إلى عرض بيانات مالية لا تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمدة التي تعد عنها هذه التقارير، وأن معالجة التضخم في جوهرها تعديل للقوائم المالية طبقا لمبدأ الكلفة التاريخية ، اضافة الى ذلك اعتبرت الدراسة ان الأساليب البديلة لأسلوب الكلفة التاريخية تؤدي إلى زيادة كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز خصائصها النوعية من خلال ما توفره القوائم المالية من أرقام يمكن أن يعول عليها لأغراض إتخاذ القرارات الاقتصادية لإتصافها بالدقة والموضوعية .
- اهم ما اوصت به الدراسة هو إعداد تقارير مكملة للتقارير المالية الأساسية على الأقل معدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك باستعمال أساس القوة الشرائية العامة

2- دراسات أجنبية

❖ دراسة : (AL Harbi, et.al. , 2012)

عنوان الدراسة : " The impact of inflation on financial accounting its and relation with Arab spring "

"اثر التضخم على المحاسبة المالية وعلاقته ببلدان الربيع العربي"

تناولت هذه الدراسة تحليل اثر التضخم في بعض البلدان العربية المتمثلة بمصر واليمن وتونس وسورية والبحرين للمدة (من 2009 ولغاية 2011) .

- هدفت هذه الدراسة الى دراسة كيف يؤثر التضخم على القوائم المالية والقرارات ، وتحديد السياسات التي يمكن اتباعها للتغلب والسيطرة على التضخم وتحديد العلاقة بين التضخم والربيع العربي ، بالإضافة الى التعرف على اثر التضخم في مصداقية ونزاهة القوائم المالية ، وما هي الصعوبات الاكثر اهمية التي تواجهها الادارة من جراء تجاهل تأثير التضخم في البنود المالية .
- اهم ما توصلت اليه الدراسة هو تقييم لبعض الاساليب والحلول المقترحة لمعالجة اثر التضخم على البيانات المالية واعتبرت ان ارتفاع معدلات التضخم تسببت في التدهور الاقتصادي وارتفاع الاسعار مما انعكس على الوضع السياسي في الدول العربية محل الدراسة .
- اهم ما اوصت به الدراسة هو ضرورة الكشف عن الدور الغامض الذي تلعبه الشركات التجارية في زيادة معدلات التضخم ، وتوفير وسائل تمكن الباحثين من اكتشاف الطرائق التي تساعد في الحد من الزيادة المستمرة في معدلات التضخم في بلدان الربيع العربي .

❖ دراسة : (Edmonton Alberta, 2012)

عنوان الدراسة : " Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis"

"اكتشاف اثار التضخم على القوائم المالية من خلال تحليل النسب"

- هدفت هذه الدراسة الى تسوية آثار التضخم سواء كانت معدلات التضخم مرتفعة او منخفضة لان تسويات التضخم تغير الارقام في القوائم المالية حتى وان كانت معدلات التضخم منخفضة ، وتطبيق المعيار الدولي (29) لإعادة صياغة القوائم المالية ، وتم

وضع انموذج خاص لمعالجة اثار التضخم يُعدل حسب معدلات التضخم في حالات الارتفاع والانخفاض .

- اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان للتضخم أثراً خطراً على البيانات المحاسبية وهو عامل خارجي لا يمكن السيطرة عليه من قبل الشركات ، وان عملية تعديل البيانات المحاسبية في اوقات التضخم يجب ان تكون مستمرة وان تطبق باستمرار حتى بمعدلات تضخم اقل من ما هو مطلوب من قبل المعيار الدولي (29) .
- اهم ما اوصت به الدراسة هو دعوه الشركات الى تطبيق المعيار الدولي رقم (29) وعدم التركيز على المعايير المحلية فقط في معالجة التضخم كما دعت الدراسة الى تثقيف الاطراف المستخدمة للقوائم المالية بالآثار السلبية للتضخم والقيمة الزمنية للنقود ، وضرورة الافصاح عن الربح المتحقق بشكل حقيقي وعدم تضليل المستثمرين بأرباح مرتفعة وهمية .

❖ دراسة : (Chinwuba & Ohonba , 2012)

عنوان الدراسة :

" Price level changes and financial accounting measurement Empirical evidences from Nigeria"

" تغيرات مستوى الاسعار والقياس المحاسبي المالي " الادلة التجريبية من نيجيريا "

تناولت هذه الدراسة تأثير التغيرات في مستوى الاسعار على أرقام المحاسبة المالية .

- هدفت الدراسة الى اعتماد البيانات التاريخية المعدلة حسب التضخم الى جنب البيانات التاريخية لتعزيز قيمة واهمية المعلومات المحاسبية ، إذ تم أخذ عينة من عشرٍ من الشركات العاملة في نيجيريا للمدة من (2001 – 2010) .
- اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان البيانات المحاسبية المعدلة تعطي قدرة تفسيرية اعلى للقوائم المالية وتوفير فهم افضل واكثر واقعية عن الوضع المالي للشركات ، وان البيانات المحاسبية التاريخية في اوقات التضخم ليست ذات قيمة في اتخاذ القرارات ذات الصلة من قبل مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية لذلك يجب اعادة التأكيد على البيانات المحاسبية وتعديلها لتعكس الحقائق الاقتصادية السائدة في الشركات .
- اهم ما اوصت به الدراسة هو ضرورة عرض المعلومات المحاسبية التاريخية المعدلة التي كشفت عن تأثير التغيرات في مستوى الاسعار جنباً الى جنب مع المعلومات المحاسبية التاريخية ، بالإضافة الى ذلك دعت الدراسة مجلس التقارير المالية النيجيرية والوكالات

التنظيمية الاخرى كمسألة ضرورية الاخذ في نظر الاعتبار التغيرات في مستوى الاسعار عند اعداد التقارير المالية لتعزيز أهمية وقيمة المعلومات المحاسبية .

ثانيا : دراسات سابقة ذات صلة في التنبؤ والكشف عن الفشل المالي في الشركات

1- دراسات عربية

❖ **دراسة : (جبل واخرون ، 2008)**

عنوان الدراسة : " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات"

تناولت هذه الدراسة تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على شركات الغزل والنسيج في مدينة حلب ومعرفة مدى ملاءمة هذه النماذج لواقع هذه الشركات واستخلاص الأنموذج الأكثر ملاءمة لاستعماله في التحليل المالي بهدف التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه ، وتم استعمال انموذج (Kida) (للتنبؤ بالفشل المالي ، أذ قامت الدراسة بتعديل القوائم المالية على اساس الكلفة التاريخية المعدلة وتطبيق الأنموذج الأكثر ملاءمة على البيانات الفعلية والبيانات المعدلة للشركات المعنية ومطابقة النتائج .

• **ثم اثبتت الدراسة ان المعلومات المحاسبية المعدة على اساس الارتفاع في المستوى العام للأسعار اكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم من خلال مقارنة تطبيق انموذج (Kida) للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات الفعلية والبيانات المعدلة .**

• **اهم ما اوصت به الدراسة هو الآتي :-**

أ- **عدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار في التنبؤ بالفشل المالي للشركات لأنها قد تكون مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها .**

ب- **اعداد قوائم مالية ملحقه بالقوائم المالية الفعلية تكون معدلة وفق المستوى العام للأسعار، أذ اثبتت الدراسة تفوق الكلفة التاريخية المعدلة في توفير المعلومات الملاءمة عن الوضع المالي للشركات وكان دورها فعالا في التنبؤ بالفشل المالي .**

❖ **دراسة : (الكعبي والركابي ، 2013)**

عنوان الدراسة " التنبؤ بالفشل للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق " اجريت هذه الدراسة على عينة من شركات القطاع الصناعي تتألف من ست شركات صناعية عراقية ، قامت هذه الدراسة على تطبيق اساليب التحليل المالي وبالخصوص استعمال انموذج (Altman and Mccovgh) للتنبؤ بفشل الشركات عينة الدراسة.

- هدفت هذه الدراسة الى تقييم اداء الشركات والتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه من خلال وضع مجموعة متكاملة من النسب المالية التي تمثل ادوات للكشف المبكر عن الفشل المالي مما يتيح للشركات امكانية اتخاذ القرارات الصائبة في وقت مبكر لمعالجة وتلافي الفشل المالي .
- اهم ما توصلت اليه الدراسة من خلال استعمال انموذج (Altman and Mccovgh) هو ان معظم الشركات عينة الدراسة متعثرة ماليا واقتصاديا وفي طريقها نحو الافلاس ، وقد يعود السبب الى نتيجة وجود طاقة عاطلة اثرت سلبا على اداء الشركات ، وان عملية تقويم الاداء تعد من العمليات الأساسية للتعرف على قدرة وقابلية الشركات في تحقيق اهدافها وتقييم كفاءة وفاعلية ادائها عن طريق تحديد نسبة النمو وتضرر ادائها من سنة الى اخرى.
- اهم ما اوصت به الدراسة ان للتحليل المالي اهمية كبير في مجال التنبؤ بفشل الشركات لذلك طالبت الدراسة الاهتمام بعقد دورات تدريبية مستمرة في هذا المجال ، فضلا عن دعوة الجامعات العراقية المختصة بالحاسبة والتدقيق الى زيادة الاهتمام بموضوع التحليل المالي والتركيز على الجانب التطبيقي للموضوع .

❖ دراسة : (بزمام ، 2014)

عنوان الدراسة : "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي"

اجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 20 من الشركات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ، مختلفة الانشطة وجميعها تابعة للقطاع الخاص من خلال دراسة قوائمها المالية لسنة 2012 .

- هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استعمالها للتنبؤ بتعثر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على وضعية تلك الشركات واتخاذ الإجراءات المناسبة ، كذلك محاولة الربط بين ظاهرة التعثر المالي والمؤشرات المالية ، باستعمال الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على التحليل التمييزي .

• توصلت الدراسة إلى اختيار اربعة مؤشرات مالية لها القدرة على التنبؤ وهي كل من نسبة الاصول الجارية الى اجمالي الاصول ، نسبة الاصول غير الجارية الى اجمالي الاصول ، نسبة ربح التشغيل الى المبيعات الصافية واخيرا نسبة الربح الصافي الى المبيعات .

• اهم ما اوصت به الدراسة هو الآتي :-

أ- ضرورة اتباع سياسة محاسبية واضحة ومحددة للإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية ، من اجل توفر تلك البيانات والمؤشرات لتطبيق الأنموذج المقترح.

ب- الاعتماد على النماذج الكمية المطورة والعمل على تطوير التحليل المالي لمساعدة الشركات على معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل .

❖ دراسة : (عماري ، 2015)

عنوان الدراسة : " دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات " دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة من 2009- 2012 .

• هدفت هذه الدراسة الى ايجاد طرائق علمية تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي يمكن ان تواجهها الشركات وايجاد اختبار عن مدى قدرة التقييم المالي باستعمال النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات .

ولغرض الوصول الى هدف الدراسة استعانت الدراسة بعينة مكونة من (16) شركة فاشلة و(16) شركة ناجحة تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة المالية (من 2009 الى 2012) وباستعمال طرائق التحليل التمييزي وخمس عشرة نسبة مالية تم احتسابها انطلاقا من القوائم المالية للشركات .

• اهم ما توصلت اليه الدراسة هو قدرة النسب المالية على التمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة ، وقدرتها على بناء انموذج للتنبؤ ، أذ استطاعت هذه الدراسة من تحديد النسب الاكثر قدرة في تحديد الفشل والتنبؤ به من قبل الشركات .

• اهم ما اوصت به الدراسة هو محاولة ادراج تقرير دوري تقوم به الشركات يختص بتقييم الاداء السنوي لها مما يجعل منها مرجعا لاتخاذ القرارات ، كما دعت الى تطوير برامج الكترونية تتضمن النسب المالية التي لها قدرة على التنبؤ بالفشل المالي من اجل تزويد الشركات بالمعلومات اللازمة لمعالجة الازمات قبل حدوثها .

2- دراسات أجنبية

❖ دراسة : (Mo Vaziri , et.al., 2012)

عنوان الدراسة :

"Comparative predictability of failure of financial institutions using multiple models "

التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية باستخدام نماذج متعددة"

- هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاسباب التي ادت الى حدوث الفشل المالي في المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية المتمثلة بالتغيرات في السوق ، والسياسة ، والاقتصاد ، والنفوذ السياسي التي أدت إلى الإفلاس . وكانت عينة الدراسة مجموعة من شركات الولايات المتحدة الامريكية بالاعتماد على البيانات الختامية للسنوات (2001-2010) باستعمال مجموعة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأنموذج (التمان) وأنموذج (ستاندرو وبورز) بالإضافة الى تطبيق انموذج اللوغاريتم وتحليل التمايز.
- توصلت الدراسة من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل على البيانات الختامية لسنوات الدراسة الى ان استعمال هذه النماذج تساعد ادارة المؤسسات المالية على التنبؤ بمخاطر الفشل المالي قبل وقوعه من أجل أخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الافلاس المالي.
- اهم ما اوصت به الدراسة هو على وكالات التنظيم والمؤسسات المالية تحليل العوامل والاسباب التي تؤدي الى الفشل المالي بصورة اكثر تعمقا من اجل اتخاذ اجراءات احترازية لمنع وقوع افلاس محتمل .

❖ دراسة : (Altman , et.al., 2014)

عنوان الدراسة :

"Distressed Firm and Bankruptcy prediction in an international context: a review and empirical analysis of Altman's Z-Score Model"
"الشركات المتعثرة والتنبؤ بالإفلاس في ظل السياق الدولي ، دراسة تحليلية وتجريبية باستعمال انموذج التمان"

- هدفت هذه الدراسة الى مراجعة ما كتب حول فعالية وأهمية انموذج التمان للتنبؤ بالإفلاس عالميا وتطبيقاتها في العلوم المالية والمجالات ذات الصلة ،

ويستند هذا الاستعراض إلى تحليل (34) ورقة علمية نشرت في الفترة من عام 2000 في أهم المجلات المالية والمحاسبية ، وتم استعمال عينة دولية واسعة من (32) شركة من الشركات الأوروبية وغير الأوروبية لتقييم تطبيق نموذج التمان في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات .

- أهم ما توصلت إليه الدراسة أن نموذج التمان جيد في عملية التنبؤ المالي في العديد من البلدان بنسبة دقة تصل إلى (75%) وقد يصل في بعض البلدان إلى (90%) بشكل استثنائي في حين أنه قد يكون غير مستعمل في بعض البلدان نتيجة لتفوق النماذج الأخرى المنافسة له .
- أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة استعمال نموذج التمان في الكشف عن الفشل المالي في البلدان الأوروبية وغير الأوروبية لسهولة التطبيق والتفسير بالمقارنة مع النماذج الأخرى .

❖ دراسة : (Sulub , 2014)

عنوان الدراسة :

"Testing the predictive power of altman revised- Z model: The case of 10 Multinational Companies"

"اختبار القوة التنبؤية لأنموذج التمان (Z) المنقحة : في حالة من عشر شركات

متعددة الجنسيات "

- هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق واختبار القوة التنبؤية لأنموذج التمان المنقحة في حالة الشركات متعددة الجنسية ، إذ تم أخذ عينة من (10) شركات متعددة الجنسية تضمنت (5) شركات فاشلة و(5) شركات ناجحة لمدة عامين ، ولغرض الوصول إلى هدف الدراسة تم اتباع المنهج الكمي باستعمال بيانات التقارير المالية للشركات لعينة الدراسة .
- أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن نموذج التمان يمتلك دقة عالية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات متعددة الجنسيات إذ وصلت نسبة التنبؤ باستعمال الأنموذج إلى (70%) بالنسبة للشركات الفاشلة ونسبة تنبؤ (55%) للشركات غير الفاشلة .

- أهم ما اوصت به الدراسة هو دعوة الباحثين الى تعميم العينة وتوسيعها على عدد اكبر من الشركات المتعددة الجنسية لتوفير الدقة في البيانات وملاءمة الأنموذج في اكتشاف الفشل المالي ، أذ لم تكن العينة المستعملة في الدراسة ذات كفاية لأجراء التعميم على الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : تحليل ومناقشة بعض الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

1- أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة

في ضوء العرض السابق لنتائج بعض الدراسات السابقة يلحظ انها تتفق مع الدراسة الحالية وكانت دراسة كل من (محمد ، الجبوري، وادي، القرشي ، Edmonton AL Harbi, et.al. Alberta) هي الاقرب للدراسة الحالية في ما يخص تعديل البيانات المحاسبية وبيان اثر ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار على اعداد القوائم المالية وما ينتج عنه من تضليل في قياس النتيجة وتحديد المركز المالي للشركات التي تعد قوائمها المالية على اساس الكلفة التاريخية دون الاخذ في نظر الاعتبار اثر تغيرات الاسعار على البيانات المحاسبية ، وان معظم الدراسات السابقة اتفقت على تعديل البيانات المحاسبية في اوقات التضخم بغض النظر عن الاسلوب المتبع في التعديل ، وان المعلومات المحاسبية الناتجة بعد اجراء عملية التعديل هي المعلومات الاكثر أهمية وملائمة لاتخاذ القرارات الحاسمة .

وكما في الدراسة الحالية فان أغلب الدراسات السابقة أعلاه تطرقت الى ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار متناولة التعريف بمفهومها واسبابها وطرق علاجها واثرها على عناصر القوائم المالية ، بالإضافة الى طرائق واساليب تعديل البيانات المحاسبية كأسلوب الكلفة التاريخية المعدلة واسلوب الكلفة الاستبدالية والكلفة الاستبدالية المعدلة وركزت بعض الدراسات السابقة على اهمية الالتزام بالمعيار الدولي (29) الصادر عن (IASC) لجنة معايير المحاسبة الدولية بخصوص التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع .

اما في ما يخص الفشل المالي واكتشافه في الشركات فكانت دراسة كل من (جبل واخرون ، بزام ، عماري ، Mo Vaziri , et.al.) ، هي الاقرب للدراسة الحالية من خلال دراستها لحالة الفشل المالي في الشركات ومحاولتها لإيجاد الطرق العلمية لاكتشافه وعلاجه ، واستعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، ولاسيما دراسة (جبل واخرون) أذ تناولت موضوع الفشل المالي في الشركات واستعملت البيانات المحاسبية المعدلة في تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي ثم اثبتت أن المعلومات المحاسبية المعدلة على اساس الارتفاع في المستوى العام للأسعار اكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم .

وبذلك تكون جميع الدراسات السابقة اعلاه قد ناقشت دور تعديل البيانات المحاسبية في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية في اوقات التضخم ، ودور نماذج الكشف والتنبؤ بالفشل المالي في التمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة ، أي أن كل ما تم مناقشته في الدراسات اعلاه يتفق واهداف الدراسة الحالية .

2- ما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة

تقدم الدراسة الحالية نمطا تطبيقيا يتميز عن بعض الدراسات السابقة من خلال الربط بين عدم الاخذ بنظر الاعتبار الاثار السلبية لتغيرات الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد وتعرض الشركات لمخاطر الوقوع في الفشل المالي ، إذ اخذت الدراسة بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية من خلال تعديلها بأسلوب القوة الشرائية العامة ، ثم بينت دور البيانات المعدلة في تحسين قدرة القوائم المالية على بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي بالشكل الحقيقي ، واثرت ذلك في التوصل الى مؤشرات مالية بدلالة ومصداقية مقبولة تحققت من خلال تجانس عناصر القوائم المالية المكونة لتلك المؤشرات بعد تعديلها بالقوة الشرائية العامة ، ومن ثم استعمالها في تطبيق نموذج Altman (Z-score) للتنبؤ عن الفشل المالي لبيان تأثيرها في الكشف المبكر عن الوضع المالي للشركات وتحديد أي من الشركات المدروسة معرضة لخطر الوقوع في الفشل المالي .

الفصل الثاني

فاعلية القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي

**البحث الأول :- القوائم المالية في ظل الارتفاع في المستوى العام
للأسعار وأساليب المعالجة**

البحث الثاني :- الكشف المبكر عن الفشل المالي بأسلوب التنبؤ

البحث الأول

القوائم المالية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار وأساليب المعالجة

أولاً : التضخم الاقتصادي

ثانياً : مشاكل التضخم الاقتصادي في الوظيفة المالية والحاسبية

ثالثاً : مشاكل القياس الحاسبي عند تغيرات الأسعار (التضخم)

رابعاً : اثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية

خامساً : اهمية واهداف تعديل القوائم المالية

سادساً : ادوات تعديل القوائم المالية

سابعاً : طرائق تعديل القوائم المالية

ثامناً : اساليب تعديل القوائم المالية

المبحث الاول

القوائم المالية في ضل

الارتفاع في المستوى العام للأسعار واساليب المعالجة

يتضمن هذا المبحث تناول ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) باعتبارها الظاهرة ذات الاثر السلبي على المعلومات المحاسبية ، والتعرف على مشاكل القياس المحاسبي المصاحبة لها واثرها على القوائم المالية والمؤشرات المالية المشتقة منها ، مبينا أهم الطرائق والاساليب المتبعة في تعديل القوائم المالية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة .

اولاً : التضخم الاقتصادي Economic inflation

يستعمل مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة ولكنه بالشكل العام يعبر عن التغيير في الحجم والخروج عن المألوف فعندما يكون سعر سلعة ما قد تضخم فانه يعني ان سعرها خرج عن وضعه الطبيعي ، وقد تدل كلمة التضخم على معاني ومفاهيم عدة منها التضخم في الاسعار عندما يكون هنالك ارتفاع غير عادي في الاسعار، والتضخم في الدخل في حالة ارتفاع الدخل النقدي للأفراد بشكل غير متوقع ، او التضخم في التكاليف مثل ارتفاع لأسعار عوامل الانتاج (الحيايى ، 2002: 224) .

كما عرف كينز (Keynes) التضخم الحقيقي (True Inflation) على انه "ظرف لا تؤدي فيه زيادة اضافية في الطلب الكلي الى زيادة اخرى في الناتج" ، بمعنى ان أي زيادة في الطلب الكلي تعبر عن نفسها بالكامل في صورة زيادة الاسعار مع ضآلة مرونة العرض مقابل الزيادة الحاصلة (الجبوري ، 2002: 3) .

هنالك العديد من الكتاب والباحثين من عرف التضخم باتجاهات مختلفة منهم من عرفه بناء على مسبباته ومنهم بناء على اسبابه وبعضهم على مظاهره واسبابه ، ويمكن ان يكون السبب عائدا الى التطورات العديدة التي مر بها التضخم بمرور الزمن ، فمن حيث مسبباته عرفه Goulborn بأنه قدر كبير من النقود يطارد عدداً قليلاً من السلع (مشكور ورشم ، 2012: 17) .

ويرى اميل جيمز (Emile James) بان التضخم هو وسيلة او اداة لمعالجة وضع معين نتيجة لفائض الطلب ، ولهذا فان التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعودية تتصف بالاستمرار

الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" . ولكن الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين للنظر الى التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وان هذا الارتفاع مستمر وملحوس ، إذ قال Flaman بأنه حركة الارتفاع في الاسعار (مشكور ورشم ، 2012: 18)

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان التضخم هو ارتفاع في الاسعار يقابله انخفاض في قيمة النقود (القوة الشرائية للنقود) نتيجة لزيادة حجم السيولة النقدية المطروحة في السوق ، والذي ينشأ نتيجة لفائض الطلب وندرة العرض ، أو نتيجة للإصدار النقدي بشكل مفرط، أو للسببين معا .

وقد وصف (العامري، 2010: 412) التضخم الاقتصادي من خلال ذكره للخصائص الآتية:-

- 1- يتصف التضخم الاقتصادي بصفة الحركة التصاعدية .
- 2- يتأثر التضخم الاقتصادي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- 3- يؤدي التضخم الاقتصادي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود .
- 4- يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار عاما وفعليا .
- 5- يتأثر بالدوافع الداخلية والخارجية التي تؤدي الى اختلال توازن اركان الهيكل الاقتصادي والنقدي للبلد .

1- أنواع التضخم الاقتصادي

هنالك ثلاثة أنواع رئيسة من التضخم الاقتصادي :-

- أ- **تضخم التكاليف** : هو التضخم الناتج من ارتفاع تكاليف الانتاج ، إذ يصف (Croushorer, 1998) أنموذج الكلفة لتفسير ظاهرة التضخم بأن زيادة التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج هي مستمدة من الاجور الاعلى التي تدفع الى العمال المهرة والنادرة ، بحيث تنعكس زيادة تكاليف العمالة على ارتفاع اسعار السلع والخدمات (Mario, 2009: 5) .
- ب- **تضخم الطلب** : يستند هذا النوع من التضخم على نظرية توازن السوق من خلال تفاعلات العرض والطلب ، ويبرز التضخم في حالة عدم توازن السوق نتيجة انخفاض في العرض من السلع والخدمات عن الطلب الكلي على تلك السلع والخدمات ، مما يؤدي الى الارتفاع العام للأسعار .
- ج- **التضخم المستورد** : غالبا ما يوجد هذا النوع من التضخم في البلاد النامية نتيجة لاعتمادها على السلع والخدمات الواردة من البلدان الصناعية ، التي عاصرت موجات تضخمية ، فهي

تصدر التضخم الى البلدان النامية ، وتكون العوامل الخارجية هي المتحكمة والمنشئة لهذا التضخم (العامري ،2010: 412) .

ثانياً: مشاكل التضخم الاقتصادي في الوظيفة المالية والمحاسبية

يؤدي التضخم الاقتصادي الى حدوث مشاكل في الاجراءات والطرائق المستخدمة في الوظيفة المحاسبية وعلى القرارات التي تتخذها الوظيفة المالية ومن هذه المشاكل :-

1. ارتفاع اسعار الفائدة : نتيجة لارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد تقوم بعض الشركات في إعادة النظر في آلية تحديد سعر الفائدة لتأخذ في نظر الاعتبار معدل التضخم من فترة الى أخرى ، لتشجيع المقرضين والدائنين على تقديم امولهم بدون ان تلحق بهم خسارة ، وبذلك ترتفع اسعار الفائدة بإضافة علاوة التضخم الى العائد على اموال المقرضين (وادي ،2006: 40) .

2. صعوبات التنبؤ والتخطيط للمصروفات والايادات : تؤدي التقلبات السعرية ولاسيما الارتفاع في مستواها العام الى عدم القدرة على التنبؤ بشكل موضوعي وصحيح للإيرادات المتوقعة او المصروفات المستقبلية ، مما يؤثر سلبا على الموازنات التخطيطية والميزانيات التقديرية التي تعد من الادوات الرقابية في الشركات .

3. صعوبة اتخاذ القرارات المالية : يعتمد اتخاذ القرارات المالية على المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية ، فإذا كانت القوائم المالية مضللة ولا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية بسبب التضخم فمن المؤكد مواجهة صعوبات في عملية اتخاذ القرارات في أي نشاط من أنشطة الشركة (العامري ،2010: 415) .

4. زيادة الطلب على رؤوس الاموال : يتطلب اقتناء الشركات للأصول الثابتة توفير موارد مالية كبيرة ، ولما كان التضخم يؤدي الى ارتفاع اسعار الموجودات الثابتة فأن حاجة الشركات تزداد الى الموارد المالية من اجل اقتناء الموجودات الثابتة (مشكور ورشم ،2012: 293) .

5. تأثر المدين والدائن : في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يستفيد المدين ويتضرر الدائن ، نظرا لاختلاف القيمة الحقيقية للدين بين تاريخ الدين وتاريخ سداده متأثرة بتغيرات الاسعار والتي تنخفض مع ارتفاع الاسعار .

ثالثاً: مشاكل القياس المحاسبي عند تغيرات الاسعار (التضخم)

يسبب الارتفاع العام للأسعار وانخفاض قيمة النقد مشاكل عديدة في القوائم المالية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) والعناصر المكونة لها ، الامر الذي يجعل هذه القوائم مضللة ولا تعبر

عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي بالشكل الحقيقي ، إذ يستند نموذج القياس المحاسبي على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) والتي تعتبر الاساس الذي يقوم عليه قياس الدخل المحاسبي وتحديد المركز المالي للشركات ، وتتمثل هذه الفروض في ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومبدأ الكلفة التاريخية الذي يشق منه ، والذي يقتضي ان تعد التقارير والقوائم المالية على وحدة قياس ثابتة ، وهذا يعني عدم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على وحدة القياس او انها غير ذات اهمية ولا تؤثر على صحة القياس المحاسبي ، ويشق من هذا الفرض مبدأ الكلفة التاريخية الذي يتطلب تسجيل جميع معاملات الوحدة المحاسبية بالقيمة التاريخية الفعلية في تاريخ اتمام العملية (نور الدين ، 2013: 5) .

وبذلك فان المحاسبة التقليدية لم تعطي اهمية للتغيرات في وحدة القياس الذي يسببه التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبتطبيق مبدأ الكلفة التاريخية تنشأ مشاكل واخطاء في القياس المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية لا تعكس نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة بالشكل الحقيقي ، فضلا عن عدم سلامة وفاعلية النسب المالية المشتقة من القوائم المالية لتلك القوائم ، مما ينعكس أثره على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم ذات الصلة .

وقبل الخوض في كيفية المعالجات المحاسبية لمشكلة التغيرات في الاسعار يجب التعرف اولا على آثار هذه الظاهرة على ملاءمة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية والتي تعبر عن نتائج القياس المحاسبي التقليدي .

رابعاً : اثر تغيرات الاسعار على القوائم المالية

يسبب التغير في المستوى العام للأسعار مشاكل عديدة في العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) تؤدي الى تضليل نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات وينتج عنها مؤشرات مالية غير مناسبة من جراء عدم تجانس وحدة القياس النقدية التي قيمة بها تلك العناصر، إذ يذكر (Onalapo & Odetayo, 2012: 184) نقلا عن (Klimek & Jarmin 2004) ان القوائم المالية تعد اهم مصدر للمعلومات الممكن للشركة الحصول عليها ، إذ يعتبر ان الغرض الرئيس من القوائم المالية هو تقديم معلومات بشأن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة لذلك يجب على الممارسات المحاسبية ان تواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة لان لها تأثيراً دائماً ومستمرأ على اهمية وقيمة البيانات المحاسبية الداخلة في اعداد القوائم المالية .

كما بين (Chinwuda & Ohonba , 2012 : 73) ان الكلفة التاريخية لا تعكس على الدوام الوضع المالي الحالي او الاداء الاخير للشركة ، لأنها تحدث في تواريخ مختلفة تختلف فيها القوة الشرائية لوحدة النقد ، مما يؤدي الى اخطاء في عملية القياس من جراء استعمال

وحدات قياس غير متجانسة ، وبالتالي تكون القوائم المالية غير مناسبة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بمستخدمي المعلومات المحاسبية ، ولزيادة اهمية وقيمة المعلومات المحاسبية في فترات التضخم العام يجب تعديل القوائم المالية لتعكس الحقائق الاقتصادية السائدة في الشركة .

لذلك قامت الجهات المهنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية التي تدعو الى تعديل القوائم المالية المعدة وفق مبدأ الكلفة التاريخية خلال الفترات التي يسودها عدم الاستقرار في مستوى الاسعار ، إذ صدر عن المجلس الامريكي لمعايير المحاسبة (FASB) عام 1979 البيان رقم 33 بعنوان "أعداد التقارير المالية وتقلبات الاسعار" (Aydin , et.al.,2012: 45) ويتطلب هذا المعيار انه على الشركات الامريكية التي مجموع اصولها اكثر من بليون دولار ان تقوم لمدة خمس سنوات بالإفصاح عن كل من الكلفة التاريخية الثابتة للقوة الشرائية والكلفة الجارية الثابتة للقوة الشرائية ، وتكون افصاحاً اضافياً وليس بديلاً عن افصاح الكلفة التاريخية (فردريك واخرون،2004: 306) .

كذلك صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) المعيار (29) "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع " والذي طالب المنشآت التي تعد قوائمها المالية بعملة مرتفعة التضخم سواء على اساس الكلفة التاريخية أو الكلفة الجارية ، إن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية في تاريخ القوائم (Edmonton ,2012:154) . بالإضافة الى ما أقره مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بجلسته المنعقدة في 1997/3/29 القاعدة المحاسبية (8) بشأن المعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار (مشكور،2013: 302) .

1- اثر تغير الاسعار على كشف الدخل

هنالك تأثير واضح على نتيجة اعمال الشركة في اوقات الارتفاع العام للأسعار يظهر بشكل جلي من خلال عدم تمثيل الربح المحاسبي للفترة المالية للربح الحقيقي ، فقد يكون الربح المحاسبي وهمياً جزئياً أو كلياً ، ويكون له تأثير سلبي على حفظ الطاقة الانتاجية خاصة عندما تقوم الشركة بتوزيع حصص ربحية للمساهمين على اساس ربح وهمي يكون جزء منها مدفوعاً من راس المال (العامري ، 2006: 98) .

اصبح القياس المحاسبي التقليدي المستخدم في تحديد نتيجة الاعمال الشركات الواقعة تحت تأثير تغيرات الاسعار غير كافٍ ، بسبب عدم تماثل الوحدات النقدية التي تتم فيها قياس العناصر التي تدخل في تحديد الربح او الخسارة في كشف الدخل لأنها قد تكون مبنية على اسعار تاريخية

متعددة ، فمقابلة الإيرادات بالمصروفات يؤدي الى قياس الارباح بشكل غير سليم ، لان الإيرادات تظهر في القوائم المالية معبراً عنها بوحدات النقد الحالية السائدة خلال الدورة المحاسبية ، بينما يتم مقابلتها ببعض المصروفات مثل الاندثار السنوي للموجودات الثابتة وتكلفة المبيعات التي تظهر بوحدات نقدية تختلف في قوتها الشرائية بين الفترة الحالية والفترة التي سبقتها ، لذلك يتم اللجوء الى تعديل كل من مصروفات وايرادات الشركة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح والتغير الحقيقي الذي طرأ عليه (وادي ، 2006: 120).

لذلك تعتبر القوائم المالية مضللة خلال فترات تغيرات الاسعار، فالقيمة الاصلية للموجودات المسجلة وقت اقتنائها نادرا ما تعكس قيمتها الجارية في فترات التضخم ، فتنشبت تلك القيمة المنخفضة في القوائم المالية يؤدي الى انخفاض قيمة الاندثار السنوي لتلك الموجودات وبالتالي انخفاض قيمة المصاريف ومن ثم زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في تقييم الارباح تؤدي الى زيادة الضرائب التي تحسب على نسبة الارباح المتحققة ، ومطالبة حملة الاسهم بأرباح اكبر والعاملين بأجور اعلى (فردريك واخرون ، 2004: 294- 295).

2- اثر تغيرات الاسعار على قياس عناصر قائمة المركز المالي

تعتمد المحاسبة التقليدية على مبدأ الكلفة التاريخية او ما يسمى بالمحاسبة التاريخية (Historical accounting) في تقييم عناصر المركز المالي ، إذ يتم قياس وتقييم الموجودات بالأسعار الاصلية وقت اقتنائها كالأصول الثابتة والمخزون ، وفي ظل الارتفاع المستمر في الاسعار تختلف الكلفة الاصلية لتلك العناصر عن الكلفة الحاضرة ، ولاسيما عندما يكون هنالك تباعد زمني بين تاريخ الاقتناء وتاريخ القياس ، مما يؤدي الى تضمين قائمة المركز المالي بأرقام تاريخية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه العناصر في وقت اعدادها ، كذلك عند حيازة الشركة لتلك العناصر في فترات تغير الاسعار يترتب عليها ارباح او خسارة لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها (بدوي ، 2002: 261) .

ويمكن توضيح اثر تغيرات الاسعار على عناصر قائمة المركز المالي بالآتي :-

2-1- الموجودات الثابتة واندثارها

تبتعد القيمة المحاسبية للموجودات التي تقتنيها الشركة لفترة من الزمن عن قيمتها الحقيقية نتيجة لمرور فترة طويلة على اقتنائها واستخدامها في النشاطات الانتاجية ، بالإضافة الى التغيرات في البيئة الاقتصادية والارتفاع في الاسعار ، وبسبب تغير الاسعار عن وقت اقتناء الموجودات فأن

القيمة الحالية الحقيقية تكون مضللة ويصبح هنالك فرق بين القيمة التاريخية والقيمة الحالية ، واحتساب الموجود بالكلفة التاريخية يؤدي الى تخفيض قيمته وظهوره بأقل من كلفة الاستبدال .

كذلك فيما يتعلق باندثار الموجودات الثابتة فهو يتأثر بارتفاع الاسعار لأنه احتسب على اساس القيمة التاريخية للأصل واصبحت قيمته مخفضة بمقدار الفرق بين قسط الاندثار بناء على الكلفة التاريخية وقسط الاندثار بناء على الكلفة المعدلة ، وهذا الانخفاض سيؤدي الى زيادة الربح التشغيلي ، لان الاندثار يمثل عنصراً من عناصر المصروفات التشغيلية وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية ، كما يلاحظ ان المبالغ المستقطعة من ايرادات الفترة المالية التي تخصص للاندثار لا تغطي عملية تجديد الموجودات الثابتة عندما يراد استبدالها بسبب ارتفاع الاسعار، وهذا يقود الشركة الى الخسائر لان الطاقة الانتاجية ستخفض (العامري،2010: 426-427).

وعندما ترتفع الاسعار يجب ان تستند عملية احتساب الاندثار الى الزيادة في المؤشرات ذات الصلة (قيمة الموجودات المعدلة) ، وخلاف ذلك فإن احتساب الاندثار على تكلفة اقتناء الاصل بغض النظر عن الكلفة الاستبدالية لهذه الموجودات سيجعل من الصعب استبدالها وينتج عن ذلك ارباح مبالغ فيها مما يؤدي الى دفع مبالغ زائدة من الارباح والضرائب (Bessong & Charles, 2012: 132) .

2-2- المخزون

يمتاز المخزون بالتجديد والحركة المستمرة على العكس من باقي الموجودات الثابتة ، وان عدم بقاء المخزون فترة طويلة داخل الشركة لا تسمح باتساع الفارق بين الكلفة التاريخية والقيمة الحالية عندما يكون هنالك ارتفاع اعتيادي في الاسعار، ولكنه يتأثر في حالة حدوث قفزات سريعة في الاسعار تبعد فيها القيمة السوقية عن الكلفة التاريخية ، مما يجعل اساس تقييم المخزون بالكلفة التاريخية غير ملائم ولا يمكن الشركة من تجديد المخزون ومن ثم يشكل خطر خسارة مادية مهمة ، لذلك يجب تعديل اجمالي القيمة النقدية للمخزون لتلافي الخسارة (مشكور ورشم ،2012: 159) .

لذلك يلاحظ ان الشركة التي تقوم بتسعير المخزون على اساس طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً (LIFO) تتأثر بدرجة اقل من الشركة التي تستخدم طريقة الوارد اولاً صادر اخيراً (FIFO) لان الطريقة الاخيرة تؤدي الى تحميل الايرادات بالاسعار القديمة عند احتساب كلفة البضاعة المباعة فهي تهدف الى تحفيض كلفة البضاعة المباعة مما ينتج عنه ارباح رقمية غير حقيقية (وهمية) (حمادة ،2002: 241) ، اما طريقة (LIFO) فهي تؤدي الى زيادة تكلفة الانتاج نتيجة الى تسعير

المخزون المستخدم بأحدث الاسعار مما يؤدي الى انخفاض الارباح وظهور المخزون في الميزانية العمومية بأقدم الاسعار ، وهذا يعني ان جميع طرق تقييم المخزون غير صالحة لمعالجة اثار التضخم على المخزون لذلك يتطلب الامر تطبيق احد الاساليب المحاسبية كأسلوب لكلفة التاريخية المعدلة او اسلوب الكلفة الجارية (القريشي ، 2006 : 28) .

2-3- العناصر النقدية

تتكون العناصر النقدية من الموجودات النقدية التي تدرج ضمن الموجودات المتداولة كالمدينين واوراق القبض والقروض الممنوحة، والمطلوبات النقدية التي تدرج ضمن المطلوبات المتداولة كالدائنين والقروض المستلمة واوراق الدفع . فبالنسبة للموجودات النقدية فإن حيازتها في وقت الارتفاع العام للأسعار يترتب عليه خسائر في القوة الشرائية ، اما المطلوبات النقدية التي تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقدية تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد في الوقت الذي نشأت فيه يترتب عليها مكاسب في القوة الشرائية (شحاتة وبدوي ، 2002: 371) .

2-4- حقوق الملكية

تتمثل حقوق الملكية في راس المال المدفوع من قبل المساهمين والاحتياطيات التي تعتبر تسويات للمحافظة على راس المال والارباح المحتجزة ، وجميع هذه المكونات تتأثر بتغيرات الاسعار ، فهي تبتعد عن قيمتها التاريخية في حالات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد وبالتالي لا تعبر عن حقوق المساهمين في الشركة بصورة عادلة.

إذ يتأثر راس المال في اوقات الارتفاع العام للأسعار عندما تعتبر بعض الشركات الارباح المتحققة في ظل مبدأ الكلفة التاريخية ارباح حقيقية قابلة للتوزيع ، فعند قيام الشركة بتوزيع الربح بعد دفع الضرائب عليه انما تقوم بتوزيع جزءاً من راس المال ، مما يؤدي الى تآكل راس المال وهذا يقود الشركة الى التصفية (وادي ، 2006: 127) .

من خلال ما تقدم يرى الباحث ان التغيير في المستوى العام للأسعار يضلل القوائم المالية التي تم اعدادها على اساس الكلفة التاريخية بحيث تصبح غير ملائمة ولا تلبي احتياجات المستخدمين على اختلاف انواعهم ، والقرارات التي تتخذ في ضوءها تكون غير مناسبة ، ويكون احتمال وقوع الشركة في الفشل المالي مرتفعة ، لذلك استوجب اتخاذ بعض الاجراءات والطرق العلمية لتعديل القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التغيير في المستوى العام للأسعار لتصبح القوائم المالية معبرة عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركة بالشكل الحقيقي.

3- اثر تغيرات الاسعار على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية

ان إعداد القوائم المالية تبعا لمبدأ الكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تضليل المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية ، ويصبح الاعتماد على مؤشرات قياس مالية مشتقة من تلك القوائم المالية التاريخية غير سليم وغير فعال مما يؤثر على مصداقية وموضوعية تلك المؤشرات .

تتطلب عملية قياس أي مؤشر مالي لأي من العناصر المحاسبية الى تجانس تلك العناصر من حيث وحدة القياس النقدية فالمؤشرات المالية هي علاقة بين بسط ومقام، وقيم كل من البسط والمقام مكونة من القوائم المالية المعروضة في كشف الدخل وقائمة المركز المالي ، ولغرض المحافظة على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية يجب عدم الإخلال بمكونات البسط او مكونات المقام (Kieso, et.al. 2000 : 12) ، فعلى سبيل المثال عند احتساب معدل دوران الموجودات لفترة معينة فانه يحتسب من خلال حاصل قسمة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، فالمبيعات يتم التعبير عنها بقيمة تعكس الأسعار الجارية لنفس الفترة بينما مجموع الموجودات يتضمن قيم موجودات ثابتة مستثمرة منذ سنوات سابقة تختلف أسعارها عن أسعار فترة احتساب المؤشرات المالية، وبذلك فإن معدل دوران الموجودات لا يمثل مؤشراً جيداً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار، كذلك الحال بالنسبة إلى مؤشرات الربحية فان صافي الربح يدخل في احتسابه عناصر محاسبية مختلفة مثل قسط الاندثار السنوي الذي يتم احتسابه بأسعار تاريخية او تقييم المخزون واحتساب كلفة البضاعة المباعة بأسعار تاريخية سابقة مما اثر على احتساب صافي الربح ، وبالتالي تكون المؤشرات المالية ليس بالمستوى المطلوب ولا يمكن الاعتماد عليها لغرض التحليل ، لذلك يتطلب الأمر تعديل عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية للتوصل الى صافي ربح ومركز مالي يأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في مستوى الأسعار (التميمي ، 2010 : 140) .

لذلك يرى الباحث ان اي نسبة مالية مشتقة من القوائم المالية التاريخية في الاوقات التضخمية يكون صافي الربح او المخزون السلعي او الموجودات الثابتة طرفا فيها لا تصلح للحكم على كفاءة اداء الشركة ولا يتناسب استخدامها في تحليل القوائم المالية لغرض الكشف عن الفشل المالي في الشركات .

خامساً: اهمية واهداف تعديل القوائم المالية

تقتضي الآثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار إجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول الى قياس نتائج اعمال الشركات

ومركزها المالي بصورة تعبر تعبيراً حقيقياً عن الواقع الحالي ، لذلك لا بد من التركيز على أهمية تعديل القوائم المالية .

فقد اشار (العامري ،2006: 15) الى انه تزداد أهمية تعديل القوائم المالية في اوقات الارتفاع العام للأسعار لتحقيقها العديد من الاهداف والتي يمكن تلخيصها بالآتي :-

- 1- تحديد الارباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة او القيمة الحالية للشركة.
 - 2- تجنب دفع الضرائب على دخول صورية لم تحققها الشركة اصلا ، أثر تغير الاسعار وانخفاض القوة الشرائية على ظهورها في الكشوفات المالية .
 - 3- اتخاذ القرارات وتحديد الاهداف والخطط المستقبلية ، والرقابة الادارية .
- ويضيف (وادي ،2006: 79) نقلا عن (الهلالي ،1987) مجموعة من الاهداف التي يمكن تحقيقها من وراء تعديل القوائم المالية هي كالآتي :-

- 1- سهولة اجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة .
- 2- اظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الادارية .
- 3- صعوبة تلاعب الادارة في الارباح المتحققة خلال الفترة .
- 4- فصل ارباح التشغيل الجارية عن ارباح الحيازة الزمنية .
- 5- اظهار المركز المالي الحقيقي للشركة .

يشمل تعديل آثار التضخم الاقتصادي البيانات المحاسبية المسجلة في القوائم المالية الختامية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) بالكلف التاريخية ، لغرض قياس النتائج بصورة صحيحة وتحليل الوضع المالي الحقيقي للشركة ، مما يجعل المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الموثوقية للمستخدمين سواء كانوا من داخل الشركة كالإداريين او المحللين الماليين لاتخاذ قراراتهم الادارية والمالية ، او من خارج الشركة كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ولكل من المستعملين الداخليين والخارجيين اسباب واهتمامات مختلفة لتعديل القوائم المالية (مشكور ورشم ، 2012: 98) .

فبالنسبة لإدارة الشركة فان تعديل القوائم المالية يؤدي الى تحليل حقيقي للوضع المالي ، واتخاذ القرارات وتحديد الاهداف بأسلوب مناسب ، وتفعيل دور الرقابة على تنفيذ الاهداف ، اما بالنسبة للمستثمرين فهم يهتمون بالاطمئنان على استثماراتهم عن طريق التعرف على قيمة الشركة

الحالية ، لضمان حصولهم على عائد الاستثمار الذي يعتبر المعيار الاساس لقرار الاستثمار (العامري ، 2006 : 22) .

يرى الباحث ان لتعديل القوائم المالية اهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، لان عدم تعديل القوائم المالية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضل نتائج القياس ولا يساعد على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ، فقد يبين القياس ان هنالك ارباحاً بمقدار معين قد تقوم الشركة بتوزيعه كحصص للمساهمين بعد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة تعد ارباحاً صورية لأنها بنيت على بيانات مالية غير معدلة ، ففي هذه الحالة تكون جزءاً من التوزيعات من راس المال ، مما يؤدي الى تآكل راس المال وتكون الشركة متجهةً الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها الى الافلاس ثم التصفية .

سادساً : ادوات تعديل القوائم المالية

يتم قياس تغيرات الاسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف انواعها للتوصل الى مؤشر لقياس التغيرات في الاسعار، وبهدف مقارنة الاسعار او الكميات لسلعة معينة يحتاج الى اداة لقياس التغيرات التي حصلت للأسعار والكميات في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة وهذه الاداة هي الارقام القياسية. ويقارن مؤشر مستوى الاسعار التغيرات العامة او الخاصة في الاسعار من فترة الى اخرى ، فمؤشر مستوى الاسعار العام مبني على عدد كبير من السلع والخدمات ، أما المؤشر الخاص للأسعار فإنه مرتبط بسلعة معينة او قطاع معين.

❖ الرقم القياسي للأسعار Price Index

يتمثل الرقم القياسي للأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر المجموعة ذاتها من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الاساس ، وتتطلب عملية احتساب الرقم القياسي تحديد مجموعة من السلع والخدمات التي تدخل في تكوينه وتحديد اوزان كل منها ، ثم يتم تحديد اسعار كل من هذه السلع والخدمات لفترتين زمنيتين مختلفتين . وتستعمل الرموز الآتية لتوضيح طريقة احتساب كل رقم من الارقام القياسية الشائعة الاستعمال):

بلقاوي ، 2009 : 352) و (كاظم ، 2011 : 104 - 105)

$P =$ سعر السلعة أو الخدمة .

$Q =$ كمية السلعة أو الخدمة .

P_0Q_0 = سعر وكمية السلعة أو الخدمة في فترة الاساس .

P_nQ_n = سعر وكمية السلعة أو الخدمة في الفترة الحالية .

P_aQ_a = سعر وكمية السلعة أو الخدمة في فترة وسط ما .

1- الرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers) : الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الاساس ، سعر كل سلعة بموجب هذه الصيغة يرجح بكمياتها في فترة الاساس لذلك تسمى اوزان الاساس الثابتة ، وتتخذ معادلة الرقم القياسي لأسعار لاسبيرز الصيغة الآتية :-

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} \times 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار باش (Paasche) : الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الترجيح ، يرجح سعر كل سلعة بحسب هذا المقياس بكمياتها في فترة المقارنة ويطلق عليه قانون اوزان المقارنة المتغيرة لان الاوزان تتغير فيه بتغير فترة المقارنة ، ويتخذ الصيغة الآتية :-

$$I = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times 100$$

3- الرقم القياسي لأسعار فيشر (Fisher) : الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الاساس وسنة المقارنة ، يحقق هذا الرقم اختياري الانعكاس في الزمن والانعكاس في المعامل ويعالج التحيز في مقياسي لاسبيرز وباش مما يعطيه بعض المزايا النظرية عن بقية الارقام القياسية ، ويتخذ الصيغة الآتية:

$$I = \sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} + \frac{\sum P_n Q_a}{\sum P_0 Q_a}}$$

4 - الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت : تفترض هذه الصيغة بأن مؤشر السعر يتمثل بالمجموع الموزون لأسعار الفترة الحالية مقسوما على المجموع الموزون لأسعار فترة الاساس إذ ان الاسعار تمثل متوسط كميات السلع .

$$I = \frac{\sum P_n Q_a}{\sum P_0 Q_a} \times 100$$

يرى الباحث ان احتساب الارقام القياسية للمجاميع الفرعية والرئيسة والرقم القياسي العام باستعمال صيغة لاسبيرز (Laspeyers) هي الطريقة الملائمة في هذه الدراسة لأنها الصيغة المعتمدة في احتساب الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق بحسب النشرات الصادرة عن وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء قسم الارقام القياسية .

علاوة على ما تقدم هنالك مجموعة من المؤشرات العامة للأسعار التي لها علاقة بتغيرات الاسعار يمكن تحديدها بالآتي:-

1- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** : يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة الى اخرى ومن مكان الى آخر وتحديد اجور العمال واعادة احتسابها وتعديلها وفقا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، كذلك يستعمل هذا الرقم كمقياساً للتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ، ويعد من اهم المؤشرات لقياس التغير في الاسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة، 2010: 11) .

2- **الرقم القياسي لأسعار الجملة** : يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في مجموعة من السلع يتم التعامل بها في سوق معينة ، ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير اتجاهات الاسعار وكمؤشر لقياس أثر التضخم في الاقتصاد الكلي ، ويقاس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصراً ، بينما هنالك العديد من السلع لا يتم التعامل بها في هذه الاسواق اضافة الى عدم قياس اسعار الخدمات لأنها لاتباع ولا تشتري في اسواق الجملة مما يشكل قصوراً في قياس التغير في الاسعار بموجب هذا المؤشر .

3- **الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي** : يتمثل مخفض السعر الضمني للناتج القومي الاجمالي بالمتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية ، ويعد مؤشراً هاماً لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر من المقاييس الدقيقة لأنه يمثل اسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري ، 2002: 51) .

ويؤيد الباحث ما أشار اليه بلقاوي (2009) بان ورقة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " محاسبة الدولار الثابت " اختارت مؤشر سعر المستهلك كمؤشر عن القدرة

الشرائية في تعديل القوائم المالية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لان احتسابه يتم شهريا ويشمل كافة المستهلكين(بلقاوي ، 2009 : 355)، فضلاً عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، ولهذا سيعتمد الباحث على مؤشر اسعار المستهلك في تعديل القوائم المالية .

سابعاً : طرائق تعديل القوائم المالية

توجد طريقتان لتعديل القوائم المالية هما :-

1- الطريقة المباشرة لتعديل النتيجة

حسب هذه الطريقة يكون التعديل مباشراً دون تغيير في التدفقات (المبيعات ، والمشتريات ، وغيرها) والاكتفاء بتحديد القيمة الحقيقية للمخزون ، وأخذ الاندثارات بنظر الاعتبار منذ بداية اقتناء الموجودات ، وتخفيض المصروفات المالية من المكتسب النقدي ، باعتبارها عناصر مضللة للنتيجة .

2- الطريقة الشاملة لتعديل جميع البيانات المحاسبية

وفق هذه الطريقة تنصب عملية التعديل على جميع البنود المحاسبية الواردة في كشف الدخل والميزانية العمومية لتحويل جميع تلك البنود الى قيمها الحالية في تاريخ التعديل ، وتكون عملية التعديل عن طريق استخدام احد الاساليب المحاسبية مثل اسلوب الكلفة التاريخية المعدلة واسلوب الكلفة الجارية من خلال تحديد سنة اساس ، ورقم قياسي في نهاية السنة واخر في متوسط السنة (مشكور ورشم ، 2012: 320-324) .

يرى الباحث ان الطريقة الشاملة للتعديل هي الطريقة الاكثر ملاءمة لمعالجة اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار لأنها تأخذ في نظر الاعتبار تعديل كافة بنود القوائم المالية وبيان قيمتها الحالية في تاريخ التعديل ، والذي يؤدي بدوره الى زيادة فاعلية تلك القوائم في تحديد نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي ، فضلاً عن اعتمادها على الارقام القياسية التي غالباً ما تكون متوفرة ويسهل الحصول عليها من الجهات الرسمية المصدرة لها والمتمثلة (بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء) . ويوجد اكثر من أسلوب للتعديل وفق هذه الطريقة كأسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) واسلوب الكلفة الجارية (الكلفة الاستبدالية) والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المبحث القادم .

ثامناً : اساليب تعديل القوائم المالية

تعتبر ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار من اخطر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ، يؤدي تجاهلها الى تضليل مخرجات القوائم المالية وعدم قدرتها على التعبير الحقيقي عن نتائج الاعمال والمركز المالي للشركات ،ولأخذ بنظر الاعتبار تلك الآثار يجب تطبيق الطرائق والاساليب المحاسبية لتعديل البيانات المحاسبية وجعل القوائم المالية اكثر فعالية في بيان نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي ، مما يخدم الادارة والمستخدمين على اختلاف احتياجاتهم في اتخاذ القرارات المناسبة ،ويمكن تعديل القوائم المالية بأحد الاساليب الآتية :-

1- اسلوب المعالجات جزئية

بموجب المعالجات الجزئية يتم تعديل جزء من عناصر كشف الدخل والمركز المالي والمتمثلة بالاندثار وكلفة البضاعة المباعة وكالآتي :-

اولاً :طريقة الاندثار

يتم وفق هذه الطريقة احتساب الاندثار بإحدى الاساليب الآتية :- (العامري ، 2006 : 211- 212)

أ- **القسط المعجل لاحتساب الاندثار:** حسب هذه الطريقة يتم احتساب نسبة عالية للاندثار في السنوات الاولى من العمر الانتاجي للموجود الثابت ثم تخفض في السنوات الاخيرة ، وبذلك يتم استهلاك اكبر قيمة ممكنة من الموجود لغرض تقليل اثر التضخم الذي يفترض ان يكون قليلا في السنوات الاولى من العمر الانتاجي ، ومن ثم تقليل الاثر على كشف الدخل ، وكلما انقضى من العمر الانتاجي للموجود الثابت اصبح المبلغ المتبقي من كلفة الموجود ضئيلا حتى مع زيادة معدلات التضخم يكون تأثيرها ضئيلاً على كشف الدخل .

ب- **اساس الكلفة الاستبدالية :** يتم وفق هذه الطريقة اعادة تقدير قيمة الموجودات الثابتة على اساس الكلفة الاستبدالية ثم يحتسب الاندثار على القيمة المقدرة ويقارن مع الاندثار على اساس الكلفة التاريخية ويرحل الفرق بينهما الى حساب احتياطي ارتفاع الكلفة الاستبدالية .

ج- اساس الكلفة التاريخية المعدلة : تستعمل الارقام القياسية العامة لاحتساب الاندثار وفق اساس الكلفة التاريخية المعدلة ويقارن الاندثار التاريخي مع الاندثار المعدل ويرحل الفرق الى حساب احتياطي ارتفاع الكلفة التاريخية.

ثانياً : طريقة كلفة البضاعة المباعة

يتم معالجة كلفة البضاعة المباعة للحد من تأثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار بأحد الاساليب الآتية :- (مشكور ورشم ، 2012: 295-296)

أ- ما يرد اخيراً يصرف اولاً (LIFO) : تقوم هذه الطريقة على احتساب كلفة البضاعة المباعة على اساس اخر بضاعة تم شراؤها لأنها تكون قريبة الى اسعار البضاعة المباعة بشرط ان لا يكون هنالك فارق زمني كبير بين الشراء وتاريخ البيع ، وهذا ما يجعل هذه الطريقة غير موضوعية عند تقييم المخزون لأنه غالباً ما يكون هنالك عدم تطابق في تاريخ شراء المواد مع المبيعات خاصة في الشركات الصناعية .

ب- الكلفة الاستبدالية : يتم احتساب كلفة البضاعة المباعة على اساس القيمة السوقية وتحويل الفرق بين الكلفة التاريخية والكلفة الاستبدالية الى حساب الاحتياطي .

ج- الارقام القياسية العامة : يتم الاحتساب على اساس تعديل الكلفة التاريخية للبضاعة باستعمال الارقام القياسية وترحيل الفرق بين الكلفة التاريخية والكلفة المعدلة الى حساب احتياطي الكلفة التاريخية المعدلة.

2- معالجات خاصة (اسلوب المحاسبة عن الكلفة الجارية)

يعكس اسلوب المحاسبة عن الكلفة الجارية التغيرات في الاسعار الخاصة لعناصر الموجودات في القوائم المالية ، لذلك يعرف هذا الأسلوب بالمحاسبة عن التغيرات في الاسعار الخاصة ، إذ يتم وفق هذا الأسلوب تعديل القيم التاريخية للعناصر غير النقدية لتظهر بالقيم الجارية السائدة في تاريخ اعداد القوائم المالية ، اما العناصر النقدية فلا يتم تعديلها لأنها تظهر بأسعارها الخاصة التي تتغير من وقت لآخر، وعلى العكس من اسلوب الكلفة التاريخية المعدلة فإن هذا الأسلوب يعترف بمكاسب وخسائر الاحتفاظ بالموجودات غير النقدية ولا يعترف بمكاسب وخسائر الموجودات النقدية ، ويتم استعمال اساس الاسعار الخاصة لتعديل البيانات المحاسبية وتحديد مكاسب وخسائر الحيازة .

هنالك صورتان لأسلوب الكلفة الجارية فإذا تم استعمال الاسعار الحالية للمدخلات (اسعار الشراء) يعرف بأسلوب الكلفة الاستبدالية ، اما اذا تم استعمال الاسعار الحالية للمخرجات (اسعار البيع) يعرف حينئذ بأسلوب صافي القيمة البيعية (الفضل واخرون ، 2002: 62).

اولاً : اسلوب الكلفة الاستبدالية

يعتبر اسلوب الكلفة الاستبدالية من اهم الطرق التي تحقق المعالجة الخاصة لتعديل القوائم المالية ، وتعرف الكلفة الاستبدالية على انها كلفة احلال الخدمات المتوقعة للموجودات المملوكة في الشركة ، او تمثل مقدار النقدية التي يمكن دفعها لاقتناء نفس الموجودات اللازمة لإنجاز اعمال الشركة ، وتحدد الكلفة الاستبدالية عن طريق الآتي : (مشكور ورشم ، 2012: 299-300) .

1. قوائم الاسعار الحالية .
2. الكلفة الصناعية المعيارية .
3. الارقام القياسية الخاصة .
4. تقدير خبراء مختصين .
5. خبرة الشركة .

ويشير (القاضي وحمدان ، 2007: 405) الى اقتراح استعمال الكلفة الاستبدالية من قبل جون بارو عام 1919 ، ومطالبة لجنة بورصة الاوراق المالية في الولايات المتحدة (SEC) في النشرة رقم (190) عام 1975 بأفصاحات اضافية على اساس تكلفة الاستبدال .

يشمل التعديل على اساس اسلوب الكلفة الاستبدالية الموجودات الثابتة والمخزون والمصروفات ، فتكلفة استبدال أي من الموجودات هي القيمة الجارية الواجب دفعها الان للحصول على نفس الموجود الثابت وبنفس القدرة الانتاجية التي تحتفظ بها الشركة الشيء ذاته ينطبق على المخزون والمصروفات.

تسعى طريقة الكلفة الاستبدالية الى المحافظة على الطاقة الانتاجية للشركة (المحافظة على راس المال المادي الحقيقي) عن طريق تحديد الايرادات التي تسمح باقتناء كمية من السلع تكون اعلى من تلك التي بيعت ، ولا يتحقق هذا الهدف ما لم يكن سعر البيع يغطي في أي لحظة زمنية الكلفة الحالية لتجديد الموجودات الثابتة والمخزون مما يؤدي الى محافظة الشركة على نشاطها ،

وهذا المبدأ يقوم على اساس انه ليس هنالك ربحٌ ماديٌّ او حقيقيٌ قبل تحقيق هذا الهدف ، ويمكن تميز ثلاثة انواع من الارباح على اساس هذا المبدأ : (العامري ، 2010: 440)

1. **ربح التشغيل** : يمثل الفرق بين سعر البيع وتكلفة الاستبدال والسلع التي استهلكت في العملية الانتاجية .
2. **ربح الحيازة** : يمثل الفرق بين تكلفة استبدال السلع وتكلفة اقتنائها .
3. **الربح الاستثنائي**: المتحقق من بيع السلع التي لا تدخل ضمن منتجات النشاط الجاري والمخصصة للبيع.

1- اجراءات التعديل وفق اسلوب الكلفة الاستبدالية

أ- **تعديل كشف الدخل** : لغرض اعداد كشف الدخل وفق اسلوب الكلفة الاستبدالية يتم اولا تحديد صافي ربح الشركة من مصدرين رئيسيين :

- صافي دخل النشاط الجاري : الذي يقاس بالفرق بين مجمل ربح الشركة والمصاريف التسويقية والادارية والمالية .
- مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة للموجودات ، والمخزون (حسب طريقة التقييم) .

ب - **قائمة المركز المالي** : عند اعداد قائمة المركز المالي وفق اسلوب الكلفة الاستبدالية ، يجب ملاحظة اثر الكلفة الاستبدالية للموجودات عند احتساب الاندثار المتراكم لهذه الموجودات ، واعادة احتسابه على اساس الكلفة الاستبدالية للموجودات وقت اعداد القوائم المالية (الفضل واخرون ، 2002: 75) .

و لتحديد الكلفة الجارية يتم استعمال الصيغة الآتية :

الكلفة التاريخية x الرقم القياس الخاص في نهاية العام / الرقم القياسي الخاص في بداية العام

يرى الباحث انه قد تكون طريقة الكلفة الاستبدالية مفيدة في تمييز الدخل التشغيلي من المكاسب الناتجة من الاحتفاظ بالموجودات الثابتة نتيجة الفرق بين الكلفة الاستبدالية والكلفة التاريخية ، ولكنها بالمقابل تحتاج الى وقت اطول وكلفة اعلى في عملية الحصول على البيانات

اللازمة لأعداد القوائم المالية ، وتفسح المجال امام التقديرات الشخصية والتحيز ، فضلا عن انها لا تتضمن آثار التغير في المستوى العام للأسعار مما يتطلب تعديلات اضافية لعدم تسهيلها لعملية المقارنة .

ثانياً : اسلوب صافي القيمة البيعية

صافي القيمة البيعية او صافي القيمة القابلة للتحقق لموجود ما ، وهي عبارة عن المبلغ المخمن او الذي يمكن الحصول عليه اذا تم بيع الموجود في السوق مطروحاً منه الكلفة المرتبطة بعملية البيع ، أي ان الشركة اذا ما ارادت تقييم موجوداتها وفق هذا الأسلوب فعليها تخمين المبلغ الذي سوف تتبع به تلك الموجودات المملوكة حالياً بالأسعار الجارية بالسوق وطرح المصاريف التي تتحملها الشركة من جراء عملية البيع ، وبهذه الطريقة يتم تقييم موجودات الشركة على اساس الاسعار الحالية للمخرجات مما يمكن الشركة من التكيف مع الظروف الاقتصادية ككيان يعيش في السوق ويتعامل معه (Diewert,2005:7) .

قد تكون هنالك صعوبة في تحديد هذه القيمة بشكل مباشر من خلال اسعار السوق لذلك يتم استعمال ارقام قياسية خاصة للأسعار محسوبة من قبل هيئات خارجية او من داخل الشركة او يتم اللجوء الى استعمال الخبرة المهنية في التقدير، وغالبا ما يستعمل هذا الأسلوب في تقييم الموجودات المتداولة كالمخزون السلعي الذي يتم الحصول عليه لغرض البيع بشكل اكبر من استعماله في تقييم الموجودات الثابتة (القاضي وحمدان، 2001: 283) .

3- معالجات عامة (محاسبة القوة الشرائية العامة)

يعد اسلوب القوة الشرائية العامة من اقدم الاساليب التي قدمت في الفكر المحاسبي ، ففي عام 1911 اوصت دراسة (Fisher) بضرورة استعمال مؤشرات لتعديل القوائم المالية وفق تغيرات الاسعار ، ثم جاءت بعد ذلك دراسة (Sweeny) الذي وضع اسساً لطريقة القوة الشرائية عن طريق تعديل الارقام التاريخية باستعمال مؤشر الاسعار العام الذي يمثل معدل تغير اسعار كل من السلع والخدمات خلال فترة معينة ، والحصول على ارقام جديدة تكون اكثر قدرة على التعبير عن التغير في المستوى العام للأسعار ، " اي ضرورة ان يتم قياس عناصر القوائم المالية بوحدات نقدية مماثلة تعكس نفس مستوى القوة الشرائية لكي يمكن جمعها بصورة مناسبة مع بعضها بعض للحصول على نتائج سليمة " (شرويدر وآخرون ، 2010: 186) .

يتم بموجب هذه الطريقة تعديل القوائم المالية على اساس اسلوب محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) والتي تعرف احيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم اسلوب القوة الشرائية على اساس ان قيمة الاصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ اعداد القوائم المالية (العامري ، 2006: 214).

وأشار (الفضل واخرون ، 2002: 19) الى انه يتعين التمييز بين ثلاثة مستويات لتغيرات الأسعار لتجنب الخلط بينها عند القيام بتعديل القوائم المالية وهي كالآتي :-

1- **التغير في المستوى العام للأسعار** : يشير الى التغير في اسعار السلع والخدمات كافة في الاقتصاد والتي يقابلها التغير في القدرة الشرائية العامة لوحدة النقد ، ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستعمال الارقام القياسية العامة لما لها من قدرة على عكس التغيرات في اسعار السلع والخدمات ، ومن المعروف ان هنالك ارقاماً قياسية عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد التغير في المستوى العام للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار المعيشة .

2- **التغير في المستوى الخاص للأسعار** : يمثل التغير في سعر سلعة او خدمة معينة وفي سوق معينة ، ويتم قياس التغير في المستوى الخاص للأسعار باستعمال الارقام القياسية الخاصة .

3- **التغير في المستوى النسبي للأسعار**: يمثل التغير النسبي للأسعار الفرق بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في المستوى الخاص للأسعار ، فهو يشير الى ذلك الجزء الباقي من التغير في المستوى الخاص للأسعار بعد الغاء تأثير التغير في المستوى العام للأسعار .

ويذكر(العامري ،2006: 214). أن اسلوب القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة) يتم بموجبه تعديل القوائم المالية باستعمال الارقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل على الاجراءات المحاسبية المتعارف عليها ذاتها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرا على القوة الشرائية للنقود .

اولاً: خطوات تعديل القوائم المالية

يتعين اتباع الخطوات الآتية عند تعديل القوائم المالية بوحدات ذات قوة شرائية عامة :- (جبل وآخرون ،2009: 312).

- 1- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية .
- 2- ارقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية الى اخر بند ، وهناك اختياران هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة .
- 3- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية .
- 4- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الارقام القياسية .
- 5- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية. ويتم التعديل حسب الصيغة الآتية : (وادي ، 2006 : 83) .

الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية x الرقم القياسي في وقت التعديل / الرقم القياسي وقت الاقتناء
او لسنة الاساس

يتطلب اسلوب القوة الشرائية العامة عند تعديل القوائم المالية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، ويقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الاسعار، فهي اذن ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمدينين واوراق القبض ، والمطلوبات النقدية كالدائنين واوراق الدفع (Yaniv, 2011: 7) .

اما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدداً ثابتاً من وحدات النقود إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الاسعار اي تختلف تبعاً لاختلاف مستوى الاسعار ، ومن امثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013 : 10) .

ويمكن توضيح الخطوات الرئيسية المتبعة في تعديل القوائم المالية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة وفق اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) بالشكل الآتي

-:

1- التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية

يجب التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية الظاهرة في كشف المركز المالي عند تعديل القوائم المالية وفق أسلوب القوة الشرائية العامة وذلك لاختلاف معالجة كل منها (حنان ،2003: 83).

العناصر النقدية لا يتم تعديلها بأثر التغيرات السعرية لوحدة النقد للتعبير عنها بعدد ثابت من الوحدات ، والاحتفاظ بها في اوقات الارتفاع العام للأسعار يحقق للشركة مكاسب او يعرضها للخسارة ومن امثلتها الارصدة النقدية واوراق القبض والحسابات المدينة والدائنة واوراق الدفع والقروض طويلة الاجل (القرشي ،2006: 48).

فقد عرف Sweeny العناصر النقدية بأنها "تلك العناصر التي تشتمل على الموجودات والمطلوبات التي اسست قيمتها بشكل نهائي وقطعي بقيم معينة لا تتغير بتغير قيمة وحدة النقد".
اما Heath فقد ركز على الخصائص الرئيسية للموجودات النقدية والمطلوبات النقدية لتلافي الالتباس عند القيام بتمييزها عن العناصر غير النقدية ، فالموجودات النقدية هي تلك الموجودات التي ينتج عنها مكاسب وخسائر القوة الشرائية عند الاحتفاظ بها نتيجة للتغيرات في المستوى العام للأسعار، كالعملات المحتفظ بها والمطالبات المثبتة لنفس وحدات النقد المستخدمة في القوائم المالية ، اما المطلوبات النقدية فلها الخاصية ذاتها ما عدا انها التزام بدفع مبلغ ثابت من الوحدات النقدية ، فيما ميز العناصر غير النقدية بان اسعار هذه العناصر تتغير بتغير مستوى الاسعار (الفضل واخرون، 2002: 24-25).

لكن في ما عدا النقدية فإن باقي العناصر الاخرى تختلف طبيعتها من وقت الى اخر لذلك نجد صعوبة في التمييز بين عنصر يتميز بالثبات او التغير تبعا للتغير في المستوى العام للأسعار، ويمكن التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في الجدول الآتي :-

جدول (1)

تصنيف البنود النقدية وغير النقدية

بنود غير نقدية	بنود نقدية	البنود
		اولا : الموجودات
	×	1- النقد تحت اليد وودائع تحت الطلب في البنوك .
	×	2- وودائع لأجل.
	×	3- عملات اجنبية تحت اليد او مطالبات بعملات اجنبية.

		4- اوراق مالية سريعة التداول:
x		- اسهم.
	x	- سندات (عدى تلك القابلة للتحويل).
	x	- سندات قابلة للتحويل (لغاية قبل تحويلها فإن هذه السندات تعطي الحق في استلام مبلغ ثابت).
	x	5- المدينون واوراق القبض.
	x	6- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
		7- المخزون.
x		- تم انتاجه في ظل عقود مثبتة وتتم المحاسبة عنه بسعر العقد.
x		- بقية انواع المخزون.
	x	8- قروض العاملين
x		9- التامين والاعلان والايجار المدفوع مقدما وكذلك بقية المدفوعات مقدما.
	x	10-المدينون طويل الامد
	x	11-التأمينات الواجبة السداد للمنشأة نقدا.
	x	12-مقدمات مدفوعة الى الفروع غير المندمجة.
x		13-راس المال المستثمر في الفروع غير المندمجة او في مشروعات اخرى.
	x	14-صندوق التقاعد واحتياطي سداد والسندات وبقية الاموال تحت سيطرة الشركات.
x		15-الموجودات الثابتة.
x		16-الاندثار المتراكم للموجودات الثابتة.
	x	17-القيمة النقدية المستردة للتامين على الحياة.
x		18-التزامات بالشراء (جزء مدفوع في ظل عقد مثبت الاسعار).
	x	19-مقدمات مدفوعة الى المجهزين(ليس في ظل عقد).
x		20-براءات الاختراع ، العلامات التجارية، والتراخيص.
x		21-شهرة المحل.
x		22-الموجودات غير الملموسة الاخرى والنفقات المؤجلة.

ثانيا : المطلوبات		
	×	1-الدائون واوراق الدفع.
	×	2-المصاريف المستحقة (الاجور على سبيل المثال).
×		3-اجور العطل المستحقة(اذا ما تم دفعها على اساس معدلات الاجور في تواريخ العطل واذا كانت هذه الاجور تتغير).
	×	4-مقسوم الارباح التقدي الدائن.
	×	5-الالتزامات الدائنة بالعملة الاجنبية.
×		6-التزامات المبيعات(الجزء المحصل في ظل عقد مثبت).
	×	7-المقدمات المستلمة من العملاء.
×		8-الخسائر المستحقة من التزامات الشركات بالشراء.
	×	9-الدخل المؤجل.
	×	10-التأمينات الواجبة الدفع من قبل الشركات نقدا.
×		11-السندات الدائنة والديون الطويلة الامد.
	×	12-علاوات وخصومات السندات غير المطفأة وفوائد مدفوعة مقدما عن السندات واوراق الدفع.
	×	13-السندات القابلة للتحويل.
	×	14-التزامات التقاعد المستحقة.
	×	15-التزامات في ظل الضمانات.
×		16-ضريبة الدخل المؤجلة.
×		17-ضريبة الاستثمار الدائنة المؤجلة.
	×	18-الاسهم الممتازة. - مندرجة بمبلغ مساو لسعر التصفية المثبت او السداد. - مندرجة بمبلغ اقل من سعر التصفية المثبت او السداد .
×		19-اسهم راس المال العادية.

2- اختيار الرقم القياسي المناسب لتعديل القوائم المالية

تقوم محاسبة القوة الشرائية العامة على تعديل القوائم المالية التي تم اعدادها على اساس الكلفة التاريخية بوحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية في وقت اعداد القوائم المالية ، اي تعديل عناصر القوائم المالية ذات القيم الشرائية غير المتجانسة الى قيم شرائية متجانسة ، لرفع أثر التغير في المستوى العام للأسعار.

ولان هذا التعديل يتم من خلال استعمال الارقام القياسية التي تعتبر مقارنة سعرية بين تاريخين مختلفين اي النسبة بين متوسط الاسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين وبين متوسط الاسعار لنفس السلع والخدمات في تاريخ سابق ، ويعرف التاريخ الاخير بسنة الاساس (وادي ، 2006 : 80)، لذلك يلاحظ وجود بعض الصعوبات في اختيار الرقم القياسي المناسب لتعديل القوائم المالية هي كالاتي:-

أ- وجود اكثر من طريقة يتم بموجبها احتساب الرقم القياسي منها على سبيل المثال طريقة لاسبيرز (Laspeyers method) وطريقة باش (Passche Method) وطريقة فيشر (Fishers Method)، وكل طريقة تختلف عن الاخرى في عملية الاحتساب لذلك فان النتائج تختلف من طريقة الى اخرى ، مما يؤدي الى حدوث فروقات في حساب الارقام القياسية ، لذلك توجد هنالك مشكلة في اختيار الطريقة المناسبة ، ويمكن تلافي هذه المشكلة من خلال اعتماد الارقام القياسية الصادرة من الهيئات الرسمية والتخلص من اشكاليات احتساب الرقم القياسي المناسب .

ب- تعدد وتنوع الارقام القياسية مثل الرقم القياسي العام للأسعار والرقم القياسي الخاص للأسعار، إذ كانت هنالك مشكلة في المفاضلة بينهما الى ان جاءت التوصية الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبية APB رقم (3) لسنة 1969 والتي تفيد " ان تعديل القوائم المالية بأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار يتم باستعمال الارقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار " .

بالإضافة الى تعدد الارقام القياسية للمستوى العام للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للمخفض الضمني لأجمالي الناتج القومي ، إذ كان هنالك جدل واضح حول اي رقم قياسي مناسب في تعديل البيانات المحاسبية الى ان جاءت توصية مجلس المعايير للمحاسبة المالية (FASB) الصادرة في عام 1979 باستعمال الارقام القياسية للمستهلك (الفضل واخرون ، 2002 : 22- 23) .

3- معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية

تبين مما تقدم ان محاسبة القوة الشرائية العامة بأثر التغيير في المستوى العام للأسعار تقوم على اساس التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، وذلك لان التعديل يشمل العناصر غير النقدية فقط ، اما العناصر النقدية فلا تحتاج الى تعديل لان طبيعتها تعبر عن وحدات نقدية جارية (Karapinar , et.al.,2012: 48).

إن مبالغ البنود النقدية عادة ما تكون مثبتة بعدد من وحدات النقد من خلال عقد او اي وسيلة اثبات اخرى ، وبالرغم من انها مبالغ مثبتة فهي كذلك تتأثر بالارتفاع العام للأسعار لان قيمة النقود تتغير تبعاً لتغير القدرة الشرائية العامة للنقود ، وبالتالي فإن حاملي البنود النقدية يكسبون او يخسرون قدرة شرائية تبعاً لتغير المستوى العام للأسعار (بلقاوي ، 2009: 338).

يتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناتجة من الاحتفاظ بتلك العناصر في اوقات الارتفاع العام للأسعار، فقد تحقق مكاسب للشركة او تحملها خسائر في القوة الشرائية بحسب صافي المركز النقدي الذي يتحدد عن طريق الفرق بين الاصول النقدية والالتزامات النقدية (نور الدين ، 2013: 12) .

ويتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية وفق الخطوات الآتية :- (الفضل وآخرون ، 2002: 26).

1. احتساب قيمة صافي الموجودات النقدية في بداية الفترة اي صافي المركز المالي .
2. تعديل صافي الموجودات النقدية بمؤشر الاسعار الممثل للقوة الشرائية في بداية الفترة .
3. تعديل كافة المقبوضات النقدية خلال السنة بمؤشرات الاسعار في نهاية الفترة و اضافتها الى الخطوة رقم (2) .
4. تعديل كافة المدفوعات النقدية خلال السنة بمؤشرات الاسعار في نهاية الفترة و طرحها من نتيجة الخطوة (3) وبذلك يتم التوصل الى صافي المركز المالي في نهاية الفترة .
5. طرح صافي الموجودات النقدية الفعلية في آخر السنة من صافي الموجودات النقدية المحتسبة في نهاية الفترة المعدلة وفقاً للخطوة (4) ليمثل الناتج مكاسب او خسائر القوة الشرائية .

ويمكن بيان خطوات الاحتساب في الجدول الآتي والذي يمثل كشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود :-

جدول (2)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية

بيانات تاريخية معدلة	الرقم القياسي للتعديل	بيانات تاريخية	خطوات الاحتساب
xxx	الارقم القياسي نهاية	xxx	صافي المركز النقدي في اول الفترة:
xxx	العام / الرقم القياسي	xxx	الموجودات النقدية
xxx	اول العام	xxx	- المطلوبات النقدية
xxx		xxx	= صافي المركز النقدي في اول الفترة المعدل
xxx	الرقم القياسي نهاية	xxx	بأثر تغيرات الاسعار
xxx	العام / متوسط الرقم	xx	+ المتحصلات النقدية خلال العام
xxx	القياسي للعام	xxx	= مجموع صافي المتحصلات النقدية المتاحة
xxx	الرقم القياسي نهاية	xxx	تطرح المدفوعات النقدية
xxx	العام / متوسط الرقم	xxx	= صافي الموجودات النقدية المعدلة بأثر
xxx	القياسي للعام	xxx	التغيرات في الاسعار في نهاية الفترة المالية
xxx		xxx	صافي الموجودات النقدية المعدلة
xxx		xxx	- صافي الموجودات النقدية الفعلية
xxx		xxx	مكاسب (خسائر) القوة الشرائية

المصدر : اعداد الباحث

وبذلك فإن خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية . ويمكن تلخيص نتائج الاحتفاظ بالعناصر النقدية في اوقات الارتفاع العام للأسعار بالجدول الآتي : (الجبوري ، 2002 : 59)

جدول (3) نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية في اوقات (التضخم)

الارتفاع في المستوى العام للأسعار	المركز النقدي للشركة
خسائر في القوة الشرائية	الموجودات النقدية < المطلوبات النقدية
مكاسب في القوة الشرائية	الموجودات النقدية > المطلوبات النقدية

المصدر (الجبوري ، 2002 : 59) بتصرف

ثانياً : إجراءات تعديل القوائم المالية

يتبع في تعديل البيانات المحاسبية في كشف الدخل والميزانية العمومية وفق محاسبة القوة الشرائية العامة الاجراءات الآتية :-

1- تعديل عناصر كشف الدخل

يمتد تأثير تغيرات الاسعار الى جميع بنود كشف الدخل ، إذ ان جزءاً كبيراً من الايرادات ان لم يكن جميعها والتي تظهر في الطرف الدائن من الحسابات الختامية يتم قياسها بوحدة قياس للأسعار الجارية ولكن بالمقابل يلاحظ ان بعض المصاريف ولاسيما اندثار الاصول الثابتة وتكوين المخزون اول و اخر المدة تكون مقاسة بالأسعار القديمة بسبب تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية (الوقاد ، 2011: 284).

ولأجل الوصول الى نتائج قياس سليمة لعناصر الدخل وفق اسس عادلة يجب الاخذ بالتغيرات التي تطرأ على الاسعار من ناحية والتغيرات في القوة الشرائية للنقود من ناحية اخرى، ويتم ذلك عن طريق تعديل كل من الايرادات والمصروفات بضرب مبلغها في معامل التعديل، إذ يتم تصنيف الايرادات والمصروفات الى مجموعتين، الاولى تشمل الايرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات النقدية ، وتشمل الثانية مجموعة الايرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات غير النقدية ، لان لكل مجموعة معامل تحويل يختلف عن الاخرى (مشكور ورشم ، 2012: 298).

ويتم تعديل عناصر كشف الدخل بالشكل الآتي : (الجبوري ، 2002 : 65)

1- المبيعات (ايراد النشاط الجاري) : الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية × الرقم القياسي في نهاية العام / متوسط الرقم القياسي العام خلال العام .

2- كلفة المبيعات :

أ- مخزون اول المدة : حسب طريقة المعدل الموزون المتبعة في تقييم المخزون بموجب النظام المحاسبي الموحد يعدل رصيد المخزون اول المدة الى الوحدات النقدية في آخر المدة بضرب كلفته في الرقم القياسي العام في نهاية السنة مقسوماً على الرقم القياسي في بداية السنة .

ب- المشتريات : لان المشتريات تتم بشكل منتظم خلال السنة لذلك يتم تعديلها عن طريق ضرب كلفتها عند الشراء في الرقم القياسي نهاية العام مقسوماً على الرقم القياسي وقت الشراء.

ج- مخزون آخر المدة : يتم تعديل قيمته بناء على تاريخ الحصول عليه إذ يتم ضرب كلفته في الرقم القياسي في نهاية السنة مقسوما على الرقم القياسي وقت الحصول عليه .

3- مصاريف البيع والمصاريف الادارية : الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية × الرقم

القياسي العام في نهاية العام / متوسط الرقم القياسي خلال العام

4- الاندثار السنوي: تعديل الاندثار يجب أن يتلاءم مع التعديل المراد اجراؤه على الموجود

المتعلق به ، وهناك طريقتين للاحتساب :

❖ الطريقة الاولى : الاندثار السنوي المعدل = قسط الاندثار للسنة الحالية × الرقم القياسي

نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الاساس .

❖ الطريقة الثانية (وادي ، 2002 : 169)

أ- الكلفة التاريخية المعدلة لاندثار السنة الحالية = قسط الاندثار السنة الحالية × معامل قسط

الاندثار التاريخي المعدل للعام الحالي .

ب- معامل قسط الاندثار التاريخي المعدل للسنة الحالية = الكلفة التاريخية المعدلة للأصل في

نهاية السنة / الكلفة التاريخية للأصل في نهاية السنة .

2- تعديل عناصر الميزانية العمومية

قبل اجراء عملية التعديل على عناصر الميزانية يتعين التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، فالعناصر النقدية لا تعدل لأنها تحمل قوة شرائية جارية ، وينعكس اثر تعديلها في قائمة الدخل عن طريق ارباح القوة الشرائية وخسائرها ، اما العناصر غير النقدية فيتم تعديلها عن الفترة من تاريخ نشؤ البند حتى تاريخ اعداد القوائم المالية مثل الموجودات الثابتة ومخصصات الاندثار والمخزون وحقوق الملكية ، وتعدل عن طريق ضرب مبلغها في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي السائد في نهاية الفترة والرقم القياسي وقت الحصول على العناصر غير النقدية (القاضي وحمدان ، 2007 : 399) .

تتضمن الميزانية العمومية العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، فالعناصر النقدية لا تحتاج

الى تعديل وتظهر بالميزانية العمومية كما هي لأنها تعبر عن القيمة الجارية للنقد ، اما العناصر

غير النقدية فتعدل وفق الآتي:-

1- تعديل الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة واندثارها

أ- الكلفة التاريخية المعدلة للموجودات الثابتة :

❖ الكلفة التاريخية المعدلة في 1/1 = الكلفة التاريخية في 1/1 × الرقم القياسي في نهاية

العام / الرقم القياسي وقت الاقتناء او لسنة الاساس .

- ❖ (+) الكلفة التاريخية المعدلة للإضافات خلال السنة = الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او الاضافة.
 - ❖ (-) الكلفة التاريخية المعدلة للاستبعاد خلال السنة = الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء .
- ب- الكلفة التاريخية المعدلة للاندثار :**

- ❖ الكلفة التاريخية المعدلة للاندثار في 1/1 = رصيد الاندثار في 1/1 × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الاساس .
 - ❖ (+) الاضافات خلال العام = قسط الاندثار السنوي × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او الاضافة .
 - ❖ (-) الاستبعاد خلال العام = اندثار الموجودات المشطوبة او المباعة × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الاساس .
- 2- رأس المال :** الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الحصول عليه او لسنة الاساس .
- 3- التخصيصات طويلة الاجل :** تعدل من خلال ضرب مبلغها في الرقم القياسي في نهاية العام مقسوما على الرقم القياسي في بداية العام .
- 4- الارباح المحتجزة :** تعدل الارباح المحتجزة بالشكل الآتي : (بلقاوي ، 2009 : 344)

أ- عند تعديل الكشوفات المالية على اساس وحدات من قدرة شرائية عامة حالية لأول مرة تحدد الارباح المحتجزة على انها المتبقي بعد تعديل كافة البنود الاخرى في قائمة المركز المالي .

ب- في الفترات اللاحقة للتعديل تمثل الارباح المحتجزة صافي الدخل بوحدات من القوة الشرائية العامة المندرجة في كشف الدخل متضمنا مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية .

رابعاً - مزايا وانتقادات اسلوب القوة الشرائية العامة

❖ مزايا اسلوب القوة الشرائية العامة

- 1- تتميز طريقة القوة الشرائية العامة بالبساطة والموضوعية ، إذ تعد من الطرق السهلة التطبيق ، وبالتالي توفر درجة عالية من امكانية الاعتماد على المعلومات التي توفرها .
- 2- المحافظة على ثبات قيمة عناصر القوائم المالية ، إذ يسند كل عنصر او بند الى قيمته التاريخية الثابتة وقيمه الحالية من خلال مؤشر سعر موحد وثابت ويتم تعديل العنصر او البند

بموجب مؤشر معين او نسبة معينة ، وبذلك تعتبر علاجاً شاملاً لمشكلة التضخم وانسجاماً مع مفهوم المحافظة على راس المال الحقيقي (الوقاد ، 2011: 288).

3- تعديل جميع عناصر الميزانية بموجب طريقة القوة الشرائية ، والتوصل الى نتائج مفيدة للمقارنة بين الميزانية الافتتاحية المعدلة والميزانية الختامية المعبر عنها بالعملة النقدية نفسها (العامري ، 2006: 439).

4- توفر مقابلة افضل للمصاريف والايادات بسبب استعمال قياس ذي قدرة شرائية حديثة او على الاقل ذي قدرة شرائية تخص الفترة الاكثر قرباً لتاريخ اعداد القوائم المالية (بلقاوي ، 2009: 363).

5- التوصل الى معلومات معدلة يمكن الاعتماد عليها وقابلة للتحقق ، لأنها عدلت بأرقام قياسية يتم اعدادها بواسطة اجهزة حكومية مختصة ومحايدة ، اضافة الى اتساق هذا المدخل مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فهو لا يتطلب اجراء تعديلات في السجلات المحاسبية وانما يقتصر التعديل على اعداد قوائم مالية اضافية (نور الدين ، 2013: 14).

6- تميل هذه الطريقة الى تخفيض الارباح بالمقارنة مع الكلفة التاريخية التي تظهر ارباحاً وهمية ، نتيجة عدم تعديل البيانات المحاسبية ورفع أثر التغير في المستوى العام للأسعار (القاضي وحمدان ، 2007: 400).

❖ الانتقادات الموجبة لأسلوب القوة الشرائية العامة

1- لا تفصح محاسبة القوة الشرائية عن القيمة الجارية التي تكون ضرورية لاتخاذ القرارات وتقييم الاداء .

2- لا تحافظ هذه الطريقة على راس المال الحقيقي لأنها تحافظ فقط على القوة الشرائية العامة لراس المال المستثمر (مشكور ورشم ، 2012: 299).

3- تأخذ بنظر الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار فقط متجاهلة التغير في المستوى الخاص للأسعار ، لذلك لا يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الاحتفاظ بالموجودات غير النقدية (بلقاوي ، 2009: 365).

يرى الباحث ان مزايا محاسبة القوة الشرائية تتفوق على عيوبها من خلال ما تحققه من المحافظة راس المال النقدي للشركة وتصحيح اقساط الاندثار السنوية مما يتيح للشركة من تكوين مخصصات تساعد في استبدال الموجودات مستقبلاً للمحافظة على الطاقة الانتاجية كنتيجة لرفع اثر التضخم عن البيانات المالية ، بالإضافة لكونها لا تمثل خروجاً عن المبادئ المحاسبية فهي لا تمثل خروجاً عن مبدأ الكلفة التاريخية انما تعد التطبيق السليم له في اوقات الارتفاع في المستوى العام

للأسعار ، فضلا عن اعتمادها على الارقام القياسية العامة التي تصدر عن جهات رسمية يسهل الحصول عليها ، وبالتالي فان القوائم المالية المعدلة وفق هذه الطريقة يمكن التأكد من صحتها والاعتماد عليها .

كذلك يرى الباحث من خلال ما تم عرضه ان اعداد القوائم المالية على اساس الكلفة التاريخية يضل حساب النتيجة والمركز المالي للشركات خلال فترات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، إذ ان المحاسبة على اساس الكلفة التاريخية لا تجعل العناصر الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيراً حقيقياً حينما تطبق في شركات تشكو من تضخم اقتصادي ، لأنها تقوم بتثبيت عناصر الميزانية بتكلفة اقتنائها ، وبتغير القوة الشرائية في اوقات ارتفاع الاسعار يحصل تفاوت ما بين القيم التاريخية والقيم الحالية لعناصر الميزانية ، مما يستوجب تسوية او تعديل هذا التفاوت لجعل عناصر الميزانية تعبر عن حقيقتها الاقتصادية .

يؤدي الارتفاع العام للأسعار الى ارتفاع اسعار مستلزمات انتاج السلع وتقديم الخدمات مما ينتج عنه ارتفاع اسعار بيع المنتجات ، بالإضافة الى تأثير باقي عناصر حساب النتيجة مثل الرواتب والفوائد والارباح ، وينجم عن هذا التأثير تضليل الربح المحاسبي خلال الفترة المالية الواقعة تحت تأثير التضخم الاقتصادي ، مما ينعكس اثره على توزيع الحصص الربحية وتحمل الشركة ضرائب على ارباح غير حقيقية يكون له مردود سلبي على التمويل الذاتي للشركة قد يقودها في المستقبل الى التعرض للفشل المالي.

لذلك اصبح تعديل البيانات المحاسبية التاريخية عند اعداد للقوائم المالية امراً لا بد منه وضرورة ملحة للغاية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، حتى وان تطلب الامر اعداد قوائم ملحة تأخذ في نظر الاعتبار اثر ارتفاع الاسعار.

ومن اهم الطرق المحاسبية الشائعة الاستعمال في اوقات التضخم الاقتصادي هي طريقة القوة الشرائية العامة التي تقوم على اساس تعديل البيانات المحاسبية بموجب مؤشر المستوى العام للأسعار، والتي تهدف الى المحافظة على راس المال المستثمر من قبل المساهمين ، وطريقة الكلفة الاستبدالية التي تستند الى السعر الاخير المعروف في عملية تقييم العناصر المحاسبية ، والتي تهدف بدورها الى المحافظة على راس المال الاقتصادي او عناصر الطاقة التشغيلية.

ويبقى تحديد او اختيار الطريقة الملائمة للتعديل مرهوناً بالهدف من تعديل البيانات المحاسبية ، فإذا كان هدف الشركة هو التوصل الى القياس الحقيقي لنتائج اعمالها ، فأن من المفضل استعمال طريقة القوة الشرائية العامة لأنها تختص بشكل واسع في تعديل اثر الارتفاع

العام في الأسعار، وتحقيق هدف جوهري من بين اهداف ادارة الشركة في الوصول الى قياس حقيقي للنتيجة والرقابة عليها ، كما تناسب طريقة القوة الشرائية العامة الشركات ذات النشاطات المتنوعة والمتغيرة ، اما اذا كان الهدف من عملية التعديل يتجه نحو رغبة الشركة في تقييم اصولها وخصومها فإنه من المفضل استعمال طريقة الكلفة الاستبدالية لأنها تساعد على تخفيض آثار تقلبات الاسعار حتى في ظل غياب ظاهرة التضخم الاقتصادي ، وتناسب هذه الطريقة الشركات الموجه نحو ممارسة نشاط معين ضمن خطة محددة مسبقا .

ولان هدف الدراسة هو تحديد نتيجة اعمال الشركة وصافي مركزها المالي بشكل معبر عن الحقيقة الاقتصادية لفترة اعداد القوائم المالية ، والاستعانة بنتائج القياس الحقيقية في الكشف وبشكل مبكر عن أي احتمال او تأكيد يمكن ان تتعرض الشركة فيه الى مخاطر الفشل المالي ، ومساعدة ادارة الشركة في اتخاذ التدابير والاجراءات التصحيحية اللازمة التي تحول دون وقوعها في الفشل المالي الذي قد يقودها الى الافلاس والتصفية ، فأن الطريقة الملائمة للتعديل هي القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فضلاً عن بساطة ولسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الاسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

البحث الثاني

الكشف المبكر عن الفشل المالي بأسلوب التنبؤ

أولاً : مفهوم الفشل المالي

ثانياً : أنواع الفشل المالي

ثالثاً : أسباب الفشل المالي

رابعاً : مراحل الفشل المالي

خامساً : الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات

سادساً : طرائق ووسائل علاج الفشل المالي

المبحث الثاني

الكشف المبكر عن الفشل المالي بأسلوب التنبؤ

تمر الشركات بمراحل مختلفة خلال نشأتها ومزاوتها الانشطة والعمليات المختلفة التي تهدف الى تحقيق الارباح من خلالها ، فقد تكون في حالة ازدهار نتيجة زيادة الطلب على منتجاتها او خدماتها وتحافظ على مكانة متقدمة بين منافسيها تحقق فيها ارباح جيدة ، او قد تمر في ازمات مالية وابتعاد عن المنافسة وانخفاض في الطلب على منتجاتها او خدماتها مما يؤدي الى تعرضها للخسارة ، وعلى الرغم من ان الهدف الاساس لجميع الشركات هو النجاح وتحقيق الاهداف التي نشأت من اجلها ، الا ان العديد منها تواجه مشاكل الاخفاق والفشل في الاداء . لذلك تضمن هذا المبحث الفشل المالي مبينا مفهومه وانواعه واسبابه ومراحله .

اولاً : مفهوم الفشل المالي The concept of financial failure

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية ، مالية او قانونية ، لكنها غالباً ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي ، العسر المالي ، والافلاس المالي ، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (قريشي ، 2012 : 28) ، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها **الانحدار المالي** الذي يشير الى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الايفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الايرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جداً مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي الى انهيارها واغلاقها (الحمداني والقطان ، 2013 : 452). وسيتم التطرق لكل من التعثر المالي والعسر المالي والافلاس المالي وذلك لاشتقاق تعريف دقيق للفشل المالي.

- **التعثر المالي** : يعرف التعثر المالي بأنه مواجهة الشركة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي الى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يكفي لسد التزاماتها في الاجل القصير، او اضطرابات مالية تواجه الشركة نتيجة قصور قد يكون مؤقتاً في مواردها وامكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير (بزرام ، 2014 : 3) .
- وحالة التعثر المالي تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي اليه اذا ما قامت الشركة باتخاذ الاجراءات التصحيحية لتدارك الوضع المالي ، وخلافاً لذلك اذا استمرت الاضطرابات المالية او

حققت الشركة خسائر متتالية يمكن ان يتدرج بها الى مستوى اشهار افلاسها (قريشي ، 2012: 32) .

- **العسر المالي** : يتخذ العسر المالي مظهرين ، الاول هو **العسر المالي الفني** ، وهي الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تفوق اجمالي الموجودات على اجمالي المطلوبات . اما الثاني فهو **العسر المالي الحقيقي** ، عندما تكون الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة واجمالي موجوداتها يقل عن اجمالي المطلوبات ، ويتخذ الفشل المالي نفس المظهرين السابقين (David &Eyo,2013: 20) .
- **الافلاس المالي** : هي الحالة التي لا تستطيع فيها الشركة تسديد التزاماتها المستحقة الدفع ، وقد تضطر الشركة خلال هذه المرحلة الى التنازل عن اصولها وتسليمها قضائيا الى ادارتها ، وتتميز هذه المرحلة بخسائر كبيرة متراكمة تؤدي الى تناقص حقوق المساهمين ، والافلاس المالي مرحلة تأتي بعد الفشل المالي ، ويتم فيها اشهار افلاس الشركة بحكم من المحكمة وتعرض ممتلكاتها للبيع تمهيدا لسداد الديون لإصحابها (موسى واخرون ،2012: 127) .

عرف Dun & Bradstreet الفشل المالي بانه ناتج من قيام الشركة بعمليات او أعمال يتبعها تنازل عن ممتلكات او اصول لصالح الدائنين ، او حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة ، او عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون او الحجز على ممتلكات الشركة قبل اصدار الحكم عليها (عباس ،2010: 12) .

قد يكون الفشل المالي على شكل اعسار او افلاس ، فالإعسار يعني ان الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها ، والذي يحدث عندما تتجاوز قيمة المطلوبات المتداولة لقيمة الأصول المتداولة ، ومن ناحية اخرى فإن الافلاس يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة قيمة اصول الشركة بالكامل (Sulub,2014 : 174) .

كذلك يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها ، ويعتبر Beaver اول من استخدم هذا التعبير عام 1966 وذكر بأن الشركة فشلت عند حدوث الافلاس ، او عدم قدرتها على تسديد ديونها ، او عدم سداد الارباح المستحقة لحملة الاسهم ، كما استخدم مصطلح الفشل المالي من قبل الباحث جون ارجنتيفي عام 1986 إذ عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي " (عماري ، 2015: 40) .

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الفشل المالي على انه عدم قدرة ادارة الشركة على العمل بكفاءة مالية ينتج عنه عجز مالي يتمثل بعدم القدرة على تسديد الالتزامات في تاريخ استحقاقها بسبب النقص في السيولة والخسائر المتراكمة ، او عجز اقتصادي ناتج عن عدم قدرة الايرادات على تغطية المصروفات .

ثانياً : انواع الفشل المالي

تعرض الشركات الى ثلاثة انواع من الفشل المالي :-

1- الفشل الاقتصادي

يتمثل الفشل الاقتصادي في عدم قدرة عائدات الشركة على تغطية نفقاتها او انخفاض معدل العائد على الاستثمار، أذ ان عدم تحقيق الشركة عائداً مناسباً على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة في الاستثمار نفسه يعني ان الشركة واقعة في منطقة الفشل الاقتصادي ، ويقال ان الشركة فاشلة اقتصادياً عندما لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها ، ويحصل الفشل الاقتصادي على الرغم من قدرة الشركة على دفع التزاماتها فقد تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات عندما يحين موعد استحقاقها ، لذلك لا يترتب على الفشل الاقتصادي اشهار افلاس الشركة (عماري ، 2015 : 45).

2- الفشل الاداري

ينتج الفشل الاداري عن عدم كفاءة وفاعلية الجهاز الاداري للشركة وفشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل ، مما يؤدي الى نتائج اعمال سلبية تسهم في تدهور نشاط الشركة وارباحها ، وعدم قدرتها على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية ، ووضع الخطط البديلة لمواجهة ما يطرا من احداث غير متوقعة ، فالكفاءة تعبر عن عدم قدرة ادارة الشركة في الاستخدام الامثل للموارد المالية التي تحت تصرفها ، والتي يمكن ان تقاس من خلال المؤشرات المالية كمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على رأس المال المستثمر فضلا عن نسب الربحية كنسبة الربح التشغيلي الى المبيعات ، اما الفاعلية فهي تعبر عن ما تحققه الشركة لمعدلات النمو في صافي المبيعات وفي الموجودات ومعدلات النمو في ربحية السهم الواحد وتوزيع الارباح للسهم الواحد وبالتالي لتحقيق الاهداف المرسومة (التميمي ، 2010 : 216) .

3- الفشل المالي او القانوني

يتخذ هذا النوع من الفشل مظهرين ، يتمثل الاول بعجز الشركة عن تسديد الديون والفوائد المستحقة الدفع حتى وان كانت قيمة اصولها تزيد عن التزاماتها ، ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة (العسر الفني) ، اما الثاني فقد يحدث عندما تعجز الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة في وقت تكون فيه قيمة اصولها اقل من التزاماتها ويعبر عنه بالعسر المالي (العسر الحقيقي) ، وفي هذه الحالة لا تتمكن الشركة من مواجهة الفشل ولا تستطيع التحكم فيه او التغلب عليه ويصل فيها الى ضرورة الاعتراف بالفشل في الشكل القانوني الذي يعني اتخاذ الاجراءات القانونية لإعلان الافلاس ومن ثم التصفية (جبل واخرون ، 2009 : 306) .

يرى الباحث ان الانواع الثلاثة للفشل المالي مترابطة فيما بينها وقد يسبب احدها للآخر لذلك يتعين التركيز على كل نوع والعمل على اكتشافه في وقت مبكر وتحديد اسبابه واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجته، وان اكتشاف الفشل الاقتصادي والفشل الاداري في وقت مبكر يساعد على تلافي الوقوع في الفشل القانوني أو المالي .

ثالثاً: اسباب الفشل المالي

غالبا ما ينتج الفشل المالي عن مجموعة من العوامل التي تظهر جميعها او بعض منها في الشركة ، وقد تكون هذه العوامل داخلية او خارجية ، مختلفة من شركة الى اخرى ، وتعود اغلبها الى سوء الادارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتبعة والمؤدية الى ضعف الموقف النقدي والتجاري للشركة ، وهي على النحو الآتي :-

1- اسباب داخلية

تتمثل اهم الاسباب الداخلية للفشل المالي في الاسباب المالية واسباب غير المالية (الادارية

(

أ- اسباب مالية

يعتبر ضعف الهيكل المالي للشركة والانفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب مع الايرادات التي حققتها الشركة من اهم الاسباب التي تؤدي الى تعرضها للفشل المالي ، ويمكن تلخيص الاسباب المالية التي تعرض الشركة للفشل المالي بالآتي :- (David &Eyo,2013: 20)

1. ادارة مالية ضعيفة غير قادرة على اتخاذ قرارات مالية فعالة مثل القرارات الاستثمارية

والتمويل وقرارات سياسة توزيع الارباح.

2. ارتفاع المديونية .

3. التوسع في توزيع الارباح .

4. اندثار الاليات وعدم صيانتها بشكل مناسب .
5. التأخر في تحصيل الديون وارتفاع نسبة الديون المعدومة .
6. زيادة فترة دورة الانتاج وانخفاض معدل دوران راس المال والمخزون .
7. زيادة الفجوة بين الربح الاجمالي والربح الصافي .

وينتج عن هذه الاسباب الاختلالات الادارية الآتية :-

1. اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة التمويل.
2. قلة الارباح بسبب المنافسة وتراكم الخسائر.
3. فقدان السيولة النقدية وعجز الشركة عن الوفاء بديونها وتراكمها .
4. اعتماد الشركة على البنوك لسد النقص في السيولة ودفع فوائد عالية .

ب- اسباب غير مالية

- اسباب ادارية : ان عدم كفاءة الادارة نتيجة لغياب الافراد القياديين والاكفاء من اهم الاسباب التي تؤدي الى تعثر الشركة ، فالصراعات بين اطراف الهرم التنظيمي للشركة وتغلب المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكين تؤدي الى ظهور اختلالات ادارية مثل : (الزبيدي، 2000: 282) .

1. ضعف الادارة وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات .
2. ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون .
3. انخفاض الروح المعنوية للعاملين وظهور بوادر القلق على مستقبلهم وامنهم الوظيفي وميلهم لترك العمل .
4. عدم توفر الخبرة الادارية واختيار فريق غير كفوء للعمل ليس لديه المرونة والقدرة على التغيير .

- اسباب فنية ونتاجية : تتمثل الاسباب الفنية والانتاجية بالآتي :-

1. عدم قدرة الشركة على مسايرة التطورات التكنولوجية .
2. دراسة الجدوى الفنية بشكل خاطئ منذ البداية .
3. وجود تفاوت بين قدرات ومهارات العمالة والوسائل التكنولوجية المستخدمة .

2- اسباب خارجية

قد تكون الاسباب الخارجية من اخطر الاسباب المؤدية الى تعرض الشركة للفشل المالي ، لعدم قدرة الشركة في التحكم بها او البحث عن حلول للحد منها ، كالتغير في السياسات الحكومية ،

والتوقعات المتشائمة للمستثمرين ، او فشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة شركات عملاقة على اسواق العديد من البلدان ،فضلا عن الاسباب الخارجية الآتية : (التميمي ،2010 : 218)

- 1- الظروف الاقتصادية المحيطة مثل عدم توفر الأتمان وارتفاع تكلفته .
- 2- المنافسة الشديدة بين الشركات .
- 3- قرارات الدولة وقوانينها.
- 4- الكوارث الطبيعية .

ويمكن ان تندرج الاسباب الاقتصادية والاسباب التسويقية ضمن الاسباب الخارجية للفشل المالي وكما يأتي :-

❖ اسباب اقتصادية

هناك العديد من الاسباب الاقتصادية الى تؤدي الى وقوع الشركة بالفشل المالي من اهمها:
(الشريف ،2015: 32) .

- أ- التقلبات الحادة في اسعار الصرف والتغير في المستوى العام للأسعار(التضخم) التي ادت الى ارتفاع قيمة المديونية بشكل ادى الى اختلال الهيكل التمويلي .
- ب- ظروف اقتصادية داخل البيئة التي تعمل في اطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية .

❖ اسباب تسويقية

تعد الاسباب التسويقية من الاسباب الخارجية للفشل المالي ، فبالنظر لانفتاح الاسواق العالمية على بعضها تزداد المنافسة في ما بينها مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف التسويقية ، وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسين وضعف قدرتها على تقدير حجم المبيعات والارباح المتوقعة بسبب تغير الطلب على منتجات الشركة ، فضلا عن صغر حجم السوق المحلية واغراق الاسواق بالمنتجات مستوردة . وان اعاقا العملية التنظيمية في الشركة لبحوث التسويق وعدم الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية أو التشغيلية تعد من الاسباب الداخلية التي يمكن لإدارة الشركة تجاوزها والتغلب عليها عكس الاسباب التسويقية الخارجية ، (عبيدات ، 1993 ، 106) .

ويؤيد الباحث ما ذكره (التميمي ،2010 : 216) ان اخطر الاسباب المؤدية للفشل المالي هي الاسباب الداخلية الادارية والتي تعود الى عدم كفاءة وفاعلية الادارة في الاستخدام الامثل للموارد المالية ، وهو ما يتوافق تماما للتحليل الاستطلاعي الذي اجرته مؤسسة التحليل المالي وتقويم الاداء (Dan and Brad street) التي توصلت الى ان اكثر من 90% من اسباب الفشل المالي يرجع الى فشل الادارة في تحقيق الكفاءة في الاستخدام الامثل للموارد المالية الواقعة تحت تصرفها ، وعدم فاعليتها في تحقيق معدلات النمو المطلوبة .

رابعاً: مراحل الفشل المالي

هنالك خمس مراحل من الفشل المالي تمر بها الشركة قبل ان تتعرض الى الافلاس ، لذلك يجب على الشركة ادراكها مسبقا واتخاذ الاجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل اعلان افلاسها ، فقد اشار (عمارى ، 2015: 41) الى التقسيم الذي وضعه Gordan سنة 1971 بالشكل الآتي :-

1- مرحلة النشوء : من الطبيعي ان الفشل المالي لا يظهر فجأة او بشكل غير متوقع وإنما تكون هنالك بعض المؤشرات التي تدل عليه والتي يمكن معالجتها من قبل الادارة خاصة في هذه المرحلة التي تعتبر اول مرحلة للفشل المالي مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الانتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الاعباء مع انخفاض راس المال العامل .

2- مرحلة عجز السيولة : في هذه المرحلة تعجز الشركة عن مقابلة التزاماتها الجارية على الرغم من زيادة اصولها الملموسة على التزاماتها ، وتكون لديها حاجة ملحة للسيولة ، ولكنها تجد صعوبة في تحويل الاصول الى سيولة نقدية لتغطية ديونها المستحقة ، وقد تستمر هذه المرحلة الى ايام او الى عدة شهور، ومن الممكن أن لا تتعرض الشركة الى خسائر اقتصادية في هذه المرحلة عن طريق اقتراض اموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية .

3- مرحلة التدهور المالي (الاعسار المالي) : في هذه المرحلة تصبح الشركة متعسرة ماليا وغير قادرة على تغطية ديونها ودفع نفقاتها المستحقة لانخفاض قدرتها الإيرادية ، وهذا يعني عدم قدرتها في الحصول على الاموال اللازمة والضرورية ، لذلك تضطر الشركة الى اللجوء الى اساليب مالية جديدة مثل تسهيل الاصول المالية عن طريق بيع السندات

بمعدل عائد اعلى نسبيا من معدل الفائدة الذي يقبله حامل السند لاستثمار امواله في شركة اخرى .

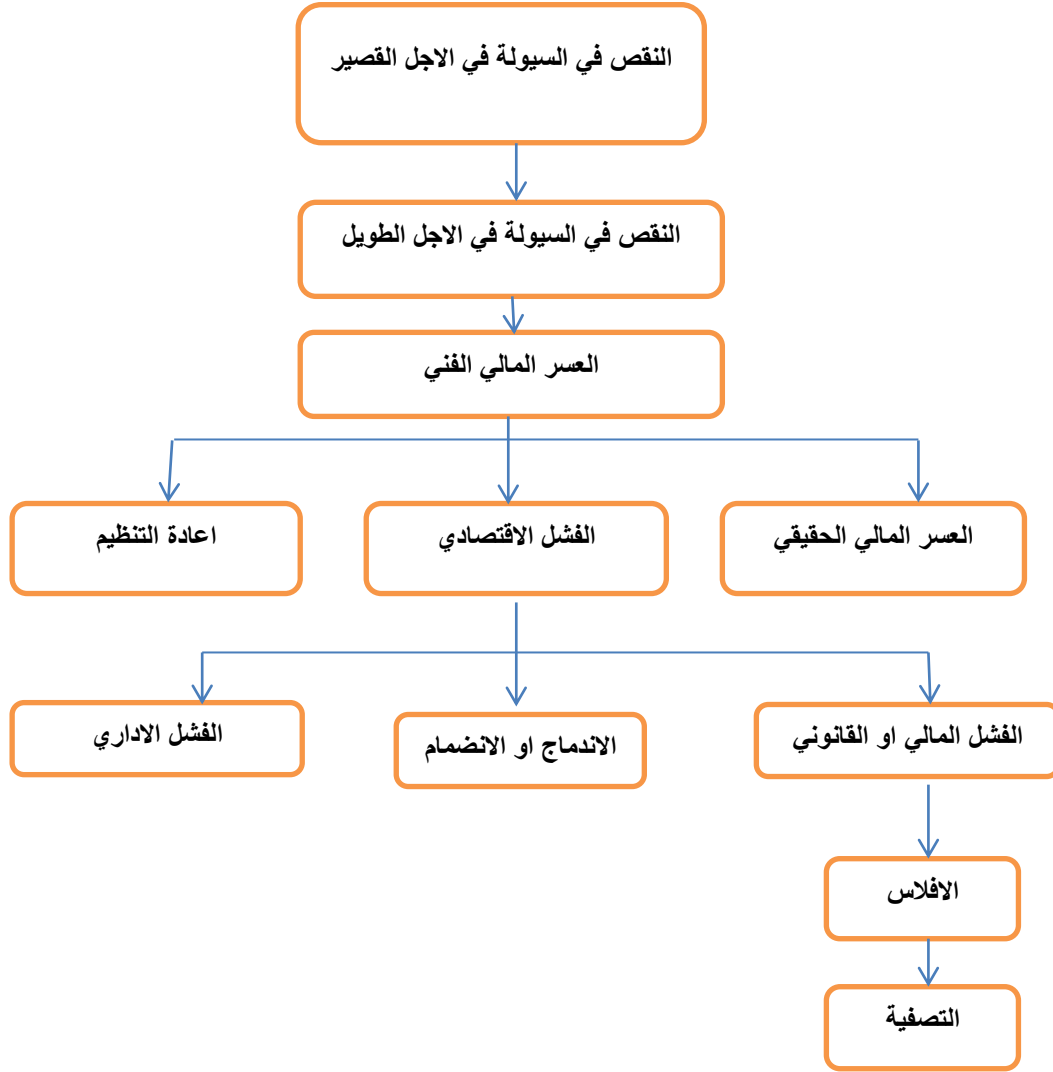
4- مرحلة الاعسار الكلي : عندما تنتهي كل المحاولات للحصول على تمويلات اضافية بالفشل تكون الشركة قد وصلت الى نقطة حرجة في حياتها ، ولا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل أذ تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة اصول الشركة ويصبح الفشل الكلي والافلاس محققا .

5- مرحلة اعلان الافلاس : وهي المرحلة النهائية التي تصبح الشركة فيها غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة ، أذ يتم فيها التنازل عن اصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين وتؤدي هذه المرحلة الى زوال الشكل القانوني للشركة أي اعلان افلاسها والقيام بالتصفية (الحمداني والقطان ، 2013: 462).

فيما بين (موسى وآخرون، 2012: 136) المراحل التي تمر بها الشركة لغاية الإفلاس والتصفية من خلال الشكل الآتي:

شكل (2)

مراحل الفشل المالي



المصدر (موسى وآخرون، 2012: 136) بتصريف.

يرى الباحث ان الشركة تمر بالعديد من المراحل قبل تصفيتها وزوال شكلها القانوني ، تعاني فيها من تعثر مالي او عجزها عن دفع التزاماتها ، لذلك على الشركة الكشف عن هذه المراحل من خلال المؤشرات التي تم ذكرها ومحاولة التعرف على اسبابها ومعالجتها بطريقة او اكثر من طرق واساليب معالجة الفشل المالي ، وخاصة اذا ما تم الكشف في المراحل الاولى المتقدمة للفشل المالي قبل الوصول الى مرحلة العجز الكلي الذي يندر باحتمالية افلاس الشركة التي تعتبر اقصى درجات الفشل .

لذلك جاءت الدراسات والابحاث بالعديد من النماذج التي يمكن استعمالها في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، وقياس اداء الشركة ، متكونة من مجموعة نسب مالية تم استخراجها من القوائم المالية . وفي هذه الدراسة سيقوم الباحث بعد تعديل القوائم المالية باستعمال احد هذه النماذج في الكشف المبكر عن الفشل المالي ، لغرض تحديد نجاح او فشل الشركات المدروسة ماليا في سنة تطبيق الأنموذج .

خامساً: الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات

نظرا للدور الرئيس الذي يمثله النشاط المالي في تحريك باقي أنشطة الشركة فإن تعرض هذا النشاط الى الفشل يعد من اخطر الامور التي تواجهها الشركة والتي يجب عليها ادراكه مسبقا او في مراحل اولية ، من خلال استعمال مؤشرات معينة للكشف او التنبؤ تساعد الادارة في اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتدارك الوضع المالي .

1- اهمية الكشف المبكر عن الفشل المالي

تواجه الشركات مجموعة من المعوقات والمشاكل تنتج عن العوامل والاسباب الاقتصادية كالتغير في المستوى العام للأسعار او التغيرات في العرض والطلب ، قد تتعرض بسببها الشركات الى الفشل الذي يؤدي الى الافلاس ثم التصفية . واصبح من المهم لإدارة الشركة استعمال البيانات المالية الحالية للكشف والتنبؤ بالوضع المالي ، فضلاً عن الاهتمام المتزايد والقلق من قبل الجهات ذات العلاقة مع الشركة كالمستثمرين والدائنين والحكومات وشركات الاقراض بالوضع المالي للشركة والكشف عن أي خلل يؤدي الى عدم قدرة الشركة من الايفاء بالتزاماتها خاصة بعد تعرض شركات عملاقة للزوال وتقليل المنافسة (Chen & Guo, 2011:911).

تعد عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي عن طريق استخدام نماذج التنبؤ من العمليات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمختلف الجهات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالشركة مثل

المصارف والمستثمرين والجهات الحكومية وإدارات الشركات المتعثرة نفسها (Altman& et.al.2014:2)، وعلى النحو الآتي :-

- 1- يعتبر المصرفيون ان النشاط المصرفي المزود الرئيس للتمويل فهم بحاجة للتقليل من مستوى القروض المتعثرة وتحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح على النشاط الائتماني.
- 2- يحتاج المستثمرون الى ادوات موثوقة لاختيار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر عوائد المستثمرين وبذلك يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة .
- 3- يساعد الكشف المبكر الجهات الحكومية في وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على الاقتصاد الوطني .
- 4- تحتاج ادارة الشركات الى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الاجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين للاستثمار فيها .

ويذكر (Richard, 2014 :17) ان تجنب الوقوع في الفشل المالي يجب ان يكون في المقام الاول من اهتمامات الادارة من خلال تحديد الصعوبات المالية في وقت مبكر لإتاحة الوقت الكافي امام المعنيين لاتخاذ التدابير اللازمة مثل مراجعة قدرات قياداتها واعادة النظر في خطة التطوير والتحسين او الدخول في شراكة مع شركة عالية الاداء .

2- نماذج الكشف والتنبؤ عن الفشل المالي

ظهرت الحاجة الى وجود وسائل للوقاية من خطر الوقوع في الفشل المالي او على الاقل تخفيض فرص الوقوع فيه ، تتمثل بإيجاد مجموعة من المؤشرات التي تكتشف مسبقا عن احتمال وقوع الفشل المالي ، ولأهمية الكشف عن الفشل المالي في وقت مبكر في مساعدة الادارة في اتخاذ الاجراءات التصحيحية التي تحول دون الوقوع فيه ، والجهات ذات العلاقة بالشركة في اتخاذ القرارات المناسبة .

فقد قام العديد من الباحثين لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية بدراسات لبناء انموذج للتنبؤ بالفشل المالي او للتمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة او تحديد امكانية استمرارية الشركة من عدمه . ويعتبر Beaver اول من قام بدراسة في هذا المجال عام 1966 الى ان تم تطوير انموذج للكشف والتنبؤ بالفشل المالي متعدد المتغيرات من قبل Altman من جامعة نيويورك

في عام 1968 ، بالإضافة الى الدراسات التي قام بها الباحثون في جميع انحاء العام في مجالات مختلفة كالتحويل ، والخدمات المصرفية ، ومخاطر الائتمان (David, et.al.,2006:41) .

وفيما يأتي توضيح لأهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات التي اختبرها واستعملها الباحثون وحقت نسباً عالية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ، لبيان اي من هذه النماذج الاكثر ملاءمة لاستعماله في اكتشاف الفشل المالي للشركات عينة الدراسة وكالاتي :-

❖ انموذج Beaver عام 1966

يعتبر Beaver اول من قام بدراسة في هذا المجال عام 1966 ، إذ تم بناء انموذج يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة من خلال اختيار عينة مكونة من 158 شركة صناعية مقسمة على (79) شركة ناجحة و (79) شركة فاشلة للمدة (من 1954 الى 1964) ، وبالاعتماد على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة استعمل Beaver (30) نسبة مالية قسمها على خمس مجموعات ثم توصل الى التنبؤ بفشل الشركات عن طرق النسب الآتية :- (عماري ، 2015 : 3)

- التدفق النقدي / مجموع الالتزامات
- صافي الربح / مجموع الموجودات
- مجموع الالتزامات / مجموع الموجودات
- صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات
- الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

وكانت للأنموذج قدرة تنبؤية عالية جعلته قادراً على التنبؤ بفشل الشركات قبل وقوعه بخمس سنوات .

❖ انموذج Altman Z-score عام 1968

يعد هذا الأنموذج من النماذج الاكثر استعمالاً إذ يذكر (Sulub,2014:174) وفقاً الى (Alareeni & Branson 2013) ان معظم نماذج التنبؤ والكشف عن الفشل المالي تم اختبارها في الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة والدول الاوربية) ومن بين النماذج الاكثر شيوعاً هو انموذج Altman Z-score الذي استعمل في بناء الأنموذج اسلوب احصائي تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل سمي بأسلوب (التحليل التمييزي) (Multiple

(Discriminant Analysis) ، وتمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات هي الأفضل في التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة .

تم بناء هذا النموذج باستعمال تحليل التمايز المتعدد من خلال تحديد مجموعة شركات مكونة من (66) شركة قسمت على مجموعتين (33) شركة فاشلة و (33) شركة ناجحة ، واحتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للشركات الصناعية حصل من خلالها على الصيغة المعروفة باسم انموذج (Z- SCORE) والذي يمثل مزيجاً من خمس نسب مالية ومعامل الوزن ، واستندت النسب المالية التي اختبرت لبناء هذا الأنموذج إلى بيانات كشف الدخل والميزانية العمومية ، ويستعمل هذا الأنموذج في الشركات الصناعية المدرجة في سوق المال اي الشركات التي يكون تداولها معلناً وحسب الصيغة الآتية : (Kassar & Soileau, 2014: 147) .

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

إذ ان:

$$Z = \text{المؤشر العام}$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_2 = \text{الارباح المحتجزة / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_3 = \text{الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي للمطلوبات .}$$

$$X_5 = \text{المبيعات / اجمالي الموجودات .}$$

وفيما يأتي توضيح مختصر للمؤشرات المالية المستخدمة في هذا الأنموذج :-

$$X_1 = \text{راس المال العامل / اجمالي الموجودات}$$

يعد هذا المؤشر بمثابة مقياس لصافي الموجودات السائلة ، أي مقياس لرأس المال العامل الذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة إلى راس مال الشركة الإجمالي (الفرق بين الموجودات المتداولة

والمطلوبات المتداولة) من خلال بيان نسبة حجم راس المال العامل من إجمالي الموجودات، ويمثل ارتفاع هذا المؤشر نتيجة جيدة لأداء الشركة (Altman & et.al., 2014 :4) .

X2 = الأرباح المحتجزة والاحتياطي / إجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح المتراكمة الى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، أو مقدار الخسائر المتراكمة (العجز المتراكم) الى إجمالي الموجودات ، ويبين هذا المؤشر مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها ، وغالبا ما ترتبط هذه النسبة بالسياسة التي تتبعها الإدارة في توزيع الأرباح (Velavan,2011:61) .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر القدرة الانتاجية الحقيقية او ربحية موجودات الشركة ، وهو ما يعكس القدرة على الكسب من الموجودات إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها (Altman,2006: 242) .

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي للمطلوبات

يشير هذا المؤشر الى قدرة حقوق المساهمين على تغطية ما بذمة الشركة من مطلوبات ، وتمثل قياساً من حيث القيمة السوقية للاسهم بالإضافة الى الديون ، إذ تعتبر حقوق المساهمين بمثابة هامش امان بالنسبة للدائنين ، ويساعد هذا القياس على بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتذهب الشركة الى الافلاس .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات

يعد هذا المؤشر معياراً مالياً للمبيعات وهو احد مقاييس قابلية الادارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، وتقيس هذا المؤشر قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة .

تقارن قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) في المعادلة أعلاه مع المعايير التي وضعها انموذج (Altman Z-score) للتمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة والمتمثلة بالآتي :- (Sulub,2014 :175)

1. اذا كانت قيمة Z اكبر او تساوي (2.99) تكون الشركة ناجحة وقادرة على الاستمرار.
2. اذا كانت قيمة Z اقل او تساوي (1.81) ينظر الى الشركة على انها فاشلة وغير قادرة على الاستمرار.
3. اذا كانت قيمة Z تتراوح بين (1.81 - 2.99) لا يكون هنالك تنبؤ واضح حول الفشل المالي وتمثل ما يسمى (بالمنطقة الرمادية) لصعوبة تحديد موقف الشركة وبالتالي تحتاج الشركة الى دراسة تفصيلية .

❖ انموذج Kida عام 1981

يعد انموذج Kida من النماذج الكمية المهمة لإجراء دراسة الفشل المالي في الشركات ، ويبني هذا الأنموذج على خمس نسب مالية رئيسة تتمثل بالآتي : (التيمي ، 2010 : 222)

جدول (4) النسب المالية والوزن النسبي لأنموذج Kida

الوزن النسبي	طبيعة النسبة المالية	النسبة المالية	المتغير
1.042	نسبة ربحية	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات	X1
0.420	نسبة رفع مديونية	حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات	X2
0.461	نسبة السيولة	الموجودات النقدية / المطلوبات المتداولة	X3
0.463	نسبة النشاط	المبيعات / مجموع الموجودات	X4
0.271	نسبة النشاط	الموجودات النقدية / مجموع الموجودات	X5

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر عدة

وبالتالي تكون الصيغة الرياضية لهذا الأنموذج بالشكل الآتي :-

$$Z = 1.042 X1 + 0.420 X2 + 0.461 X3 + 0.463X4 + 0.271 X 5$$

وتكون احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا الأنموذج إذا كانت قيمة (Z) في المعادلة اعلاه سالبة أما إذا كانت قيمة (Z) موجبة فإن الشركة تكون في امان من الفشل المالي.

❖ انموذج Sherrod عام 1986

يعتبر انموذج Sherrod من النماذج المهمة التي تم اقتراحها من قبل الباحثين لأنه يؤدي الى تحقيق هدفين مهمين هما تقييم مخاطر الائتمان والتنبؤ بالفشل المالي ، إذ يستعمل الهدف الاول من قبل المصارف في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض للمشاريع ، والهدف الثاني يستعمل من قبل الشركة او المدقق الخارجي لبيان قدرة الشركات على الاستمرار ومزاولة نشاطها في المستقبل (الحيايى ، 2004 : 255).

ويعتمد هذا الأنموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة الى الاوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز وحسب الصيغة الآتية :-

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

إذ ان :

X_1 = صافي راس المال العامل / اجمالي الموجودات (مؤشر سيولة) .

X_2 = الاصول السائلة / اجمالي الموجودات (مؤشر سيولة) .

X_3 = مجموع حقوق الملكية / اجمالي الموجودات (مؤشر رفع مديونية) .

X_4 = صافي الربح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات (مؤشر ربحية) .

X_5 = مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات (مؤشر رفع مديونية) .

X_6 = مجموع حقوق الملكية / مجموع الموجودات الثابتة (مؤشر رفع مديونية) .

ويذكر (حليحل وكريم ، 2016 : 149) عن (الشيخ 2008) ان وفق الصيغة اعلاه لأنموذج Sherrod تصنف الشركات الى خمس فئات رئيسة حسب قدرتها على الاستمرار بناء على قيمة المؤشر Z وهي كالاتي :-

جدول (5) فئات درجة المخاطرة لأنموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة المؤشر Z
الفئة الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$Z \geq 25$
الفئة الثانية	احتمال منخفض لتعرض الشركة لمخاطر الافلاس	$25 \geq Z \geq 20$
الفئة الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر تعرض الشركة للإفلاس	$20 \geq Z \geq 5$
الفئة الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس .	$5 \geq Z \geq - 5$
الفئة الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < - 5$

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر عدة

❖ انموذج Z-score Model عام 1993

يعد هذا الانموذج تعديلاً على انموذج Altman Z- score عام 1968 ، إذ تم بناء الانموذج الخاص بالشركات غير الصناعية بعد استبعاد معدل دوران اجمالي الموجودات لتخفيض الاثر الصناعي المرجح ان يحدث عند استعمال الأنموذج للتنبؤ بفشل الشركات غير الصناعية ، لان معدل دوران الموجودات في الشركات غير الصناعية اعلى منه في الشركات الصناعية . ويعتمد انموذج Z- score Model على الصيغة الآتية :- (Mo Vaziri , et.al., 2012 : 123)

$$Z = 6.56 x_1 + 3.26 x_2 + 6.72 x_3 + 1.05 x_4$$

إذ ان

$$Z = \text{المؤشر العام}$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_2 = \text{الارباح المحتجزة / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_3 = \text{الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات .}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية للاسهم / القيمة الدفترية لأجمالي للمطلوبات .}$$

وفقا لهذا الانموذج تصنف الشركات الى ثلاث فئات تبين قدرتها على الاستمرار بناء على قيمة المؤشر Z وهي كالآتي :-

جدول (6) فئات القدرة على الاستمرار لأنموذج Z-score Model

الفئة	قدرة الشركة على الاستمرار	قيمة المؤشر Z
الفئة الاولى	شركة مفلسة وغير قادرة على الاستمرار	$Z < 1.1$
الفئة الثانية	شركة غير مفلسة وقادرة على الاستمرار	$Z > 2.6$
الفئة الثالثة	شركة يصعب تحديد وضعها المالي وتحتاج الى دراسة تفصيلية	$1.1 < Z < 2.6$

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر عدة

يرى الباحث ان انموذج (Altman Z-score) هو اكثر النماذج ملائمة للدراسة ويمكن استعماله للكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات الصناعية العاملة في العراق ، لملاءمة المؤشرات او النسب المالية لهذا الأنموذج اسلوب عرض القوائم المالية والبنود المحاسبية المكونة لها في هذه الشركات ، وسهولة تفسيرها والوصول الى مكوناتها ، بالإضافة الى كون الأنموذج تم اختباره في الكثير من الدراسات واعطى نسبة تنبؤ عالية ، مثل دراسة (Mo Vaziri 2012: 125 , et.al.,) بنسبة تنبؤ تراوحت بين (69% - 76%)، ودراسة (Sulub,2014:181) والتي حصلت على نسبة تنبؤ بحالات الفشل بمقدار (70%)، ودراسة (زغيب و غلاب ، 2015: 122) بنسبة تنبؤ بفشل المؤسسات تصل الى (100%) .

سادساً: طرائق ووسائل علاج الفشل المالي

بعد التعرف على الاسباب المؤدية الى تعرض الشركة للفشل المالي ، والمراحل التي تمر بها وصولاً للإفلاس والتصفية ، ونماذج التنبؤ والكشف عنه ، لابد من التعرف على أهم الطرائق والوسائل التي تساعد الشركة في علاج الفشل المالي ومنع وصول الشركة الى مرحلة التصفية ، ولاستعمال هذه الوسائل فان الشركة تحتاج الى دراسة مستفيضة للأسباب التي ادت الى الفشل المالي ، وقد تستعمل اكثر من وسيلة للعلاج او قد تتداخل هذه الوسائل في ما بينها . وهناك وسائل عدة متاحة امام الشركة من اهمها : (شحات ، 2010 : 31)

1- **اعادة الهيكلية** :- يتمثل في اتباع الشركة استراتيجية جديدة من شأنها ان تساعد في تصحيح الخلل المالي والابقاء على الشركة ، ولزيادة فعالية اعادة الهيكلية وضمان التوصل الى نتائج ايجابية في التغلب على الفشل المالي يجب أن لا تقتصر على اعادة الهيكلية المالية وانما يجب ان تمتد لتشمل اعادة الهيكلية الادارية . ويمكن للشركة اعادة الهيكلية المالية من خلال الآتي :

1. اعادة تقييم الاصول لتعكس القيمة السوقية الحالية لتحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية .
2. اعادة هيكلية الديون عن طريق تفاهمات الشركة مع دائئنها في بعض الامور كتحويل الديون قصيرة الاجل الى ديون طويلة الاجل ، الحصول على فترة سماح جديدة او تأجيل سداد اقساط دين بشكل مؤقت ، او تخفيض سعر الفائدة .
3. زيادة راس المال عن طريق اصدار اسهم جديدة لتوفير بعض السيولة .
4. مبادلة المديونية بالملكية عن طريق اصدار اسهم ملكية بما يعادل قيمة الديون .
5. زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن طريق زيادة المبيعات والتخلص من المخزون وبيع الاصول التالفة و المعيبة او استئجار بعض الاصول غير الرئيسية .
6. خفض التدفقات النقدية الخارجة من خلال تأجيل سداد بعض الديون بالاتفاق مع الدائنين او ترشيد الانفاق المباشر وغير المباشر وتحديد كمية المشتريات والبحث عن مواد بديلة اقل تكلفة .

اما اعادة الهيكلية الادارية فهي بمثابة مكمل لإعادة الهيكلية المالية ، ويمكن ان تتم بواحد او اكثر من الاجراءات الآتية : (David &Eyo,2013: 22) .

1. تحسين الانتاج وخفض التكاليف عن طريق اتباع استراتيجيات جديدة .
2. ادارة فعالة لسوق المنتجات عن طريق تحسين استراتيجيات التسويق بغرض زيادة الفعالية التسويقية وخفض التكاليف التسويقية .
3. اعداد دراسة لسياسات الافراد تهدف الى زيادة فعالية عنصر العمل وخفض تكاليفه كتدريب وتطوير الموظفين لتحسين الاداء الوظيفي
4. العمل على زيادة المبيعات لتخفيض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وبالتالي انخفاض التكاليف الكلية .
5. التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية وخفض التكاليف الادارية المختلفة .
- 2- **الاندماج** :- هناك دوافع واهداف عديدة لاندماج شركتين او اكثر في كيان جديد تفقد من خلاله الشركات المندمجة شخصيتها وتتحول الى شخصية جديدة للكيان الجديد ، ومواجهة حالات الفشل المالي واحدة من هذه الاهداف .
- 3- **تغيير الشكل القانوني** :- يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الفشل المالي ، فالتحول من شكل اقل مرونة الى شكل اكثر مرونة يتيح للإدارة حرية اكثر في الحركة او اتخاذ العديد من القرارات .

4- **التأجير** :- يبقى خيار التأجير محدوداً لأنه قد يكون غير متاح في اغلب الاحوال ويعتمد على نشاط الشركة او امكانية توفر هذا الخيار .

5- **البيع** :- قد يتم انهاء ملكية الشركة عن طريق البيع لاحد الافراد او البيع للعملاء والدائنين عندما يعجز ملاك الشركة عن وجود حلول لما اصابها من فشل مالي ، وفي هذه الحالة يتم نقل ملكية الشركة بحالتها الفاشلة الى ملاك جدد قد تكون لديهم دوافع او اهداف مختلفة. ويمكن ان يكون البيع كلياً او جزئياً وبأساليب مختلفة مثل البيع عن طريق المزاد او الممارسة ، او طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الاسهم في البورصة او أي طريقة متاحة امام الملاك تحقق لهم فائدة اعلى .

6- **التصفية** :- عندما تصل الشركة الى المراحل المتقدمة والمستعصية من الفشل المالي وتكون قيمة التصفية اعلى من قيمة استمرارية الشركة تصبح الطرق السابقة غير مجدية في المعالجة ، لذلك لابد من اجراء عملية التصفية واتخاذ الاجراءات القانونية لسداد التزامات الشركة تجاه الآخرين (شحات ، 2010: 31) .

يرى الباحث ان الكشف المبكر عن الفشل المالي هو المفتاح الاساس لطرق ووسائل العلاج وبمناوبة وقاية قبل العلاج كما يقال ، فكلما قامت الشركة باتباع اجراءات الكشف بشكل دوري على نتائج اعمالها ومركزها المالي ، كلما كان اكتشاف الفشل في مراحل اولية يكون من السهل على الشركة ايجاد الحلول والمعالجة او المناورة بين الوسائل المتاحة امامها ، لأنها وفرت الوقت الكافي لاتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال الكشف المبكر عن الفشل المالي .

الفصل الثالث

اجراءات تعديل القوائم المالية والتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات الصناعية العراقية

**المبحث الاول: اجراءات تعديل القوائم المالية في الشركات عينة
الدراسة وتعليل النتائج**

**المبحث الثاني: التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة
وتعليل النتائج**

المبحث الاول

اجراءات تعديل القوائم المالية

في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج

يتضمن هذا المبحث تعديل القوائم المالية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة المتمثلة في كشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية على اعتبار ان الشركات عينة الدراسة تطبق النظام المحاسبي الموحد وذلك باستعمال مؤشرات الارقام القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وحسب اسلوب القوة الشرائية العامة ، لرفع الآثار التضخمية وبيان نتيجة الاعمال والمركز المالي بالشكل الحقيقي والمعبر عن الواقع الاقتصادي للشركات .

اولاً : وصف الشركات عينة الدراسة

1- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة

شركة مساهمة خاصة تأسست بتاريخ 27 / 5 / 1962 برأسمال قدرة (250) متتان وخمسون الف دينار، ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 25 / 7 / 2004 وبرأسمال قدرة (90) تسعون مليون دينار في تاريخ الأدرج ، ورأسمالها المدرج بتاريخ 31 / 12 / 2015 بلغ (1080) مليار وثمانون مليون دينار. نشاط الشركة الرئيس صناعة الورق ومنتجاتها الاساسية ورق التغليف وصناديق الكارتون المعرج ، تتوزع نسبة المساهمة في الشركة على القطاع الاشتراكي بنسبة 3.44 % ، والقطاع الخاص بنسبة 96.56 % ، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع اعمالها المحاسبية والمالية، إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

الاهداف الخاصة للشركة: تهدف الشركة ومنذ مباشرتها بممارسة نشاطها الى تطوير اعمالها وامكانياتها لتكون الشركة الرائدة في القطر في حقل صناعة الصناديق الكارتونية للأغراض الصناعية والتجارية ، وتسعى الشركة الى اضافة الخطوط والمكائن الانتاجية المتطورة من اجل الارتقاء بنوعية ومواصفات المنتج الى ما يضاهاى انتاج الشركات المماثلة في الدول المجاورة وبما يتلاءم واستعمالاتها للتغليف وحماية المنتجات وبالمواصفات التي تلبي حاجة كافة الجهات المستفيدة .

الاهداف العامة للشركة : تهدف الشركة ومنذ تأسيسها الى تشجيع استثمار رأس المال الخاص ومساهمته في التنمية الصناعية من خلال تكوين نواة لصناعة التعبئة والتغليف والعمل على تطويرها من اجل المساهمة الفعالة لسد حاجة السوق المحلية من الصناديق والطبقات الكارتونية المعرجة .

2- الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م - مختلطة)

تأسست الشركة في عام 1985 تحت أسم شركة المعجنات العراقية – مساهمة مختلطة بموجب قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 برأسمال اسمي قدره (8) ثمانية ملايين دينار مقسمة الى ثمانية ملايين سهم ، تم تغيير اسم ونشاط الشركة في عام 1988 لتصبح الشركة العراقية للصناعات الهندسية – المساهمة المختلطة ، ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 7 / 8 / 2004 وبرأسمال في تاريخ الادراج قدره (240) مئتان واربعون مليون دينار ، بلغ راس المال المدرج في تاريخ 31 / 12 / 2015 بمقدار (1500) مليار وخمسمائة مليون دينار ، تتوزع نسبة المساهمة في الشركة بين القطاع العام بنسبة (33.6 %) والقطاع الخاص بنسبة (66.4 %) ، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع اعمالها المحاسبية والمالية إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

الاهداف الخاصة للشركة: تهدف الشركة الى تحسين نوعية المنتج من المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية لتضاهي المنتجات الاجنبية ، وتسعى الى التغلب على معوقات العمل والتسويق في مواقع الشركة ، من خلال اجراء الدراسات التي تؤدي الى تحسين وزيادة اداء الشركة .

الاهداف العامة للشركة: تهدف الشركة الى المساهمة في دعم وتطوير الحركة الصناعية في العراق وتعزيز الاقتصاد الوطني ضمن اهداف خطة التنمية ومستلزمات خطة البناء من خلال انتاج المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية وسد احتياجات البلد .

3- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

شركة مساهمة خاصة تأسست في تاريخ 10 / 5 / 1989 برأسمال مدفوع بالكامل قدره (5) خمسة ملايين دينار، ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 25 / 7 / 2004 وبرأسمال قدره (500) خمسمائة مليون دينار عراقي في تاريخ الاندماج ، تتوزع نسبة المساهمة في الشركة

على اربعة قطاعات وهي القطاع العام ، القطاع التعاوني ، القطاع المختلط والقطاع الخاص وبنسبة (7.3 % ، 1.8 % ، 0.2 % ، 90.7 %) على التوالي ، تعتمد الشركة على النظام المحاسبي الموحد في جميع اعمالها المحاسبية والمالية إذ ان جميع الكشوفات والقوائم المالية تعد بموجب هذا النظام مثل (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، كشف التدفقات النقدية) .

الاهداف الخاصة للشركة: تهدف الشركة عند تأسيسها الى تحسين نوعية المنتج من السجاد والمفروشات لينافس المنتوجات المستوردة من حيث الجودة والنوعية .

الاهداف العامة للشركة: تهدف الشركة بشكل عام الى سد احتياجات البلد من منتج السجاد والمفروشات الارضية والجوارب بمختلف الانواع ، بالإضافة الى تصنيع المرشحات الميكانيكية والفلاتر الى دوائر الدولة والقطاع الصناعي .

ثانياً : معطيات الدراسة

1- اعتمدت القوائم والكشوفات المالية (كشف العمليات الجارية ، الميزانية العمومية ، وكشف الموجودات الثابتة واندثارها) المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات عينة الدراسة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) والمعدة على اساس الكلفة التاريخية .

2- أعتد أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) في تعديل البيانات المحاسبية للشركات عينة الدراسة ، وباستعمال مؤشرات الارقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

3- اعتمدت الارقام القياسية لأسعار المستهلك المنشورة عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء للحدود الزمنية للدراسة ، إذ يقوم الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية بإصدار تقرير شهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك بالاعتماد على سنة الاساس 2007 باعتبارها السنة التي تم فيها اخر مسح اجتماعي واقتصادي للأسر في العراق بالنسبة لسنوات الدراسة ، واعتبارا من شهر كانون الثاني لسنة 2016 قدم الجهاز المركزي للإحصاء تقرير الارقام القياسية للأسعار بالأساس الجديد لسنة 2012 بدلا من سنة 2007 باعتبارها السنة التي نفذ فيها اخر مسح اجتماعي واقتصادي للأسرة في العراق .

4- اعتمد المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية الصادرة بخصوص الاخذ بنظر الاعتبار أثر تغيرات الاسعار عند اعداد القوائم المالية .

5- نظرا لعدم توفر البيانات حول فترة اقتناء الموجودات على مدى حياة الشركات وصعوبة تحديدها بدقة لجأ الباحث الى تحديد نقطة قطع Cut off Sampling واعتبار الميزانية العمومية كما في 2012/12/31 الميزانية المقارنة لغرض تعديل الميزانية العمومية لسنة 2013 باعتبارها السنة الاولى للتعديل .

6- تعتمد جميع الشركات عينة الدراسة طريقة المعدل الموزون في تقييم مخزون اخر المدة .

7- جميع المبالغ المذكورة في الكشوفات والقوائم المالية بالدينار العراقي ومقسومة على (1000) .

8- كانت الارقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية كما في الجدول الآتي :

جدول (7) الارقام القياسية لأسعار المستهلك الشهرية للمدة (2012- 2015)

سنة الاساس (2007 = 100)

الشهر السنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	أب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
2012	137.5	138.4	140.8	142.4	140.6	137.7	138.1	141.9	142.3	140.6	140.5	140.5
2013	141.3	141.4	142.6	144.1	142.2	140.9	141.5	142.0	142.7	145.0	144.3	144.9
2014	147.0	145.7	145.5	146.2	144.2	144.1	144.8	145.9	145.7	146.3	148.6	147.2
2015	146.6	146.2	145.8	147.0	146.6	147.2	148.6	149.7	148.8	148.6	150.1	150.6

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء/ قسم الارقام القياسية

9- يتم احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية ونهاية العام كالتالي :-

أ- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نهاية العام :

= الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال شهر (كانون الاول) للعام المطلوب + الرقم

القياسي العام لأسعار المستهلك خلال شهر (كانون الثاني) للعام التالي ÷ 2

..... معادلة (1)

ب- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بداية العام التالي :

= الرقم القياسي في بداية العام التالي = مخرجات المعادلة (1) معادلة (2)

ج- الرقم القياسي خلال العام :

= مجموع الارقام القياسية لأشهر السنة ÷ 12 معادلة (3)

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في نهاية عام 2012

$$140.9 = 2 / 141.3 + 140.5 =$$

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية عام 2013 = 140.9

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في نهاية عام 2013

$$145.9 = 2 / 147.0 + 144.9 =$$

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية عام 2014 = 145.9

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في نهاية عام 2014

$$146.8 = 2 / 146.4 + 147.2 =$$

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في بداية عام 2015 = 146.8

❖ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في نهاية عام 2015

$$150.3 = 2 / 150.0 + 150.6 =$$

والجدول الآتي يبين الأرقام القياسية في بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي لكل سنة من سنوات الدراسة :-

جدول (8) الأرقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي)

سنة الأساس (2007 = 100)

الرقم القياسي في نهاية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام	الرقم القياسي في بداية العام	السنة
145.9	142.7	140.9	2013
146.8	145.9	145.9	2014
150.3	148.0	146.8	2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية

ثالثاً : تعديل القوائم المالية التاريخية بالقوة الشرائية العامة

لغرض الأخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية يجب تعديل كافة بنود القوائم المالية (كشف العمليات الجارية والميزانية العمومية) للشركات عينة الدراسة طيلة مدة الدراسة (2013- 2015) . ولإجراء عملية التعديل يجب التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، إذ سيتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وتعديل البنود غير النقدية . ولتنفيذ خطوات عملية تعديل القوائم المالية من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة قام الباحث بإعداد الجداول الآتية :-

1- تعديل الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة واندثارها للشركات عينة الدراسة

أولاً: شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

الجداول من (9 – 14) تتضمن تعديل كل بند من البنود غير النقدية (كلفة الموجود الثابت واندثارها) من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة ابتداء من 2013 وحتى 2015 .

جدول (9) بند الاراضي حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
18	100/150.3	12	18	100/146.8	12	18	/145.9 100	12	تكلفة الاراضي في 2013/1/1
-----		-----	-----		-----	-----		-----	اضافات خلال العام
18		12	18		12	18		12	تكلفة الاراضي في 2013/12/31

جدول (10) كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
352416	100/150.3	234475	327055	100/146.8	222790	219127	/145.9 100	150190	الكلفة في 2013/1/1
36816	146.8/150.3	35959	11757	/146.8 145.9	11685	75176	/145.9 140.9	72600	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	----		----	-----		-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
389232		270434	338812		234475	294303		222790	الكلفة كما في 2013/12/31
10497	100/150.3	6984	8476	100/146.8	5774	4892	/145.9 100	3353	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
1741	*1.439	1210	1747	*1.444	1210	3194	*1.320	2420	(+) اندثار السنة الحالية
		----		----		-----		-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
		---		----	-----	----		----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
12238		8194	10223		6984	8086		5773	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
376994	100/150.3	262240	328589		227491	286217		217017	القيمة الدفترية كما

في 2013/12/31

جدول (11) كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
523821	100/150.3	348517	398770	100/146.8	271642	269870	100/145.9	184969	الكلفة في 2013/1/1
43646	/150.3 146.8	42630	77349	/146.8 145.9	76875	89749	/145.9 140.9	86673	(+) الاضافات خلال السنة
		----			-----	-----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
567467		391147	476119		348517	359619		271643	الكلفة كما في 2013/12/31
43579	100/150.3	28995	40330	100/146.8	27473	35640	100/145.9	24428	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
2787	*1.450	1922	2079	*1.366	1522	4028	*1.323	3045	(+) اندثار السنة الحالية
		----			----	-----	-----	-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
					----	-----	-----	-----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
46366		30917	42409		28995	39668		27473	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
521101		360230	433710		319522	319951		244170	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (12) كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
34444	100/150.3	22917	26229	100/146.8	17867	35732	100/145.9	24491	الكلفة في 2013/1/1
2713	146.8/150.3	2650	5081	/146.8 145.9	5050	----		----	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	-----		-----	9664	100/145.9	6624	(-) الاستبعاد خلال السنة
37157		25567	31310		22917	26068		17867	الكلفة كما في

									2013/12/31
13712	100/150.3	9123	13392	100/146.8	9123	13309	100/145.9	9122	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
----		----	----		----	----		----	(+) اندثار السنة الحالية
----		----	----		----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
13712		9123	13392		9123	13309		9122	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
23445		16444	17918		13794	12759		8745	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (13) كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015		2014			2013			البند	
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة			
2298	100/150.3	1529	373	100/146.8	254	371	100/145.9	254	الكلفة في 2013/1/1
----		----	1283	/146.8 145.9	1275	----		----	(+) الإضافات خلال السنة
----		----	----		----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
2298		1529	1656		1529	371		254	الكلفة كما في 2013/12/31
381	100/150.3	254	373	100/146.8	254	369	100/145.9	253	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
----		----	----		----	----		----	(+) اندثار السنة الحالية
----		----	----		----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
----		----	----		----	----		----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
381		254	373		254	369		253	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
1917		1275	1283		1275	2		1	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (14) كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
22758	100/150.3	15142	17848	100/146.8	12158	17184	100/145.9	11778	الكلفة في 2013/1/1
479	146.8/150.3	468	2002	/146.8 145.9	2984	393	/145.9 140.9	380	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	----		----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
23237		15610	19850		15142	17577		12158	الكلفة كما في 2013/12/31
8157	100/150.3	5427	7501	100/146.8	5110	6530	100/145.9	4476	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
471	*1.488	317	415	*1.310	317	914	*1.445	633	(+) اندثار السنة الحالية
----		----	----		----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
----		----	----		----	----		----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
8628		5744	7916		5417	7444		5110	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
14609		9866	11934		9715	10133		7048	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

ثانياً: الشركة العراقية للأعمال الهندسية

الجداول من (15 – 20) تتضمن تعديل كل بند من البنود غير النقدية (كلفة الموجود الثابت واندثارها) من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة ابتداء من 2013 وحتى 2015 .

جدول (15) بند الاراضي حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
977	100/150.3	650	954	100/146.8	650	948	/145.9 100	650	تكلفة الاراضي في 2013/1/1
-----		-----	-----		-----	-----		-----	اضافات خلال العام
977		650	954		650	948		650	تكلفة الاراضي في 2013/12/31

جدول (16) كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
1911819	100/150.3	1272002	1867299	100/146.8	1272002	1855851	/145.9 100	1272002	الكلفة في 2013/1/1
----		----	----		----	-----		-----	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	----		----	-----		-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
1911819		1272002	1867299		1272002	1855851		1272002	الكلفة كما في 2013/12/31
206457	100/150.3	137363	144438	100/146.8	98391	86692	/145.9 100	59419	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
57843	* 1.503	38485	57227	* 1.468	38983	56877	* 1.459	38984	(+) اندثار السنة الحالية
						-----		-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
766	100/150.3	509	16	100/146.8	11				(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
263534		175339	201649		137363	143569		98391	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
1648285		1096663	1665650		1134639	1712282		1173611	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (17) كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
18709	100/150.3	12448	22472	100/146.8	15308	22334	100/145.9	15308	الكلفة في 2013/1/1
----		----	-----		-----	-----		----	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	4198	100/146.8	2860	-----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
18709		12448	18274		12448	22334		15308	الكلفة كما في 2013/12/31
19327	100/150.3	12859	21585	100/146.8	14704	20982	100/145.9	14381	الاندثار المتراكم في

2013/1/1									
338	* 1.503	225	835	* 1.468	569	1134	*1.458	778	(+) اندثار السنة الحالية
----		----	2868	100/146.8	1954	664	100/145.9	455	(-) الاستبعاد خلال السنة
284	100/150.3	189	675	100/146.8	460	-----	-----	-----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
19381		12895	18877		12859	21452		14704	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
(672)		(447)	(603)		(411)	882		604	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (18) كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015		2014			2013			البند	
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية		
162818	100/150.3	108329	186947	100/146.8	127348	173868	100/145.9	119169	الكلفة في 2013/1/1
----		----	-----		-----	27958	/145.9 140.9	27000	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	27920	100/146.8	19019	27459	100/145.9	18821	(-) الاستبعاد خلال السنة
162818		108329	159027		108329	174367		127348	الكلفة كما في 2013/12/31
36616	100/150.3	24362	40237	100/146.8	27410	43464	100/145.9	29790	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
16143	*1.503	10741	16465	*1.468	11216	16067	* 1.369	11736	(+) اندثار السنة الحالية
			20939	100/146.8	14264	20595	100/145.9	14116	(-) الاستبعاد خلال السنة
52759		35103	35763		24362	38936		27410	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
110059		73226	123264		83967	135431		99938	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (19) كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
10100	100/150.3	6720	9865	100/146.8	6720	9804	100/145.9	6720	الكلفة في 2013/1/1
----		----	----		----	-----		----	(+) الاضافات خلال السنة
359	100/150.3	239	----		----	-----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
9741		6481	9865		6720	9804		6720	الكلفة كما في 2013/12/31
9965	100/150.3	6630	9733	100/146.8	6630	9068	100/145.9	6215	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
409	* 1.503	272	509	* 1.468	347	867	* 1.458	595	(+) اندثار السنة الحالية
359	100/150.3	239	----		----	262	100/145.9	180	(-) الاستبعاد خلال السنة
409	100/150.3	272	509	100/146.8	347	----	----	----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
9606		6391	9733		6630	9673		6630	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
135		90	132		90	131		90	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (20) كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
23672	100/150.3	15750	35025	100/146.8	23859	32330	100/145.9	22159	الكلفة في 2013/1/1
----	-----	-----	2108	/ 146.8 145.9	2095	1760	/145.9 140.9	1700	(+) الاضافات خلال السنة
1428	100/150.3	950	14979	100/146.8	10204	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
22244		14800	22154		15750	34090		23859	الكلفة كما في 2013/12/31
13999	100/150.3	9314	25095	100/146.8	17095	22755	100/145.9	15596	الاندثار المتراكم في

2013/1/1									
2048	*1.503	1363	2154	*1.406	1532	3437	* 1.428	2407	(+) اندثار السنة الحالية
356	100/150.3	237	13391	100/146.8	9122	1325	100/145.9	908	(-) الاستبعاد خلال السنة
127	100/150.3	85	280	100/146.8	191	----	----	----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
15564		10355	13578		9314	24867		17095	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
6680		4445	8576		6436	9223		6764	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

ثالثاً: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

الجداول من (21 – 25) تتضمن تعديل كل بند من البنود غير النقدية (كلفة الموجود الثابت واندثارها) من الكلفة التاريخية الى الكلفة التاريخية المعدلة ابتداء من 2013 وحتى 2015 .

جدول (21) كلفة واندثار بند المباني حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015		2014			2013		البند		
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة			
91271	100/150.3	60726	89146	100/146.8	60726	88599	100/145.9	60726	الكلفة في 2013/1/1
----		----	----		----	-----		-----	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	----		----	-----		-----	(-) الاستبعاد خلال السنة
91271		60726	89146	60726	88599			60726	الكلفة كما في 2013/12/31
72691	100/150.3	48364	66542	100/146.8	45328	61703	100/145.9	42291	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
4563	* 1.503	3036	4457	* 1.468	3036	4429	* 1.459	3036	(+) اندثار السنة الحالية
1647	100/150.3	1096	-----		----	-----		-----	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
75607		50304	70999		48364	66132		45327	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
15664		10422	18147		12362	22467		15399	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (22) كلفة واندثار بند الآلات والمعدات حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
70582	100/150.3	46961	68939	100/146.8	46961	68516	100/145.9	46961	الكلفة في 2013/1/1
-----		----	-----		-----	-----		----	(+) الاضافات خلال السنة
-----		----	-----		-----	-----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
70582		46961	68939		46961	68516		46961	الكلفة كما في 2013/12/31
70378	100/150.3	46825	68318	100/146.8	46538	67770	100/145.9	46450	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
7058	* 1.503	4696	7187	* 1.468	4896	6851	*1.459	4696	(+) اندثار السنة الحالية
6927	100/150.3	4609	6765	100/146.8	4608	6724	100/145.9	4609	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
70509		46913	68740		46825	67897		46538	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
73		48	199		136	619		424	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (23) كلفة واندثار بند وسائل نقل وانتقال حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
65293	100/150.3	43442	63773	100/146.8	43442	63382	100/145.9	43442	الكلفة في 2013/1/1
----		----	-----		-----	-----		----	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	-----		-----	-----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
65293		43442	63773		43442	63382		43442	الكلفة كما في 2013/12/31
59344	100/150.3	39484	52420	100/146.8	35709	46589	100/145.9	31932	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
9794	*1.503	6516	9565	*1.468	6516	9507	* 1.369	6516	(+) اندثار السنة

الحالية									
4118	100/150.3	2740				3998	100/145.9	2740	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
65020		43260	4022	100/146.8	2740	52098		35708	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
273		181	57963		39485	11284		7734	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (24) كلفة واندثار بند العدد والقوالب حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
5815	100/150.3	3869	5681	100/146.8	3870	4997	100/145.9	3425	الكلفة في 2013/1/1
----		----	----		----	460	/145.9 140.9	444	(+) الاضافات خلال السنة
5815		3869	5681		3870	5457		3869	الكلفة كما في 2013/12/31
4719	100/150.3	3140	4334	100/146.8	2952	4041	100/145.9	2770	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
886	* 1.503	590	866	* 1.468	590	825	* 1.410	585	(+) اندثار السنة الحالية
606	100/150.3	403	590	100/146.8	402	587	100/145.9	402	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
4999		3328	4610		3140	4279		2952	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
816		542	1071		730	1178		917	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

جدول (25) كلفة واندثار بند اثاث واجهزة مكتبية حسب الكلفة التاريخية المعدلة

2015			2014			2013			البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	
74383	100/150.3	49490	70338	100/146.8	47914	67775	100/145.9	46453	الكلفة في 2013/1/1
296	146.8/150.3	289	1586	/ 146.8 145.9	1576	1513	/145.9 140.9	1461	(+) الاضافات خلال السنة
----		----	----		-----	----		----	(-) الاستبعاد خلال السنة
74679		49779	71924		49490	69288		47914	الكلفة كما في 2013/12/31
60654	100/150.3	40355	55961	100/146.8	38121	52444	100/145.9	35945	الاندثار المتراكم في 2013/1/1
9022	*1.500	6015	8538	*1.453	5876	8274	* 1.446	5722	(+) اندثار السنة الحالية
5659	100/150.3	3765	5346	100/146.8	3642	5172	100/145.9	3545	(-) الاندثار المحول الى ح الاحتياطات
64017		42606	59153		40355	55546		38122	الاندثار المتراكم في 2013/12/31
10662		7173	12771		9135	13742		9792	القيمة الدفترية كما في 2013/12/31

* لغرض الاخذ بنظر الاعتبار الاضافات في كلفة الموجودات الثابتة خلال السنة عند احتساب الكلفة التاريخية المعدلة لقسط الاندثار السنوي تم اعتماد المعادلة الآتية :-

$$\text{معامل التعديل} = \frac{\text{الكلفة التاريخية المعدلة للموجود في 12/ 31}}{\text{الكلفة التاريخية للموجود في 31/ 31}} \cdot 12$$

الكلفة التاريخية المعدلة للاندثار السنوي = قسط الاندثار السنوي × معامل التعديل .

وبعد تطبيق اجراءات تعديل الكلفة التاريخية لكل موجود من الموجودات الثابتة واندثارها للشركات عينة الدراسة تم التوصل الى اندثار الموجودات الثابتة السنوي المعدل لكل سنة من سنوات الدراسة الذي يدخل ضمن عناصر كشف العمليات الجارية المعدل كأحد مصروفات الفترة ليخفض من ارباح السنة المتحقق فيها ، بالإضافة الى الكلفة التاريخية المعدلة والاندثار المتراكم المعدل وصولا الى القيمة الدفترية المعدلة للموجودات الثابتة في 12/31 لكل سنة من سنوات الدراسة التي تدرج ضمن عناصر الميزانية العمومية المعدلة . والجدول التالي يمثل اجمالي الكلفة التاريخية المعدلة للموجودات الثابتة واندثارها للشركات عينة الدراسة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) :-

جدول (26) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ مقسومة على 1000)

الشركة / السنة			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			
البند	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
الكلفة في 1/1	542302	770295	935755	2095135	2122562	2128095	293269	297877	307344			
(+) الاضافات خلال السنة	165318	98472	83654	29718	2108	----	1973	1586	296			
(-) الاستبعاد خلال السنة	9664	----	----	27459	47097	1787	----	----	----			
الكلفة كما في 12 / 31	697956	868767	1019409	2097394	2077573	2126308	295242	299463	307640			
الاندثار المتراكم في 1/ 1	60740	70072	76327	182961	241088	286364	232547	247575	267786			
(+) اندثار السنة الحالية	8136	4241	4999	78382	77190	76781	29886	30613	31323			
(-) الاستبعاد خلال السنة	----	----	----	22846	37198	715	----	----	----			
(-) الاندثار المحول الى حساب الاحتياطات	----	----	----	----	1480	1586	16481	16723	18957			
الاندثار المتراكم في 12/31	68876	74313	81326	238497	279600	360844	245952	261465	280152			
القيمة الدفترية كما في 12/31	629080	794454	938083	1858897	1797973	1765464	49290	37998	27488			

2- إجراءات تعديل القوائم المالية

❖ شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة

أ- احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (27) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015			2014			2013			السنة
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية	البند
317943	150.3 146.8/	310539	534336	/ 146.8 145.9	531060	175320	145.9 140.9/	169312	صافي الاصول النقدية * في 1/1
47671	/ 150.3	46942	111660	/ 146.8	110976	183179	/ 145.9	179161	تضاف المتحصلات النقدية خلال العام
365614	148.0	357481	645996	145.9	642036	358499	142.7	348473	ايرادات النشاط الجاري
83655	/ 150.3 146.8	81707	98472	146.8 145.9/	97869	165308	145.9 140.9/	159643	تطرح المدفوعات النقدية خلال عام
86609		85284	90983		90425	85550	/ 145.9	83674	مشتريات اصول ثابتة
21310	/ 150.3	20984	30805	/ 146.8	30616	25720	142.7	25156	الرواتب والاجور
15516	148.0	15279	23903	145.9	23756	15646		15303	المستلزمات السلعية
13373		13168	2310		2296	----		----	المستلزمات الخدمية
595		586	----		----	----		----	الضرائب والرسوم
221058		217008	246473		244962	292224		283776	مصروفات سنوات سابقة
144556		140473	399523		397074	66275		64697	صافي المركز النقدي في 12/31
140473			397074			64697			
144556			399523			66275			مكاسب (خسائر) القوة الشرائية * *
(4083)			(2449)			(1578)			

* صافي المركز النقدي التاريخي في 1/1 = الموجودات النقدية - المطلوبات النقدية = (المدينون + النقود) - (الدائنون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = 169312 = 5545 - (100826 + 74031)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = 531060 = 5140 - (459869 + 76331)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = 310539 = 18291 - (237454 + 91376)

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود والمعروضة في الجدول (27) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (1578- ، 2449- ، 4083-) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ (174857 ، 536200 ، 328830) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية

التي بلغت (5545 ، 5140 ، 18291) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ، وسيتم تحويل خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخفف من نتيجة اعمال كل سنة مالية

ب- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (28) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة			
تاريخية	معامل	تاريخية	تاريخية	تاريخية	تاريخية	البند			
معدلة	التعديل	معدلة	معدلة	معدلة	معدلة				
47671	/150.3	46942	96904	/146.8	96310	183179	/145.9	179161	الإيرادات الجارية
-----	148.0	-----	14756	145.9	14666	-----	142.7	-----	إيراد النشاط الجاري
47671		46942	111660		110976	183179		179161	إيراد فوائد دائنة
									مجموع إيرادات النشاط الجاري
									تنزل : المصروفات الجارية
86609	/150.3	85284	90983	/146.8	90425	85550	/145.9	83674	الرواتب والاجور
21310	148.0	20984	30805	145.9	30616	25720	142.7	25156	المستلزمات السلعية
15516		15279	23903		23756	15646		15303	المستلزمات الخدمات
4999	جدول (26)	3449	4241	جدول (26)	3049	8136	جدول (26)	6099	الاندثار
13373	/150.3	13168	2310	/146.8	2296	-----		-----	الضرائب والرسوم
595	148.0	586	-----	145.9	-----	-----		-----	مصروفات سنوات سابقة
142402		138750	152242		150142	135052		130232	مجموع مصروفات النشاط الجاري
(94731)		(91808)	(40582)		(39166)	48127		48929	فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الاولى
									تضاف :الإيرادات التحويلية الأخرى
7601	/150.3	7485	1607	/146.8	1597	-----		-----	إيرادات سنوات سابقة
-----	148.0	-----	1077	145.9	1070	-----		-----	الإيرادات عرضية
7601		7485	2684		2667				مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى
									تنزل : المصروفات التحويلية والأخرى
-----		-----	49	/146.8	48	8946	/145.9	8750	المصروفات التحويلية الأخرى
-----		-----	49	145.9	48	8946	142.7	8750	مجموع المصروفات التحويلية والأخرى
(4083)	جدول (27)		(2449)	جدول (27)		(1578)	جدول (27)		مكاسب(خسائر) القوة الشرائية للنقود
(91213)		(84323)	(40296)		(36547)	37603		49179	فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الثانية

اعتمادا على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية في جدول (28) اعلاه للسنوات

(2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- اظهرت الارقام المعدلة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للانذار

السنوي التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الارباح السنوية المتحققة وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الارباح ومقدار الضرائب .

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدة على اساس الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة ، ففي سنة 2013 حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (49179) بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على اساس الكلفة التاريخية ، وبعد الاخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار عن طريق تعديل البيانات المحاسبية المتضمنة في كشف العمليات الجارية للشركة بالأسعار القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) واحتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود انخفض فائض العمليات الجارية وظهر بمقدار (37603) ، اما في السنوات (2014 ، 2015) فقد كان عجز العمليات الجارية بمقدار (-36547 ، - 84323) على التوالي بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على اساس الكلفة التاريخية ، بينما ظهر العجز اعلى من ذلك خلال العامين بمقدار (- 40296 ، - 91213) على التوالي للبيانات التاريخية المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الارباح والخسائر الصورية لنتيجة اعمال الشركة الناتجة من عدم الاخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (29) مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية

السنة	الاندثار السنوي				فائض (عجز) العمليات الجارية			
	تاريخي	المعدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	المعدل	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	6099	8136	2039	33 %	49179	37603	11576	23 %
2014	3049	4241	1192	39 %	(36547)	(40296)	(3749)	10 %
2015	3449	4999	1550	45 %	(84323)	(91213)	(6890)	8 %

وبذلك تكون البيانات المحاسبية المعدلة قد عبرت عن نتيجة عمليات الشركة بالشكل الحقيقي بعد الاخذ بنظر الاعتبار الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

ج - تعديل الميزانية العمومية

جدول (30) الميزانية العمومية كما في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة	
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	البنود
938083	جدول (26)	650068	794454	جدول (26)	571810	629080	الموجودات الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية) مجموع الموجودات الثابتة
938083		650068	794454		571810	629080	
216032	/150.3 148.0	212726	206140	/146.8 145.9	204876	126040	الموجودات المتداولة المخزون
68409	----	68409	91376	----	91376	76331	المدينون
77006	----	77006	237453	----	237453	459869	النقد
361447		358141	534969		533705	662240	مجموع الموجودات المتداولة
1299530		1008209	1329423		1105515	1291320	مجموع الموجودات
1623240	100/150.3	1080000	1585440	100/146.8	1080000	1575720	مصادر الاموال طويلة الاجل
(91213)	جدول (28)	(77098)	(40296)	جدول (28)	7224	37603	راس المال الاسمي والمدفع ارباح (خسائر) السنة
(237804)	متم حسابي	1002902	(234012)	متم حسابي	1087224	(327142)	الاحتياطيات
1294223		1002902	1311132		1087224	1286181	مجموع حقوق الملكية
5307		5307	18291		18291	5139	مصادر التمويل قصيرة الاجل
5307		5307	18291		18291	5139	الدائنون
1299530		1008209	1329423		1105515	1291320	مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل
							مجموع مصادر التمويل

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول رقم (26) وقائمة الميزانية العمومية في جدول (30)

للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حياة الشركة للموجودات الثابتة القابلة للاندثار ، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق اساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الاحلال والحفاظ على القدرة الانتاجية للشركة .

ب- ارتفاع اجمالي حقوق المساهمين طبقا لأنموذج القوة الشرائية العامة عن اجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في اجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره الى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال عند اعتماد اساس الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار المتراكم وكلفة الموجودات الثابتة وقيمة حقوق المساهمين من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (31) مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين

حقوق المساهمين			الموجودات الثابتة				الاندثار المتراكم			السنة		
نسبة الزيادة	الفروقات	تاريخي معدل	تاريخي	نسبة الزيادة	الفروقات	تاريخي معدل	تاريخي	نسبة الزيادة	الفروقات		تاريخي معدل	
% 14	156409	1286181	1129772	% 31	152090	629080	476990	% 36	18094	68876	50782	2013
% 20	223908	1311132	1087224	% 39	222644	794454	571810	% 37	20082	74313	54231	2014
% 29	291321	1294223	1002902	% 44	288015	938083	650068	% 70	33593	81326	47733	2015

مما سبق من نتائج في الفترتين (أ) ، (ب) اعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (156409 ، 223908 ، 291321) على التوالي .

❖ الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م - مختلطة)

أ- احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (32) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة	
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند	
140596	150.3 146.8/	137322	240789 / 146.8 145.9	239313	9277	8959	صافي الاصول النقدية *
						1/1	في
							تضاف المتحصلات النقدية
							خلال العام
133430	/ 150.3	131389	/ 146.8	257241	874215 / 145.9	855041	ايرادات النشاط الجاري
5898	148.0	5808	9880	9819	7430	7267	فوائد و اجارات اراضي دائنة
279924		274519	509497	506373	890922	871267	تطرح المدفوعات النقدية
							خلال العام
237	/ 150.3	232	399	397	29718	28700	مشتريات اصول ثابتة
107706	146.8	106058	115044	114339	118655	116053	الرواتب والاجور
81370		80125	68236	67818	52851	51692	المستلزمات السلعية
46762	/ 150.3	46046	63718	63327	77333	75637	المستلزمات الخدمية
71856	148.0	70757	128760	127971	543849	531921	مشتريات بضاعة بغرض
							البيع
117		115	4840	4810	15064	14734	الضرائب والرسوم
308048		303333	380997	378662	837470	818737	صافي المركز النقدي في
(28124)		(28814)	128500	127711	53452	52530	12/31
(28814)			127711		52530		
(28124)			128500		53452		
(690)			(789)		(922)		مكاسب (خسائر) القوة الشرائية* *

* صافي المركز النقدي التاريخي في 1/1 = الموجودات النقدية - المطلوبات النقدي = (المدينون + النقود) - (الدائون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = 8959 = 46203 - (28138 + 27024)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = 239313 = 55238 - (248790 + 45761)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = 137322 = 44452 - (191241 + 9467 -)

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود والمعروضة في الجدول (32) اعلاه

يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (922 - ، 789 - ، 690 -) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ (55162 ، 294551 ، 181774) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية التي بلغت (8959 ، 239313 ، 44452) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ، وسيتم تحويل خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخفيض من نتيجة اعمال كل سنة مالية

ب- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (33) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة		
تاريخية	معامل	تاريخية	تاريخية	معامل	تاريخية	معامل	تاريخية	البند
معدلة	التعديل	معدلة	معدلة	التعديل	معدلة	التعديل	معدلة	
133430	/150.3	131388	258828	/146.8	257241	874215	/145.9	الإيرادات الجارية
5899	148.0	5809	9879	145.9	9818	7430	142.7	إيرادات النشاط الجاري
139329		137197	268707		267059	881645		فوائد وإيجار اراضي داننة
								مجموع إيرادات النشاط الجاري
								تنزل : المصروفات الجارية
107706	/150.3	106058	115044	/146.8	114339	118655	/145.9	الرواتب والاجور
81370	148.0	80125	68236	145.9	67818	52851	142.7	المستلزمات السلعية
46762		46046	63718		63327	77333		المستلزمات الخدمات
71856		70757	128760		127971	543849		مشتريات بضاعة بغرض البيع
76781	جدول (26)	51087	77190	جدول (26)	52647	78382	جدول (26)	الانذار
117	/150.3	115	4840	/146.8	4810	15064	/145.9	الضرائب والرسوم
	148.0			145.9			142.7	
384592		354189	457788		430912	886134		مجموع مصروفات النشاط الجاري
(245263)		(216992)	(189081)		(163853)	(4489)		فائض (عجز) العمليات الجارية / المرحلة الاولى
								تضاف : الإيرادات التحويلية الأخرى
10098	/150.3	9943	12011	/146.8	11937	5154	/145.9	إيرادات الاستثمارات المالية
-----	148.0	-----	1887	145.9	1875	-----	142.7	الإيرادات التحويلية الأخرى
198		195	4931		4901	15034		مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى
10296		10138	18829		18713	20188		
								تنزل : المصروفات التحويلية والأخرى
360	/150.3	355	616	/146.8	612	562	/145.9	المصروفات التحويلية عدا (الضرائب والرسوم)
6817	148.0	6713	22555	145.9	22417	34628	142.7	المصروفات الأخرى
7177		7068	23171		23029	35190		مجموع المصروفات التحويلية والأخرى
(690)	جدول (32)		(789)	جدول (32)		(922)	جدول (32)	مكاسب (خسائر) القوة الشرائية للنقود
(242834)		(213922)	(194212)		(168169)	(20413)		فائض (عجز) العمليات الجارية / المرحلة الثانية

اعتماداً على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية في جدول (33) اعلاه للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- اظهرت الارقام المعدلة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للاندثار السنوي التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الارباح او الخسائر السنوية المتحققة ، وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الارباح ومقدار الضرائب ، وهذا يعني ان كشف العمليات الجارية التاريخي خلال السنوات محل الدراسة تضمن ارباح وخسائر صورية (وهمية) .

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدلة على اساس الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة ، ففي سنة 2013 حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (3099) بحسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على اساس الكلفة التاريخية ، بينما أظهر كشف العمليات الجارية المعدل ان هنالك عجزاً في العمليات الجارية بمقدار (20413) ، اما في السنوات (2014 ، 2015) فقد كان عجز العمليات الجارية بمقدار (168169 ، 213922) على التوالي للبيانات التاريخية بينما ظهر العجز اعلى من ذلك خلال العامين بمقدار (194212 ، 242834) على التوالي للبيانات المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الارباح والخسائر الصورية لنتيجة اعمال الشركة الناتجة من عدم الاخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (34) مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية

السنة	الاندثار		السنوي		فائض (عجز)		العمليات الجارية	
	تاريخي	تاريخي معدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي معدل	تاريخي	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	54498	78382	23884	44 %	(20413)	3099	23512	75 %
2014	52647	77190	24543	46 %	(194212)	(168169)	26043	15 %
2015	51087	76781	25694	50 %	(242834)	(213922)	28912	13 %

وبذلك تكون البيانات المحاسبية المعدلة قد عبرت عن نتيجة عمليات الشركة بالشكل الحقيقي بعد الاخذ بنظر الاعتبار الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود .

ج - تعديل الميزانية العمومية

جدول (35) الميزانية العمومية كما في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند
1765464	جدول (26)	1174628	جدول (26)	1225372	جدول (26)	الموجودات الموجودة الثابتة (بالقيمة الدفترية) الاستثمارات المالية طويلة الاجل مجموع الموجودات الثابتة
196776	100/150.3	130922	100/146.8	181397	100/145.9	1281657
1962240		1305550		1406769		180336
						1461993
			/146.8		/145.9	الموجودات المتداولة
156984	148.0/150.3	154582	145.9	154807	140.9	المخزون
7678	----	7678	----	(9467)	----	المديون
114214	----	114214	----	191241	----	النقود
						مجموع الموجودات المتداولة
278876		276474		336581		450502
2241116		1582025		1743350		1912495
						مجموع الموجودات
						مصادر الاموال طويلة الاجل
2254500	100/150.3	1500000	100/146.8	1500000	100/145.9	راس المال الاسمي والمدفوع
(242834)	جدول (33)	(194212)	جدول (33)	(20413)	جدول (33)	ارباح (خسائر) السنة
185058	متم حسابي	37633	متم حسابي	198898	متم حسابي	357257
2196724		1537633		1698898		1857257
						مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
						مصادر التمويل قصيرة الاجل
44392		44392		44452		55238
44392		44392		44452		55238
2241116		1582025		1743350		1912495
						مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول (26) وقائمة الميزانية العمومية في جدول (35)

للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

- أ - ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة
مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة
تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حيازة الشركة

للموجودات الثابتة القابلة للاندثار، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق اساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الاحلال والحفاظ على القدرة الانتاجية للشركة .

ب- ارتفاع اجمالي حقوق المساهمين طبقا لأنموذج القوة الشرائية العامة عن اجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في اجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره الى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لراس المال عند اعتماد اساس الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار المتراكم وكلفة الموجودات الثابتة وقيمة حقوق المساهمين من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (36) مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين

السنة	الاندثار المتراكم			الموجودات الثابتة				حقوق المساهمين				
	تاريخي	تاريخي	تاريخي	نسبة الزيادة	الفروقات	تاريخي	تاريخي	نسبة الزيادة	الفروقات	تاريخي		
2013	164230	238497	75398	% 46	1281657	1858897	577240	% 45	1857257	2522805	665548	% 36
2014	190528	279600	89072	% 46	1225372	1797973	572601	% 46	1698898	2357348	658450	% 39
2015	240083	360844	120761	% 50	1174628	1765464	590836	% 50	1537633	2196724	659091	% 43

مما سبق من نتائج في الفترتين (أ) ، (ب) اعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (665548 ، 658450 ، 659091) على التوالي .

❖ الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

أ- احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

جدول (37) مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة	
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند	
1527683	150.3 146.8/	1492108	1409189 / 146.8 145.9	1400550	1377024 / 145.9 140.9/	صافي الاصول النقدية * في 1/1	
738471	/ 150.3	727170	/ 146.8	770695	709861 / 145.9	تضاف المتحصلات النقدية خلال العام	
2266154	148.0	2219278	2184638 / 145.9	2171245	2086885 / 142.7	ايرادات النشاط الجاري	
296	/ 150.3 146.8	289	1586 / 146.8 145.9/	1576	1973 / 145.9 140.9/	تطرح المدفوعات النقدية خلال العام	
481006		473645	497830	494778	475898	1905	مشتريات اصول ثابتة
47028	/ 150.3	46308	42630 / 146.8	42369	75287 / 145.9	الرواتب والاجور	
67790	148.0	66753	77990 / 145.9	77512	63734 / 142.7	المستلزمات السلعية	
27161		26745	26431	26269	25264	المستلزمات الخدمية	
623281		613740	646467	642504	642156	الضرائب والرسوم	
1642873		1605538	1538171	1528741	1444729	صافي المركز النقدي في 12/31	
1605538			1528741		1396079		
1642873			1538171		1444729		
(37335)			(9430)		(48650)	مكاسب (خسائر) القوة الشرائية **	

* صافي المركز النقدي التاريخي في 1/1 = الموجودات النقدية - المطلوبات النقدي

= (استثمارات مالية قصيرة الاجل + المدينون + النقود) - (الداننون)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2013 = 1329834 = 1118744 - (306191 + 2887 + 2139500)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2014 = 1400550 = 1471045 - (1087784 + 1811 + 1782000)

صافي المركز النقدي في 1/1 / 2015 = 1492108 = 1109712 - (1553996 + 1824 + 1046000)

** مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي الرصيد النقدي التاريخي نهاية السنة - صافي الرصيد النقدي التاريخي المعدل نهاية السنة . (يعترف بكافة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود في كشف الدخل المبني على المستوى العام للأسعار) .

اعتمادا على نتائج مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود المعروضة في الجدول (37) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية للنقود من جراء الاحتفاظ بالنقد بمقدار (48650 - ، 9430 - ، - 37335) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، لان صافي الموجودات النقدية الذي كان يبلغ (2448578 ، 2871595 ، 2601820) على التوالي ، اعلى من صافي المطلوبات النقدية التي بلغت (1329834 ، 1400550 ، 149210) على التوالي لذلك تحققت الخسارة ،

وسيتم تحويل خسائر القوة الشرائية الى كشف العمليات الجارية للسنوات المذكورة لتخضع من نتيجة اعمال كل سنة مالية .

ب- تعديل كشف العمليات الجارية

جدول (38) كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	البند
738471	/150.3	727170	775449	770695	709861	الإيرادات الجارية
738471	148.0	727170	775449	770695	709861	إيراد النشاط الجاري
						مجموع إيرادات النشاط الجاري
						تنزل : المصروفات الجارية
481006	/150.3	473645	497830	494778	475898	الرواتب والاجور
47028	148.0	46308	42630	42369	75287	المستلزمات السلعية
67790		66753	77990	77512	63734	المستلزمات الخدمات
31323	جدول (26)	20854	30613	20915	29886	الاندثارات
27161	/150.3	26745	26431	26269	25264	الضرائب والرسوم
	148.0					
654308		634305	675494	661843	670074	مجموع مصروفات النشاط الجاري
84163		92865	99955	108852	39787	فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الاولى
77029	/150.3	75850	108266	107603	109610	تضاف :الإيرادات التحويلية الأخرى
35039	148.0	34503	76	75	70225	إيرادات الاستثمارات المالية
112068		110353	108342	107678	179835	الإيرادات الأخرى
						مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى
7527	/150.3	7412	25667	25510	25106	تنزل : المصروفات التحويلية والأخرى
7527	148.0	7412	25667	25510	25106	المصروفات التحويلية
						مجموع المصروفات التحويلية والأخرى
(37335)	جدول (37)		(9430)	جدول (37)	(48650)	مكاسب(خسائر) القوة الشرائية للنقود
151369		195806	173200	191020	145866	فائض (عجز) العمليات الجارية /المرحلة الثانية

اعتمادا على البيانات المعروضة في كشف العمليات الجارية في جدول (38) اعلاه للسنوات (

2013 ، 2014 ، 2015) يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- اظهرت الارقام المعدلة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة زيادة الاندثار السنوي المعدل عن الاندثار السنوي التاريخي ، وهذا يبين النقص في القوة الشرائية للاندثار السنوي

التاريخي والذي يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الارباح السنوية المتحققة وبالتالي على سلامة قرارات توزيع الارباح ومقدار الضرائب .

ب- يوجد فرق واضح في نتيجة العمليات الجارية للشركة بين البيانات المعدة على اساس الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة ، إذ حققت الشركة فائض العمليات الجارية بمقدار (198931 ، 191020 ، 195806) حسب كشف العمليات الجارية للشركة والمعد على اساس الكلفة التاريخية للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، وبعد الاخذ في الحسبان تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار عن طريق تعديل البيانات المحاسبية المتضمنة في كشف العمليات الجارية بالأسعار القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) واحتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود تبين ان نتيجة العمليات الجارية للشركة انخفضت بشكل ملحوظ ، فقد حققت الشركة فائض العمليات الجارية بعد التعديل بمقدار (145866 ، 173200 ، 151369) للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي للبيانات المعدلة ، وتبين هذه الفروقات في النتائج مقدار الارباح والخسائر الصورية لنتيجة اعمال الشركة الناتجة من عدم الاخذ بنظر الاعتبار أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (39) مقارنة قسط الاندثار السنوي وفائض (عجز) العمليات الجارية

السنة	الاندثار السنوي				فائض (عجز) العمليات الجارية			
	تاريخي	المعدل	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	المعدل	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	20555	29886	9331	45 %	198931	145866	53065	26 %
2014	20915	30613	9698	46 %	191020	173200	17820	9 %
2015	20854	31323	10469	50 %	195806	151369	44437	22 %

وبذلك تكون البيانات المحاسبية المعدلة قد عبرت عن نتيجة عمليات الشركة بالشكل الحقيقي بعد الاخذ بنظر الاعتبار الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود

ج - تعديل الميزانية العمومية

جدول (40) الميزانية العمومية كما في 31 / 12 (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

2015		2014		2013		السنة		البند
تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	تاريخية معدلة	معامل التعديل	
27488	جدول (26)	18366	37998	جدول (26)	26320	49290	جدول (26)	34265
109851	100/150.3	73088	107293	100/146.8	73088	106635	100/145.9	73088
137339		91454	145291		99408	155925		107353
								الموجودات
								الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية) الاستثمارات المالية طويلة الاجل مجموع الموجودات الثابتة
481029	/150.3 148.0	473668	471357	/146.8 145.9	468467	515491	/145.9 140.9	497825
1960000	----	1960000	1046000	----	1046000	1782000	----	1782000
1837	----	1837	1824	----	1824	1811	----	1811
263416	----	263416	1553996	----	1553996	1087784	----	1087784
								مجموع الموجودات المتداولة
2706282		2698921	3073177		3070287	3387086		3369420
2843621		2790375	3218468		3169695	3543011		3476773
								مصادر الاموال طويلة الاجل
751500	100/150.3	500000	734000	100/146.8	500000	729500	100/145.9	500000
151369	جدول (38) متم حسابي	1490735	173200	جدول (38) متم حسابي	1559983	145866	جدول (38) متم حسابي	1505728
1141112		1990735	1201556		2059983	1196600		2005728
2043981			2108756			2071966		مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل
								مصادر التمويل قصيرة الاجل
799640		799640	1109712		1109712	1471045		1471045
799640		799640	1109712		1109712	1471045		1471045
2843621		2790375	3218468		3169695	3543011		3476773
								مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل

اعتمادا على البيانات المعروضة في جدول رقم (26) وقائمة الميزانية العمومية في جدول (40)
للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي :-

أ- ارتفاع قيمة الموجودات الثابتة المعدلة عن قيمة الموجودات الثابتة التاريخية ، وزيادة
مخصص الاندثار المعدل بصفة مستمرة عن مخصص الاندثار التاريخي ، وهذه الزيادة
تمثل مقدار النقص في مخصص الاندثار التاريخي خلال فترة حيازة الشركة
للموجودات الثابتة القابلة للاندثار ، وبذلك تكون مخصصات الاندثار المكونة وفق

اساس الكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار منخفضة ولا تكفي للقيام بعملية الاحلال والحفاظ على القدرة الانتاجية للشركة .

ب- ارتفاع اجمالي حقوق المساهمين طبقا لأنموذج القوة الشرائية العامة عن اجمالي حقوق المساهمين التاريخي ، ويعبر هذا الارتفاع عن النقص في اجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد ، والذي يشير بدوره الى عدم قدرة الشركة في المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال عند اعتماد اساس الكلفة التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

والجدول الآتي يبين مقدار الفروقات ونسبة الزيادة في الاندثار المتراكم وكلفة الموجودات الثابتة وقيمة حقوق المساهمين من خلال المقارنة بين البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة :-

جدول (41) مقارنة مخصص الاندثار وقيمة الموجودات الثابتة وحقوق المساهمين

السنة	الاندثار المتراكم			الموجودات الثابتة			حقوق المساهمين		
	تاريخي	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	الفروقات	نسبة الزيادة	تاريخي	الفروقات	نسبة الزيادة
2013	168647	77305	% 46	49290	15025	% 44	2005728	66238	% 3.30
2014	178169	83296	% 47	37998	11678	% 44	2059983	48773	% 2.36
2015	186411	93741	% 50	27488	9122	% 50	1990735	53246	% 2.67

مما سبق من نتائج في الفقرتين (أ) ، (ب) اعلاه يوضح الفروقات في الكلفة التاريخية لمجموع الموجودات ومصادر التمويل عن الكلفة التاريخية المعدلة والبالغة (66238 ، 48773 ، 53246) على التوالي .

ان النتائج الظاهرة في القوائم المالية المعدلة للشركات عينة الدراسة تبين اهمية التعديل وفق الاسلوب المتبع (القوة الشرائية العامة) في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل خاص ، واهمية اتباع الطرائق والاساليب المحاسبية في التعديل بشكل عام ، وما ينتج عنه في التوصل الى نتيجة الاعمال والمركز المالي بالشكل الحقيقي والمعبر عن الواقع الاقتصادي الذي تعمل تحت تأثيره تلك الشركات يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات .وكما هو موضح بالملخص الاتي :-

1- تعتبر مكاسب وخسائر القوة الشرائية الظاهرة بعد تطبيق اجراءات التعديل متحققة وتقل في حساب كشف العمليات الجارية ، إذ تبين من خلال احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

لوحة النقد ان جميع الشركات عينة الدراسة حققت خسائر نتيجة لارتفاع الموجودات النقدية عن المطلوبات النقدية لاحتفاظها بالنقد وعدم وجود التزامات نقدية طويلة الاجل، وكانت الخسائر النقدية للشركات خلال سنوات الدراسة (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (-1578 ، -2449 ، -4083) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (922 - ، 789 - ، 690 -) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (48650 - ، 9430 - ، 37335 -) .

2- بلغت نسبة الزيادة في فائض (عجز) العمليات الجارية عند مقارنة الكلفة التاريخية والتاريخية المعدلة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (23 % ، 10 % ، 8 %) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (75 % ، 15 % ، 13 %) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (26 % ، 9 % ، 22 %) .

وتعود الزيادة في فائض (عجز) العمليات الجارية الى خسائر القوة الشرائية للنقود وزيادة تكليف الانتاج بعد اجراء عملية التعديل .

3- بلغت الفروقات بالزيادة في مجموع الموجودات بين الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (156409 ، 223980 ، 291321) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (665548 ، 658450 ، 659091) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (66238 ، 48773 ، 53246) .

ويعود الفرق الى الزيادة في العناصر غير النقدية المتمثلة بالموجودات الثابتة والاندثار المتراكم والمخزون التي تم تعديلها وفق اسلوب القوة الشرائية العامة .

فيما كان الفرق في مجموع مصادر التمويل بين الكلفة التاريخية والكلفة التاريخية المعدلة يعود الى الزيادة في العناصر غير النقدية المتمثلة براس المال للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (495720 ، 505440 ، 543240) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (688500 ، 702000 ، 754500) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (229500 ، 234000 ، 251500) .

المبحث الثاني

التنبؤ عن الفشل المالي

في الشركات عينة الدراسة وتحليل النتائج

يتضمن هذا المبحث احتساب المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية والتاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة وتطبيق نموذج التمان (Altman Z-score) على البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة في كشف العمليات الجارية والميزانية العمومية للتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة ، وتحليل النتائج واثبات الفرضيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة المتمثلة بالقوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة والتنبؤ عن الفشل المالي .

أولاً : عناصر القوائم المالية التاريخية والتاريخية المعدلة

1- عناصر القوائم المالية التاريخية

تم استخدام عناصر القوائم المالية التاريخية ادناه للشركات عينة الدراسة في عملية احتساب المؤشرات المالية لغرض مقارنتها بالمؤشرات المالية التي سيتم احتسابها على اساس عناصر القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة .

جدول (42) عناصر القوائم المالية التاريخية (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة / السنة
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	البند
2698921	3070287	3369420	276474	336581	450502	358141	533705	657921	مجموع الموجودات المتداولة
2790375	3169695	3476773	1582025	1743350	1912495	1008209	1105515	1134911	مجموع الموجودات
799640	1109712	1471045	44392	44452	55238	5307	18291	5139	مجموع المطلوبات المتداولة
1899281	1960575	1898375	232082	292129	395264	352834	515414	652782	راس المال العامل
1990735	2059983	2005728	1537633	1698898	1857257	1002902	1087224	1129772	القيمة السوقية لحقوق المساهمين
799640	1109712	1471045	44392	44452	55238	5307	18291	5139	مجموع المطلوبات
727170	770695	694292	131388	257241	855041	46942	96310	183179	صافي المبيعات (ايراد النشاط الجاري)
222551	217289	223641	(213808)	(163359)	17833	(71155)	(34251)	49179	الارباح قبل الفوائد والضرائب
1490735	1559983	1505728	37633	198898	357257	(77098)	7224	49772	الارباح المحتجزة

2- عناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة

بعد الاخذ بنظر الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية من خلال تطبيق اسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) على القوائم المالية التاريخية للشركات عينة الدراسة ، والتوصل الى نتيجة الاعمال والمركز المالي بالشكل المعبر عن الواقع الاقتصادي الواقعة تحت تأثيره الشركات عينة الدراسة في المبحث السابق ، تم تلخيص نتائج البنود المحاسبية المعدلة والمطلوبة في تحديد المؤشرات المالية المعتمد في احتساب دالة التنبؤ عن الفشل المالي في الجدول الآتي :-

جدول (43) عناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

شركة / السنة			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			
البند	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	662240	534969	361447	456036	337535	278876	3387086	3073177	2706282			
مجموع الموجودات	1291320	1329423	1299530	2578043	2401800	2241116	3543011	3218468	2843621			
مجموع المطلوبات المتداولة	5139	18291	5307	55238	44452	44392	1471045	1109712	799640			
راس المال العامل	657101	516678	356140	400798	293083	234484	1916041	1963465	1906642			
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	1286181	1311132	1294223	2522805	2357348	2196724	2071966	2108756	2043981			
مجموع المطلوبات	5139	18291	5307	55238	44452	44392	1471045	1109712	799640			
صافي المبيعات (إيراد النشاط الجاري)	183179	96904	47671	874215	258828	133430	709861	775449	738471			
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	37603	(38086)	(77840)	(5349)	(189372)	(242717)	171130	119631	178530			
الأرباح المحتجزة	(237142)	(40296)	(91213)	354718	(194212)	(242834)	1196600	173200	151369			

ثانياً : احتساب المؤشرات المالية وتطبيق نموذج التنبؤ عن الفشل المالي

استعمال انموذج التمان (Altman Z-score) للتنبؤ عن الفشل المالي في الشركات الصناعية عينة الدراسة وبالاعتماد على عناصر القوائم المالية المعدلة والتي تم التوصل اليها في الجدول (43) اعلاه ، وبيان تأثير القوائم المالية المعدلة على اساس الارتفاع في المستوى العام للأسعار على عملية التنبؤ عن الفشل المالي بما توفره من افصاح حقيقي عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي ، وفق المعادلة الآتية :-

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

ويمكن توضيح المؤشرات والوزن النسبي لكل مؤشر وحسب المعادلة اعلاه بالجدول الآتي:-

جدول (44) المؤشرات المالية لأنموذج (Altman Z-score) واوزانها

المتغيرات	المؤشرات المالية	طبيعة المؤشر	الوزن النسبي
X1	صافي راس المال العامل / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	0.012
X2	الارباح المحتجزة / اجمالي الموجودات	يرتبط بسياسة الادارة في توزيع الارباح	0.014
X3	الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات	مؤشر العائد على الاستثمار	0.033
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات	مؤشر رفع مالي	0.006
X5	المبيعات / اجمالي الموجودات	معدل دوران اجمالي الموجودات	0.01

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر عدة

وفقا لأنموذج Altman تم تحديد معيار لدالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة والذي صنف الشركات الى ثلاث فئات وكما في الجدول الآتي:-

جدول (45) معيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الفئات	القدرة على الاستمرار	قيمة دالة Z
الفئة الاولى	شركة ناجحة وقادرة على الاستمرار ولا يتوقع لها الفشل المالي	$Z \geq 2.99$
الفئة الثانية	شركة أداؤها ضعيف ومرشحة اكثر من غيرها إلى التعرض للفشل المالي	$Z < 1.81$
الفئة الثالثة	صعوبة تحديد موقف الشركة وتحتاج الى دراسة تفصيلية	$2.99 > Z > 1.81$

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر عدة

1- احتساب المؤشرات المالية واختبار الفرضية الاولى

لغرض تطبيق انموذج (Altman Z-score) سيتم احتساب المؤشرات المالية للأنموذج الموضحة في جدول (44) المعتمدة في المعادلة الرياضية لدالة التنبؤ عن الفشل المالي ، باستخدام عناصر القوائم المالية التاريخية والتاريخية المعدلة المعروضة في الجدول (42) والجدول (43) التي تم التوصل اليها من واقع القوائم المالية للشركات عينة الدراسة قبل وبعد اجراء عملية التعديل وكما يأتي :-

جدول (46) نسبة المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5)

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركات
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	المتغيرات
0.680	0.618	0.546	0.146	0.167	0.206	490.3	660.4	0.575	X1
0.534	0.492	0.433	0.023	0.114	0.186	(0.076)	0.006	0.044	X2
0.079	0.068	0.064	(0.135)	(0.093)	0.009	(0.070)	(0.031)	0.043	X3
2.50	1.8	1.36	34	38	33	189	59	219	X4
0.260	0.243	0.199	0.083	0.147	0.44	0.046	0.087	0.161	X5

جدول (47) نسبة المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة (X1 ,X2 ,X3 ,X4 ,X5)

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركات
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	المتغيرات
0.670	0.655	0.540	0.104	0.122	0.155	0.274	0.388	0.509	X1
0.053	0.054	0.337	(0.108)	(0.080)	0.138	(0.070)	(0.031)	(0.253)	X2
0.062	0.037	0.048	(0.108)	(0.078)	(0.002)	(0.06)	(0.028)	0.028	X3
2.55	1.9	1.41	49	53	46	244	72	250	X4
0.259	0.240	0.200	0.059	0.107	0.339	0.036	0.072	0.141	X5

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (46) اعلاه والمحسوبة على اساس الكلفة التاريخية يمكن ملاحظة مدى التغير في قيمة المؤشرات المالية المحسوبة على اساس عناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في الجدول (47) كنتيجة لتحقيق التجانس بين تلك العناصر الداخلة في احتساب المؤشرات اعلاه والتي كانت كالآتي:-

1- إن قيمة المتغير (X1) والذي يمثل راس المال العامل الى اجمالي الموجودات للسنوات)

(2013 ، 2014 ، 2015) للشركات موضع الدراسة كانت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : كانت قيمة المتغير (X1) بالكلفة التاريخية)

(0.575 ، 0.466 ، 0.349) وبالكلفة التاريخية المعدلة (0.509 ، 0.388 ، 0.274)

على التوالي ، إذ نلاحظ انها في انخفاض مستمر والسبب يعود الى الانخفاض التدريجي

لراس المال العامل الذي بلغ (657101 ، 516678 ، 356140) على التوالي والذي

قابلته زيادة في مجموع الموجودات إذ كانت (1291364 ، 1329423 ، 1299530)

على التوالي ، وهذا الانخفاض في صافي راس المال العامل يدل على عدم وجود سيولة

كافية لدى الشركة وهو ما يشير الى ان الشركة تحقق خسائر متتالية وغير قادرة على الايفاء بالتزاماتها وهذا احد الاسباب المؤدية الى الفشل المالي .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية : كانت قيمة المتغير (X_1) بالكلفة التاريخية (0.206 ، 0.167 ، 0.146) وبالكلفة التاريخية المعدلة كانت في انخفاض مستمر إذ بلغت (0.155 ، 0.122 ، 0.104) على التوالي، ان الانخفاض المستمر لراس المال العامل خلال سنوات الدراسة والذي بلغ (400798 ، 293083 ، 234484) على التوالي يعكس عدم كفاءة اداء الشركة في توفير السيولة الكافية ومؤشر على ان الشركة تحقق خسائر متتالية .

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات : كانت قيمة المتغير (X_1) بالكلفة التاريخية (0.546 ، 0.618 ، 0.680) وبالكلفة التاريخية المعدلة كانت منخفضة ثم ارتفعت بالتدريج إذ بلغت (0.450 ، 0.655 ، 0.670) على التوالي ، ويلاحظ ان ارتفاع النسبة كان نتيجة لانخفاض مجموع الموجودات لدى الشركة والتي كانت (3543011 ، 321834678 ، 2843621) على التوالي ، والذي قابلته زيادة في راس المال العامل (1916041 ، 1963465 ، 1906642) على التوالي ، وهذا مؤشر جيد لأداء الشركة مما يعكس الاهمية النسبية لراس المال العامل الى اجمالي الموجودات .

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات السائلة لدى الشركة الى مجموع الموجودات ، وارتفاعها يمثل مؤشراً جيداً لأداء الشركة مما يعكس الاهمية النسبية لراس المال العامل الى اجمالي الموجودات، ولان الوحدات الصناعية تحتاج الى رأس مال اكبر ، لذلك فإن الانخفاض في صافي راس المال العامل يدل على عدم وجود سيولة كافية لدى الشركة وهذا يشير الى ان الشركة تحقق خسائر وغير قادرة على الايفاء بالتزاماتها وهذا احد الاسباب المؤدية الى الفشل المالي.

2- إن قيمة المتغير (X_2) والذي يمثل الارباح المحتجزة الى اجمالي الموجودات كانت كالاتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : كانت قيمة المتغير (X_2) بالكلفة التاريخية (0.044 ، 0.006 ، -0.076) فيما انخفضت بالكلفة التاريخية المعدلة إذ بلغت (-0.253 ، -0.031 ، -0.070) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتتالية كما يلاحظ في جدول (43) إذ بلغت (327098 - ، 40296 - ، 91213 -) على التوالي .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية : كانت قيمة المتغير (X_2) بالكلفة التاريخية (0.186 ، 0.114 ، 0.023) اما عند احتسابه بالكلفة التاريخية المعدلة كانت موجبة في سنة (2013) إذ بلغت (0.129) ثم اخذت بالانخفاض الى ان اصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015) إذ بلغت (- 0.080 ، - 0.108) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الاخيرتين والبالغة (- 194212 ، - 242837) على التوالي .

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات : كانت قيمة المتغير (X_2) بالكلفة التاريخية (0.433 ، 0.492 ، 0.534) بينما كانت بالكلفة التاريخية المعدلة منخفضة وبانحدار تدريجي إذ بلغت (0.378 ، 0.054 ، 0.053) على التوالي ، ويلاحظ ان قيمة المتغير تنخفض من سنة الى اخرى نتيجة لانخفاض التدريجي في الارباح المتحققة لدى الشركة والتي كانت (1196595 ، 173200 ، 15369) على التوالي .

من الملاحظ ان هذا المؤشر يقيس حجم الارباح المتراكمة على مدى حياة الشركة الى اجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، والتي تبين مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الارباح التي تحصل عليها ، وغالبا ما يكون هذا المؤشر خاضع للتلاعب من قبل الادارة لأنه يرتبط بالدرجة الاساس بسياسة الادارة في توزيع الارباح.

3- إن المتغير (X_3) والذي يمثل الارباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الموجودات كانت كالاتي:-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : كانت قيمة المتغير (X_3) بالكلفة التاريخية (0.043 ، -0.031 ، -0.070) وعند احتسابها بالكلفة التاريخية المعدلة كانت موجبة في عام (2013) إذ بلغت (0.028) نتيجة للأرباح الطفيفة المتحققة ، إلا انها اخذت بالانخفاض للعامين (2014 ، 2015) حتى وصل الانخفاض الى تحقيق قيمة سالبة إذ كانت قيمتها (- 0.028 ، - 0.06) على التوالي ، بسبب تعرض الشركة الى خسائر متتالية (فائض عجز) والبالغة (- 38086 ، - 77840) على التوالي .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية : كانت قيمة المتغير (X_3) بالكلفة التاريخية (0.009 ، -0.093 ، -0.135) بينما بالكلفة التاريخية المعدلة كانت سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (- 0.002 ، - 0.078 ، - 0.108) وعلى التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت في انخفاض مستمر بسبب تعرض الشركة الى

خسائر متتالية (فائض عجز) والتي بلغت (5349 - ، 189372 - ، 242720 -) على التوالي .

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات : كانت قيمت المتغير (X3) بالكلفة التاريخية (0.064 ، 0.068 ، 0.079) وبالكلفة التاريخية المعدلة (0.048 ، 0.037 ، 0.062) على التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت متأرجحة صعودا ونزولا إذ حققت الشركة اعلى ارباحها في سنة (2015) قياسا بأجمالي الموجودات.

يبين هذا المؤشر القدرة الانتاجية الحقيقية او ربحية اصول الشركة ، وهو ما يعكس القدرة على الكسب من الاصول إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها ، ويعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات المستعملة لتمييز الشركات الناجحة والفاشلة لأنه يمثل معدل العائد على الاستثمار ، إذ ان فاعلية الموجودات في توليد الارباح تقاس بصافي الربح قبل الفوائد والضرائب وليس بعدها .

4- إن قيمة المتغير (X4) والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى اجمالي المطلوبات كانت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : كانت قيمة المتغير (X4) بالكلفة التاريخية (219 ، 59 ، 189) اما بالكلفة التاريخية المعدلة فقد كانت مرتفعة إذ بلغت (250 ، 72 ، 244) على التوالي ، ويعود ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع القيمة السوقية لحقوق المساهمين التي بلغت (1286225 ، 1311132 ، 1294223) على التوالي قياسا بإجمالي مطلوبات الشركة البالغة (5139 ، 18291 ، 5307) .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية : كانت قيمة المتغير (X4) بالكلفة التاريخية (33 ، 38 ، 34) اما عند احتسابها بالكلفة التاريخية المعدلة كانت مرتفعة إذ بلغت (46 ، 53 ، 49) على التوالي ، ويعود هذا الارتفاع الى مقدار القيمة السوقية المعدلة لحقوق المساهمين لسنوات الدراسة التي بلغت (2522805 ، 2357348 ، 2196724) على التوالي تقابلها اجمالي مطلوبات بقيمة (55238 ، 44452 ، 44392) .

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات: بلغت قيمة المتغير (X4) بالكلفة التاريخية (1.36 ، 1.8 ، 2.50) وبالكلفة التاريخية المعدلة (1.41 ، 1.9 ، 2.55) على التوالي ، إذ كانت القيمة السوقية لحقوق المساهمين (2071966 ، 2108756 ، 2043981) مقابل اجمالي مطلوبات بقيمة (1471045 ، 1109712 ، 799640) .

يقيس هذا المؤشر مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع ما بذمة الشركة من مطلوبات او ديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتتجه الشركة الى الافلاس ، وان انخفاض هذا المؤشر يدل على زيادة نسبة ديون الشركة مقارنة بموجوداتها وبالتالي عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها وهذا ما يؤدي الى الفشل المالي.

5- وإن قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات الى اجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف: (0.161 ، 0.087 ، 0.046) عند احتساب المؤشر بالكلفة التاريخية فيما انخفضت بالكلفة التاريخية المعدلة إذ بلغت (0.141 ، 0.072 ، 0.036) على التوالي ، ولكنها بانحدار تدريجي مما يدل على عدم كفاءة اداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية ، والسبب في ذلك يعود الى الانخفاض المستمر في مبيعات الشركة التي بلغت (183179 ، 96904 ، 47671) على التوالي .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية: (0.44 ، 0.147 ، 0.083) بالكلفة التاريخية اما بالكلفة التاريخية المعدلة فقد كانت (0.339 ، 0.107 ، 0.059) على التوالي ، ولكنها بانحدار تدريجي نتيجة الى انخفاض المبيعات قياسا بموجودات الشركة إذ بلغت المبيعات (874215 ، 258828 ، 133430) مما يدل على عدم كفاءة اداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات: (0.199 ، 0.243 ، 0.260) بالكلفة التاريخية اما بالكلفة التاريخية المعدلة (0.200 ، 0.240 ، 0.259) على التوالي ، ومن الملاحظ ان نسبة المؤشر كانت منخفضة وكان أدنى انخفاض لها في سنة 2013 .

يعد هذا المؤشر معياراً مالياً للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الادارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، ويقاس هذا المؤشر قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة ، وانخفاض هذا المؤشر يشير الى عدم كفاءة ادارة الشركة في تحقيق مبيعات عالية تتناسب وحجم استثماراتها في الموجودات ، ويمثل مؤشراً على فشل الشركة في توسيع حصتها السوقية.

وبذلك يمكن استنتاج ان المؤشرات المالية التي تم التوصل اليها للمتغيرات (X1 , X2 , X3 , X4)

(X5) والمعروضة في الجدول (47) اعلاه تتمتع بقدر كافٍ من المصدقية والموضوعية ويمكن

الاعتماد عليها في تطبيق الانموذج المقترح في التنبؤ عن الفشل المالي ، لأنه تم احتسابها بعد رفع الاثار التضخمية وقياس جميع العناصر المحاسبية بوحدة قياس متجانسة . وهذا ما يبين دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في زيادة مصداقية وموضوعية المؤشرات المالية المشتقة منها ، من خلال تحقيقها لتجانس العناصر المحاسبية التي تمثل احد طرفي احتساب أي من المؤشرات المالية وهو ما يحقق اثبات الفرضية الاولى (1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة على دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المشتقة منها) .

2- استعمال انموذج Altman Z-score واختبار الفرضية الثانية

بعد تطبيق الصيغة الرياضية لأنموذج التمان (Altman Z-score) على نتائج المؤشرات المالية لعناصر القوائم المالية التاريخية المعدلة في الجدول (47) اعلاه للشركات عينة الدراسة ولل سنوات (2013 ، 2014 ، 2015) تم التوصل الى النتائج الآتية :-

جدول (48) نتائج المتغيرات (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) وقيمة Z

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركات المتغيرات
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
0.0080	0.0078	0.0065	0.0012	0.0014	0.0018	0.0032	0.0046	0.0061	X1
0.0007	0.0008	0.0047	(0.0015)	(0.0011)	0.0019	(0.0010)	(0.0004)	(0.0036)	X2
0.0020	0.0012	0.0016	(0.0035)	(0.0025)	(0.00006)	(0.0019)	(0.0009)	0.0009	X3
0.015	0.011	0.008	0.30	0.32	0.28	1.46	0.43	1.50	X4
0.0025	0.0024	0.0020	0.0005	0.001	0.0033	0.0003	0.0007	0.0014	X5
0.028	0.023	0.021	0.30	0.31	0.29	1.46	0.434	1.50	قيمة Z

استنادا الى النتائج الظاهرة في الجدول (48) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:-

عند احتساب قيمة Z على اساس صيغة انموذج (Altman Z-score) للشركات عينة الدراسة ولل سنوات (2013 ، 2014 ، 2015) بلغت كالاتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : بلغت قيمة Z (1.50 ، 0.434 ، 1.46) على التوالي ، وهذا يعني ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) كما في الجدول (45) والذي يشير الى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة إذ ان قيمة (Z) لسنوات الدراسة اقل من 1.81 .

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية : بلغت قيمة Z (0.29 ، 0.31 ، 0.30) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الجدول (48) اعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (45) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) والذي يشير الى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة إذ ان قيمة (Z) لسنوات الدراسة اقل بكثير من 1.81.

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات : بلغت قيمة Z (0.021 ، 0.023 ، 0.028) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الجدول (48) اعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (45) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) والذي يشير الى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة إذ ان قيمة (Z) لسنوات الدراسة اقل بكثير من 1.81.

ويمكن تلخيص الوضع المالي للشركات عينة الدراسة وحسب فئات دالة (Z-score) في الجدول الآتي :-

جدول (49) مقارنة قيمة Z ومعيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركات الفئة ومعيار دالة Z
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
									$Z \geq 2.99$ الاولى
0.028	0.023	0.021	0.30	0.31	0.29	1.46	0.434	1.50	$Z < 1.81$ الثانية
									$2.99 > Z > 1.81$ الثالثة

يتبين من خلال جميع النتائج في الجدول (48) والجدول (49) اعلاه ان الاعتماد على القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي للشركات باستعمال نموذج (Altman Z-score) قد حققت نتائج فاعلة تم من خلالها تحديد الوضع المالي للشركات عينة الدراسة بشكل واضح ، إذ وقعت جميع الشركات في الفئة الثانية ($Z < 1.81$) لمعيار تحديد الفشل المالي اي ان جميع الشركات عينة الدراسة لديها احتمالية عالية للوقوع في الفشل المالي في حدود السنوات المالية موضع الدراسة، وهو ما يثبت الفرضية الثانية (2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (يؤدي تعديل القوائم المالية بأسلوب القوة

الشرائية العامة الى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية المعدلة في التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات من خلال تطبيق نموذج Altman Z-score للتنبؤ عن الفشل المالي).

وبذلك يتبين من خلال ما تم اثباته من فرضيات في هذه الدراسة مدى دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار على كشف الفشل المالي وبشكل مبكر عن طريق التنبؤ ، ابتداء من تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير عن نتيجة الاعمال والمركز المالي ، الى التوصل لمؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية ادى استخدامها في تطبيق الأنموذج المقترح (Altman Z-score) للتنبؤ عن الفشل المالي الى تحقيق نتائج فاعلة في التنبؤ عن الوضع المالي للشركات عينة الدراسة ومن السنة الاولى للتطبيق .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في الجانب النظري والتطبيقي يمكن التوصل الى الاستنتاجات الآتية :-

1- تعد حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار من اخطر الظروف الاقتصادية تأثيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ، يؤدي تجاهلها الى تضليل مخرجات القوائم المالية وعدم قدرتها على التعبير عن حقيقة نتائج الاعمال والمركز المالي للشركات وبالتالي الى عدم مصداقية المؤشرات المالية المشتقة منها .

2- ان تعديل القوائم المالية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على اسلوب القوة الشرائية العامة يحقق الدقة والموضوعية في النتائج لاعتماده على الكلفة التاريخية وعدم خروجه عن المبادئ المحاسبية ، ويمتاز بسهولة التطبيق من خلال توفر الارقام القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ، وهذا التميز بالسهولة والوضوح يساعد الشركات على تطبيقه سنويا والكشف عن الوضع المالي الحقيقي من سنة الى اخرى .

3- توجد علاقة واضحة بين عدم الاخذ بنظر الاعتبار اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار والالتزام بالكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية وبين تعرض الشركات الى الفشل المالي ، تتجلى من خلال التضليل الذي يصيب القوائم المالية .

4- أتضح ان تعديل القوائم المالية التاريخية في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار وفق اسلوب القوة الشرائية العامة يحسن من فاعلية القوائم المالية في التعبير عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي ، فقد أظهرت الدراسة أن جميع الشركات المدروسة تأثرت بشكل واضح بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (100) لسنة الاساس 2007 الى (150.3) نهاية 2015 السنة الاخيرة للدراسة بزيادة بمقدار (50 %) .

5- هنالك امكانية لتعديل القوائم المالية التاريخية في الشركات الصناعية العراقية وفق الاسلوب المقترح (اسلوب القوة الشرائية العامة) والتوصل الى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية تساعد الشركات في تحديد وضعها المالي بدقة ، وان استعمال هذه المؤشرات المالية التي يتم استخلاصها من القوائم المالية المعدلة في انموذج التنبؤ يساعد على الكشف المبكر عن الفشل

المالي في الشركات ، فقد اظهرت الدراسة ان اعتماد القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في تحديد المؤشرات المالية التي تدخل ضمن الصيغة المقترحة لأنموذج التنبؤ بالفشل المالي تعطي نتائج جيدة بسبب احتسابها على اساس عناصر محاسبية متجانسة .

6- ان اخطر الاسباب المؤدية للوقوع في الفشل المالي هي اسباب داخلية تعود الى عدم كفاءة الادارة في الاستخدام الامثل للموارد المالية التي تحت تصرفها ، كما ان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة والكشف المبكر عنه من خلال التنبؤ يساعد ادارة الشركة على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي الوقوع فيه وتقليل مخاطر الافلاس والتصفية .

7- اتضح ان تطبيق انموذج (Altman Z-score) لتنبؤ عن الفشل المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية المعدلة يساعد في الكشف المبكر عن الفشل المالي ، فقد توصلت الدراسة الى أن جميع الشركات عينة الدراسة للفترات المالية (2013 ، 2014 ، 2015) واقعة ضمن الفئة الثانية من فئات القدرة على الاستمرار ($Z < 1.81$) ، التي تُشير الى ان احتمالية الفشل المالي لهذه الشركة مؤكدة إذ ان قيمة (Z) للشركات كانت اقل بكثير من 1.81، مما يزيد من مخاطر الافلاس والتصفية لتلك الشركات.

المبحث الثاني

التوصيات

استنادا الى ما تم التوصل اليه من استنتاجات في الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذه الدراسة تضمن هذا المبحث مجموعة من التوصيات الى الجهات ذات العلاقة لغرض الاستفادة مما تم التوصل اليه .

1- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشأن الاخذ بنظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية والتي تؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي افراز معلومات مضللة ، ينتج عنها قرارات غير سليمة تضر بمصالح الشركة .

2- ضرورة قيام الشركات بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة في اوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة ارقام مقارنة مع الارقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الاساسية ، وان يتضمن تقرير مراقب الحسابات رأيه في القوائم المالية المعدلة ، لمساعدة مستعملي القوائم المالية في التعرف على آثار التضخم على البيانات المالية للشركة .

3- ضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية كالمعيار المحاسبي الدولي (29) والقواعد المحاسبية المحلية كالقاعدة المحاسبية (8) عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة المستخدمين للقوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للشركة.

4- ضرورة قيام الشركات باستعمال وتطبيق النماذج المتاحة للكشف عن الفشل المالي في مراحلها الاولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها ، ومعرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها المستقبلية ومواجهة آثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي لا تمتد فقط الى الاطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة ، انما تمتد آثاره السلبية الى الاقتصاد الوطني .

5- ضرورة عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على اساس الكلفة التاريخية في اوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في تحليل المؤشرات المالية الخاصة بنماذج الكشف عن الفشل المالي في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

6- ضرورة استعمال انموذج (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي المقترح في هذه الدراسة في شركات القطاع الصناعي سنويا ، اذ استطاع الانموذج كشف الفشل المالي في الشركات المدروسة ومن السنة الاولى للتطبيق .

7- ضرورة قيام الشركات المدروسة في الاخذ بنظر الاعتبار ما توصلت اليها الدراسة من نتائج في الكشف والتنبؤ عن الفشل المالي واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة التي تحول دون الاستمرار في الوضع المالي الحالي الذي قد يؤدي بالشركات الى الخسارة النهائية ثم التصفية .

8- على الجهات التعليمية والاكاديمية المتخصصة في المحاسبة الاهتمام بموضوع محاسبة التضخم واجراءات تعديل القوائم المالية ، فضلا عن الاهتمام بموضوع الفشل المالي في الشركات ، وضرورة التركيز على الجانب التطبيقي في المواضيع المذكورة .



أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

- 1- بدوي ، محمد وعباس ، المحاسبة المالية المتقدمة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2002.
- 2- بلقاوي ، احمد رياض ، العبدالله ، نظرية المحاسبة ، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع عمان ، الاردن، 2009.
- 3- التميمي ، محفوظ صالح ، التحليل المالي ، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 .
- 4- حنان ، رضوان حلوة ، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان ، الاردن ، 2003.
- 5- حمادة ، طارق عبدالعال ، موسوعة معايير المحاسبة ، ج2 ، القاهرة ، بدون دار نشر ، 2002،
- 6- الحيايي ، وليد ناجي ، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي ، منهج علمي وعملي متكامل ، مطبعة الوراق ، ط 1 ، الاردن ، 2004 .
- 7- الحيايي ، وليد ناجي ، دراسة في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار الحامد ، عمان ، 2002.
- 8- الزبيدي ، حمزة ، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2000 .
- 9- شحاتة ، احمد وبدوي ، محمد ، المحاسبة المالية المتقدمة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 .
- 10- شرويدر ريتشارد وكلاارك مارتل وكاثير جاك ، نظرية المحاسبة ، تعريب كاجيجي خالد علي احمد وفال، ابراهيم ولد محمد والكيلاني، عبدالكريم، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2010 .
- 11- العامري ، سعود جايد ، المحاسبة الدولية ، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .
- 12- العامري ، سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006 .
- 13- فرديريك تشوي وكارول ، أن فروست وجاي ميك ، المحاسبة الدولية ، تعريب ، حجاج ، احمد حامد وزيدان ، عصام الدين ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004

- 14- الفضل ، مؤيد ونور ، عبدالناصر والدوغجي، علي ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط 1، 2002 .
- 15- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2007 .
- 16- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، نظرية المحاسبة ، دار العلمية الدولية ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2001 .
- 17- مشكور ، سعود جايد ، المحاسبة الدولية ، مطبعة الميزان ، النجف الاشرف ، العراق ، ط 2، 2013 .
- 18- مشكور ، سعود جايد ورشم ، محمد حسين ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2012 .
- 19- موسى ، شقيري نوري ونور، محمود ابراهيم والحداد، وسيم محمد وذيب، سوزان سمير ، ادارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، ط 1، 2012 .
- 20- الوقاد ، سامي محمد ، النظرية المحاسبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2011 .

ثالثاً : البحوث والمجلات والدوريات

- 1- جبل ، علاء الدين ، وقطبي خالد ، وخياطة محمد نوري ، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، مجلة تنمية الراقدين ، العدد 95 ، 2009 .
- 2- حليحل ، جلييلة عيدان وكريم ، حسين صالح ، دور اجراءات المحقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية ، بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية ، المجلد 23 ، العدد 45، 2016 .
- 3- الحمداني ، رافعة ابراهيم والقطان ، ياسين طه ياسين ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .

4- عباس ، علي ، تحديد الاسباب الادارية والمالية لفشل الشركات ، دراسة تحليلية على شركات التضامن الاردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس والعشرون ، 2010 .

5- عبيدات ، محمد ، اسباب تعثر المشروعات الصناعية في الاردن ، مجلة دراسة العلوم الانسانية ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، 1993 .

6- الكعبي ، بثينة راشد والركابي ، علي خلف ، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام التحليل المالي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العدد اربعة وتسعون ، 2013 .

7- نور الدين ، احمد قايد ، الاسباب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 2013 .

رابعاً : الرسائل الجامعية

1- بزام ، صافية ، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي ، دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 .

2- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، الاثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، 2002 .

3- الجعدي ، نورة علي ، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية والانسانية- جامعة العلوم والتكنولوجيا ، 2010 .

4- الخريشة ، محمد ، الارقام القياسية للأجور ، دائرة الاحصاء العامة ، الاردن ، 2010 .

5- زغيب ، مليكة وغلاب نعيمة ، مدى فاعلية نموذج التمان وانموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والاشغال العمومية ، الجزائر – دراسة ميدانية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة ، ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد الرابع الجزء الثاني ، 2015 .

6- عماري ، سليم ، دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2015 .

- 7- قريشي ، خير الدين ، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الافلاس ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012 .
- 8- القريشي ، سعد رشيد وهدى ، دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد، 2006 .
- 9- كاظم ، ابراهيم جواد ، الارقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الانشطة الاقتصادية (العراق نموذجا) ، جامعة ديالى- البحث والتطوير، 2011 .
- 10- محمد ، فاطمة جاسم ، التغير في المستوى العام للأسعار واثره على الكشوفات المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد ، 1989 .
- 11- وادي ، مدحت فوزي عليان ، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، الجامعة الاسلامية ، غزة – فلسطين ، 2006 .

خامساً : المواقع الإلكترونية

- 1- شحات ، جمال ، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات ، 2010 ،
<http://alphabetargaam.com/article/detail/19934>
- 2- الشريف ، ربحان ، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير- جامعة باجي مختار عنابة ، 2015
<https://www.facebook.com/MahmoudFaragCoPublicAccountants/posts/1144338278925893>
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء – قسم الارقام القياسية ،
<http://www.cosit.gov.iq/ar/stat-index/index-number>
- 4- سوق العراق للأوراق المالية – دليل الشركات- السوق النظامي ، [http://www.isx-](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

سادساً : المصادر الأجنبية

- 1- AL Harbi Tibah Abdullah and Mshael Mohamed Taher and Athathy Haifa Mohsen and Esmaael Ahlam Yahya and Maafa Abrar Kacam, **The impact of inflation on financial accounting and its relation with**

- Arab spring** , College of Business Administration Academic Campus (1) for girls , Jazan University , jizan , K.S.A , 2012 .
- 2- Altman I. Edward ,and Iwanicz-Drozdowska Matgorzata and K. Laitinen Erkky and Suvas Arto , **Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international contrxt; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model**, Latest version,july9, 2014.
 - 3- Altman I, Edward , **Corporate Financial Distress and Bankruptcy** ,John Wiley & sons, INC, Hoboken, New Jersey, 2006.
 - 4- Aydin Karapinar and Figen Zaif ,and Ridvan Bayirli, **Impact of inflation accounting application on key financial ratios**, Gazi University, 2012.
 - 5- Bessong, Peter Kekung & Charlies, Effiong , **Comparative analysis of fair value and historical cost Accounting on reported profet** ,A Study of selected manufacturing Companies in Nigeria, 2012.
 - 6- Chen ,L.H. & Guo ,T. Y, **Forecasting financial crises for an enterprise by using the Grey Markov forecasting model**, Springer Science +Business Media B.V., Qual Quant ,2011.
 - 7- Chinwuba Okafor & Ohonba Nosa , **Price level changes and financial accounting measurement** : Empirical evidences from Nigeria , University of Benin, Benin City , Journal of management and corporate governance , volume 4, 2012 .
 - 8- David L. Senteney, and Chen Yinning and Gupta Ashok, **Predicting Impending Bankruptcy from auditor opinions and audit firm changes**, Journal of Applied business research- Ohio University.2006.
 - 9- David O. Mbat & Eyo I.Eyo, **Corporate Failure: Causes and Remedies**, University of Calabar, Nigeria, Business and Management Research ,Vol 2, No.4; 2013.

- 10- Diewert W. Erwin , **The Measurement of Business Capital, Income and Performance** , Tutorial presented at the University Autonoma of Barcelona. Spain, September 21 – 22, 2005 .
- 11- Edmonton ,Alberta, **Exploring the Effects of inflation on financial statements through Ratio Analysis** ,international Journal of Business and social science,2012.
- 12- Karapinar,Aydin and Zaif Figen and Bayirli Ridvan , **impact of Accounting Application on Key Financial Ratios**,2012.
- 13- Kassab A . Talal & Jared S. Soileau, **Financial performance evaluation and bankruptcy prediction (failure)"Arab Economcs and Business Journal**.9,2014.
- 14- Kieso , Donald, &Pual , Kimmet & Jerry , Weygandt, , **Financial Accounting** , John Wiley & Sons, USA, 2000.
- 15- Mario, Situm, **The effects of money printing on inflayion accounting Electronyc Journal**, University of Applied Sciences Kufstein,2009.
- 16- Mo Vaziri and Bhuyan Rafiqul and Manuel Ponkala, **Comparative predictability of failure of financial institutions using multiple models**, Investement Management and Financial Innovations ,VOLUME 9, Issue 2, 2012.
- 17- Onaolapo A.A & Odetayo T . A , **Effect of Accounting Information System on Organizational Effectiveness :A Case Study of Selected Companies in Ibadan, Nigeria**, American journal of Business and Management, Vol.1, No. 4, 2012.
- 18- Richard, Murray , **financial failure in the NHS , What causes it and how best to manage it** ,NHS Trust Development Authority , October 2014 .

- 19- Sulub , Saed Ahmed, **Testing the Predictive Power of Altman's Revised Z 'Model; The Case of 10 Multinational**, companies ,Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5,N .21, 2014.
- 20- Velavan M. Measuring, **Financial Health of Kothari Sugars Limited Z Score Model , Advances in Management**, vol4,M a v ,2011.
- 21- Yaniv, konchitchki, **Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review**, volume 86, number3, 2011.

Abstract

The study aims at detecting financial failure early and helping companies cope with it using revised accounting data. The study took into account the effect of the increase in the general price level and the decrease in purchasing power of the monetary unit on the accounting data. It is based on the general purchasing power method and on the basis of the general price index, which increases the effectiveness of the financial statements on the real expression on the outcome of the company's business and financial position, then provide useful information to assist the categories used to make the appropriate decisions reach more accurate and objective results when used in the early detection of financial failure.

To achieve the objectives of the study, the modified historical cost method was applied in a sample of the Iraqi industrial companies listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2013-2015) using the general indices to detect financial failures in the sample companies by applying the Altman model (Z-score) on the adjusted accounting information's. In the first step, the study examined the application of the method of amendment to improve the effectiveness of the final financial statements for use in early detection of financial failure, and then tested the hypothesis of correlation and influence in a statistical method to show the effect of the relationship between the variables of the study of revised accounting information's and early detection of financial failure.

The study found that the sample companies have the possibility of adjusting their accounting data using the general purchasing power method (historical cost adjusted), The amendment of the accounting data in this manner improves the effectiveness of the financial statements in the true expression of the business results and financial position, Indicates the actual financial position of the company. applying the financial failure detection model annually and showing the results of their business and their real

financial position from year to year. The study sample avoids falling into financial failure when it is discovered early because financial failure goes through multiple stages and rarely infects the company abruptly.

The study recommended that companies should comply with international accounting standards and local accounting rules when preparing their financial statements at times of rise in the overall level of prices because they are important in accurately disclosing the financial position of companies. The effects of the rise in the general level of prices on the accounting data of the company, and the need to apply one of the models used in early detection of financial failure in companies and know the truth about its future activities.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER
EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYAH
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
DEPARTMENT OF ACCOUNTING



**The Role of the Revised Financial Statements
With general purchasing power In predicting
financial failure**

**(Applied study in a sample of industrial companies in
the Iraqi market for securities)**

**A Thesis Submitted to the Council of the College of
Administration and Economics \ University of
Qadisiyah**

**In Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master of Science degree in Accounting**

By

ABDUL JABBAR ALWAN JEBUR

Supervision of

Prof.Dr . Saoud chayed Mashkoor

1439.A.H

2017 .A.D